

# التغيرات السياسية في القرن الإفريقي وأثرها على أمن البحر الأحمر

اعداد

سعود بن علي بن محمد الرقيشي

اشراف

عبد الله النقرش

اطروحة [ماجستير]-الجامعة الأردنية، 2002

## الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة ... قبس العدل والوفاء.

إلى والدتي ... نبع الحنان والعطاء.

إلى أشقائي وشقيقاتي الأعزاء.

إلى رفيقة دربي وشريكة جهدي، زوجتي العزيزة، وأبنائي رياحين المحبة

والحياة.

أهدي هذه الثمرة العلمية،،،

## شكر وتقدير

أحمد الله - سبحانه وتعالى - على نعمه، وأعرب عن شكري وامتناني للذين أفدت من جهودهم في إعداد هذا البحث المتواضع.

وفي هذه المناسبة أزجي شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل الدكتور/ عبد الله النقرش، الذي ما كان لهذه الدراسة أن تكتمل لولا توجيهاته ونصائحه التي أسداها إليّ، وعمله المتواصل معي، من خلال قراءته ومواكبته لكل ما كُتِبَ وضمن هذا البحث.

كذلك أتقدم بالشكر الخالص إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بهذه الجامعة العريقة، الذين أسهموا في صقل مداركي العلمية والفكرية.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان، إلى سعادة السفير الشيخ / حمد بن هلال المعمرى سفير سلطنة عُمان بالمملكة الأردنية الهاشمية، على روح العطاء والوفاء، حيث كان الدافع والمحرك الحقيقي لمواصلة دراستي العليا، مع خالص شكري إلى زملائي الدبلوماسيين والموظفين العاملين بالسفارة على تعاونهم الدائم المثمر.

الباحث

## جدول المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	فهرس المحتويات
ز	ملخص الدراسة
١	المقدمة
١٤	الفصل الأول: القرن الأفريقي، المفهوم والأهمية مع لمحة تاريخية.
١٦	المبحث الأول: القرن الأفريقي مفهومه وحدود رقعته الجغرافية.
٢٢	المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر.
٢٦	المبحث الثالث: لمحة تاريخية عن منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر.
٢٨	المطلب الأول: الفترة التاريخية الممتدة منذ سنوات ما قبل الميلاد حتى عام ١٤٩٨م.
٣٢	المطلب الثاني: الفترة التاريخية الممتدة بين عامي ١٤٩٨م و ١٨٦٩م.
٣٦	المطلب الثالث: الفترة التاريخية الواقعة بين عام ١٨٩٦م حتى منتصف الثمانينات.
٤٢	الفصل الثاني: الصراعات في القرن الأفريقي والتدخل الإسرائيلي.
٤٥	المبحث الأول: الصراعات والقضايا والمشكلات في القرن الأفريقي.
٤٨	المطلب الأول: الصراع الصومالي - الأثيوبي.
٥٤	المطلب الثاني: الصراع الإرتيري - الأثيوبي.
٦٣	المطلب الثالث: قضية جزر حنيش بين إرتيريا واليمن.
٦٩	المطلب الرابع: السودان بين الحرب الأهلية والمشروع الإسلامي.
٨٥	المبحث الثاني: السياسة الإسرائيلية في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر.
٩٣	المبحث الثالث: مبادئ الإستراتيجية الإسرائيلية في تغلغلها بمنطقة القرن الأفريقي.

## رقم الصفحة

## الموضوع

- ٩٩ المبحث الرابع: العلاقات الإسرائيلية وتداخلاتها في منطقة القرن الأفريقي.
- ١٠١ المطلب الأول: علاقة إسرائيل بأثيوبيا.
- ١١١ المطلب الثاني: علاقة إسرائيل بإريتريا.
- ١٢٠ المطلب الثالث: علاقة إسرائيل بالصومال.
- ١٢٣ المطلب الرابع: التدخل الإسرائيلي في السودان.
- ١٢٨ الفصل الثالث: أثر التحولات السياسية الدولية والصراعات في القرن الأفريقي على الأمن القومي العربي وأمن البحر الأحمر.
- ١٣٠ المبحث الأول: الأمن القومي العربي وأمن البحر الأحمر.
- ١٣٣ المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي العربي ومصادر تهديده.
- ١٣٦ المطلب الثاني: المياه كعامل تهديد للأمن القومي العربي.
- ١٤٢ المطلب الثالث: الإستراتيجية العربية لضمان أمن البحر الأحمر.
- ١٤٩ المبحث الثاني: اثر التحولات السياسية والصراعات في القرن الأفريقي على الأمن القومي العربي وأمن البحر الأحمر.
- ١٥٣ المطلب الأول: التحولات السياسية والتغيرات الدولية.
- ١٥٦ المطلب الثاني: الصراعات في القرن الأفريقي (بعد انتهاء الحرب الباردة) وأثرها على أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي.
- ١٦٥ الخاتمة والتوصيات
- ١٧٢ المراجع
- ١٨٣ الملخص باللغة الإنجليزية

**ملخص الرسالة****التغيرات السياسية في القرن الأفريقي****وأثرها على أمن البحر الأحمر****إعداد****سعود بن علي بن محمد الرقيشي****المشرف****الدكتور/ عبد الله النقرش**

تقع منطقة القرن الأفريقي في الجزء الشرقي من قارة أفريقيا، وهي تطل على سواحل البحر الأحمر ومداخله الجنوبية، كما أن لها إطلالة على المحيط الهندي ومضيق باب المندب.

وغني عن البيان إن هذا الموقع الاستراتيجي الهام أكسبها أهمية كبرى، وجعلها محط أنظار الدول الاستعمارية التي تتطلع إلى بسط النفوذ والسيطرة؛ حماية لها وطمعاً في تحقيق أسباب المنعة والقوة.

ولعل من نافلة القول أن نؤكد على أن باب المندب، الذي تشرف عليه منطقة القرن الأفريقي وتتحكم فيه، هو ممر مائي هام، له في حسابات الدول خطر، وله في عصب الحياة أثر، فمنه تمر تجارة النفط العربي المتجهة من بلاد العرب، عبر البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط؛ لترسو في موانئ أوروبا وبلاد الغرب، وإذا علمنا أن البحر الأحمر يتصل بالبحر الأبيض المتوسط بوساطة قناة السويس، وإذا عرفنا أن هذا الطريق قصر المسافة بين الشرق والغرب، وأغنى التجار وربابنة السفن عن الدوران حول رأس الرجاء الصالح والالتفاف حول قارة أفريقيا، فإذا عرفنا ذلك كله فقد أدركنا ما لهذا الطريق من أهمية بالغة انعكست على الدول الواقعة على تخوم البحر الأحمر، مما فتح شهية الدول ذات القوة والبأس نحو هذه المنطقة، ولقت أنظارها إليها، وليس غريباً والحالة هذه، أن تتحول هذه المنطقة إلى بؤرة من بؤر الصراع العالمي، وأن تتعكس هذه الصراعات الدولية على دول المنطقة نفسها، فتشب بينها الصراعات لتزعزع أمن المنطقة بأسرها، وتشهد تحولات سياسية مختلفة، وكانت هذه الصراعات الدولية وما يتمخض عنها نتائج على منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وما ينجم عنها.

وقد استهدفت في دراستي هذه، التحولات والصراعات وانعكاساتها على امن البحر الأحمر، وقد جاءت رسالتي في ثلاثة فصول، مهدت لها بمقدمة عامة أشرت فيها لأهمية المنطقة، وما توالى عليها من المحن والخطوب، وأعقبت ذلك بالكشف عن أهمية هذه الدراسة، فبينت الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة، وأبنتُ أنَّ هذه الأهمية الاستراتيجية كانت باعث الدول الكبرى في التسابق على هذه الأهمية ومدّ نفوذها عليها، وألمحت في ثنايا هذا كله إلى مراحل تطور الصراع وبداياته، وكيف أنه تطور عبر الزمن من صراع دولي إلى صراع إقليمي، من صراع إيديولوجي ملقن إلى صراع إقليمي ملقن.

لقد جاءت هذه الرسالة في مقدمة وثلاثة فصول، ختمتها بمجموعة من التوصيات والمقترحات: أما الفصل الأول من هذه الدراسة فقد بينت فيه أهمية هذه المنطقة، وحدود رقعتها الجغرافية، وتحدثت عن تاريخ هذه المنطقة، محاولاً تقسيم هذا التاريخ إلى حقب زمنية معينة، لكل حقبةٍ منها خصائصها ومواصفاتها.

أما الفصل الثاني فتحدثت فيه عن الصراعات الإقليمية في منطقة القرن الأفريقي، فعرضت للصراع الصومالي الإثيوبي، والصراع الأرتيري الأثيوبي، والصراع اليمني الأرتيري على جزر حنيش الكبرى، ومشكلة الجنوب السوداني والحرب الأهلية فيه، كما تعرضت للسياسة الإسرائيلية في هذه المنطقة، وعلاقات إسرائيل بدولها.

أما الفصل الثالث فتحدثت فيه عن مفهوم الأمن القومي العربي ومصادر تهديده، وتعرضت لمشكلة المياه كمصدر من مصادر التهديد، ثم عرّجتُ على التحولات السياسية الدولية، وصراعات القرن الأفريقي وأثرها على أمن البحر الأحمر، وبالتالي على الأمن القومي العربي.

لقد اجتهدت ما وسعني الجهد، أن أفي هذا الموضوع حقه من البحث والاستقصاء والتتقيب، فأقّدت من الدراسات السابقة التي تناولته، وارتكزت على عدد من المراجع والمصادر ذات الصلة بالموضوع؛ طمعاً في أن يكون هذا العمل على الصورة التي أرجوها، ورغبةً في أن أقدم لأبناء أمتي ما ينفع وما يعين، فأما الزيد فيذهب جفاءً، وأما ما ينفع فيمكث في الأرض.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة

تشكل الممرات المائية في العالم بؤراً للصراع الدولي؛ لما تتمتع به من أهمية استراتيجية ذات بال ولعل من أهم هذه الممرات ممر باب المندب الذي تتبع أهميته الاستراتيجية من ربطه البحر الأحمر بخليج عدن المؤدي إلى المحيط الهندي والهادي، وهو منفذ حيوي هام بالنسبة لقارات أفريقيا وآسيا باتجاه البحر المتوسط عن طريق قناة السويس؛ لذلك فإن أهميته تكمن في كونه رابطاً حيوياً بين الشرق والغرب، وبالتالي فليس غريباً أن يكون للدول المطلة عليه تلك الأهمية الإستراتيجية المذهلة، وكذلك فإن الدول الأفريقية الواقعة على امتداد البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي مروراً بباب المندب ستظل في مقدمة البؤر ذات الصراع الدولي، وهو ما أطلق عليه مصطلح (القون الأفريقي) لنفوره البارز في الجانب الشرقي من القارة الأفريقية ويضم هذا القرن ثلاث دول عربية هي السودان وجيبوتي والصومال، وثلاث دول غير عربية هي: ارتيريا وإثيوبيا وكينيا.

لقد وعى الاستعمار الأوروبي قديماً أهمية القرن الإفريقي، فليس غريباً أن تتطلع إليه القوى الاستعمارية للهيمنة عليه، فاحتلت بريطانيا السودان وجزءاً كبيراً من الصومال أطلق عليه الصومال البريطاني، واحتلت فرنسا جزءاً آخر من الصومال أطلق عليه الصومال الفرنسي وكانت عاصمته جيبوتي، كما قامت إيطاليا باحتلال إثيوبيا وجزء من الصومال أطلق عليه الصومال الإيطالي، ولم يقف الأمر عند ذلك بل وقع الصراع بين الدول الاستعمارية نفسها، واستطاعت بريطانيا أن تطرد إيطاليا إبان الحرب العالمية الثانية من إثيوبيا والصومال الإيطالي.

وقد ازدادت أهمية القرن الإفريقي بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م حيث اختصرت المسافة أمام السفن التجارية والبوارج والغواصات والأساطيل التي تمر عبر باب البحر من الأطلسي والمتوسط متوجهة إلى الشرق (المحيطين الهندي والهادي) وبالعكس، فأصبحت المسافة أقل من ثلث الطرق البحرية القديمة التي كانت تدور حول رأس الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا مما وفر الوقت والجهد والنفقات بشكل هائل

ومما لا ريب فيه أن التطورات السياسية في هذه المنطقة الحساسة من العالم ستلقي بظلالها على منطقة الشرق الأوسط بأسرها وبالتالي على الأمن القومي العربي، ولا يتوقف الأمر عند المستوى الآني بل يتعداه إلى المستويين السياسي والاقتصادي. ومن البداهة بمكان، إزاء هذا كله، أن نقرر أن للدول العربية مصلحة كبيرة في استقرار هذه المنطقة لارتباطها الوثيق بها جغرافياً وسياسياً واقتصادياً وتاريخياً.

ولقد شهدت منطقة القرن الأفريقي تطورات سياسية سريعة ومتلاحقة وبخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين، فقد سقط نظام منغستومريام العسكري في إثيوبيا، وانهار نظام بري في الصومال، وأصبحت الصومال مسرحاً لأحداث عسكرية ومعارك طاحنة أودت بحياة الآلاف من الناس، الأمر الذي أدى إلى إعلان "جمهورية أرض الصومال" في ١٧ أيار عام ١٩٩١م بزعامة عبد الرحمن علي نور رئيس الحركة الوطنية الصومالية التي أعلنت انفصال الأقاليم الشمالية من البلاد.

وعلى صعيد آخر أسقطت أثيوبيا ولأول مرة بعد رحيل ما نغستو خيار الضم العسكري لأريتريا وهو القرار الذي أتخذه هيلاسيلاس عام ١٩٦٢ وسار على نهجه النظام العسكري في أديس أبابا منذ عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٩١. ولا يخفى أن سيطرة المقاومة الإريترية بعد نحو ثلاثين عاماً من الكفاح المسلح على عموم الوطن الإريترية بما فيها العاصمة اسمرة وميناء عصب ومصوع قد دفع بالرئيس الأثيوبي ميليس زناوى وهو من أبناء التجراى الأقرب ثقافياً إلى الشعوب الإريترية إلى إعلان حق تقرير المصير للشعب الإريترية، وتم ذلك في ٢ آب / أغسطس عام ١٩٩١م عندما وقع على وثيقة هامة في أديس أبابا رسمياً يقر فيها بحق تقرير المصير لإريتريا، على أن يتم ذلك من خلال استفتاء شعبي عام ١٩٩٢م وعلى أن يبقى ميناء عصب كمنطقة حرة ليكون منفذاً بحرياً هاماً لأثيوبيا. ٥٤٩٩٠٠

أما بخصوص جنوب السودان، وبالرغم من تطور الأحداث واستمرار الصراع المسلح بين حركة جون جرنج التي تتادي مع بعض الفصائل المسيحية باستقلال الجنوب عن القيادة المركزية في الخرطوم، فإن التطورات الأخيرة بين حزب الأمة والرئيس البشير تعرقل الانتقال لمرحلة مهمة في السودان، وهي مرحلة تصدير النفط وما يترتب عليه من رخاء اقتصادي مأمول، الأمر الذي لا يتناسب مع استمرار الصراع الداخلي المدعوم من القوى المؤثرة الإقليمية والدولية على الساحة السودانية.

لقد تغيّر طابع الصراع في القرن الإفريقي بتغير الآليات المحركة له، فبينما كان في السبعينات والثمانينات صراعاً بين القوتين العظميين على أرض إفريقية وبأيدٍ إفريقية في الغالب تحول منذ منتصف الثمانينات إلى صراع ذي طابع إقليمي، وتحول من صراع أيديولوجي إلى صراع أمني.

كما لعبت إسرائيل دوراً كبيراً في منطقة القرن الإفريقي، وظهر وجودها في المنطقة من خلال بناء علاقات تعاون وثيقة مع بعض دول المنطقة (أثيوبيا، إريتريا)، ومن خلال دسائسها التي تُوّجج نار الفتنة الداخلية في بعض دول منطقة القرن الإفريقي (السودان، الصومال)، وكانت تدخلات وعلاقات إسرائيل في المنطقة تحقيقاً لأهدافها المنشودة في التغلغل وحماية لاستراتيجياتها الأمنية بعيدة المدى.

وكذلك تشهد منطقة القرن الإفريقي في المرحلة الراهنة العديد من التحولات الهيكلية والسياسية على الأصعدة كافة، وخاصة في علاقات القوى الحاكمة داخلياً وخارجياً. فهناك اختلافات سياسية وجيو استراتيجية بين دول المنطقة، وقد تعمقت هذه الاختلافات في أنظمة الحكم، وفي القوى المادية والمعوقات الأيدلوجية التي تستند إليها تلك الأنظمة في تحقيق مشروعيتها إزاء التعدد العرقي واللغوي والديني بين شعوب المنطقة.

ولا شك في أن هذه الأحداث والتطورات في منطقة القرن الإفريقي واكبتها تغيرات ملموسة على الصعيد الدولي، فنحن منذ نهاية الثمانينات أمام نظام عالمي جديد في طور التشكيل والتكوين، والسمة الرئيسة لهذا النظام هي بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في العالم بعد انسحاب الاتحاد السوفييتي من معظم حلقات الصراع في العالم.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة بلورة جل القضايا والإشكاليات الخاصة بالصراع في منطقة القرن الإفريقي، وتأثيرها على الأمن القومي العربي والبحر الأحمر، حيث إن منطقة الصراع في القرن الإفريقي تعد على جانب كبير من الأهمية نظراً إلى ارتباطها بالأمن القومي العربي عموماً، وتأثيرها الملموس على المصالح الحيوية لبعض الأقطار العربية الفاعلة في آليات هذا الصراع سواء بشكل مباشر مثل الصومال والسودان، أو بشكل غير مباشر مثل مصر واليمن. ويمكن القول إن مفهوم الأمن القومي العربي على

الرغم من تعدد تعريفاته، [يعني حماية وتأمين كيان الدول أو مجموعة الدول من الأخطار المحدقة بها سواء كانت نابعة من مصادر داخلية أو خارجية، كما يتضمن تأمين مصالحها القومية؛] إن هذا التعريف يبرز أهمية منطقة القرن الأفريقي وما فيها من صراع يؤثر على أمن المنطقة المتاخمة له بأسرها، ويبين أن الحفاظ على استقرار الأمن فيها ضرورة للأمن القومي العربي بشكل خاص.

## أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

- ١- الموقع الاستراتيجي للمنطقة مدار البحث وهي منطقة القرن الإفريقي، فهي تربط آسيا بإفريقيا، وتربط الغرب بالشرق، وهي المكان المسيطر على معبر البحر الأحمر من المحيط الهندي.
- ٢- تأجج الصراع الدولي على هذه المنطقة الحيوية من العالم، فالاستعمار الأوروبي أولاها اهتماماً كبيراً منذ وقت طويل، وقد خضعت لهذا الاستعمار حقبة زمنية ليست قصيرة. كما سعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لبسط نفوذها على المنطقة.
- ٣- تأجج الصراعات الداخلية في المنطقة، وتتمثل هذه الصراعات في الصراعات الدائرة بين دول المنطقة كما حدث بين أثيوبيا و ارتيريا، والصراعات المريرة في داخل كل دولة منها كما هو الحال في الصراع الدائر في الصومال وفي جنوب السودان..
- ٤- حيوية هذه المنطقة من حيث الإمدادات النفطية للغرب، فنفت بلدان الخليج العربي الذي يرفد الغرب كله، يمرّ عبر هذه المنطقة، ولهذا فإنّ الغرب كله يرنو إليها لبسط سيطرته ليضمن عبور ناقلات النفط إليه.
- ٥- كونها محطة للتزود بالوقود للأساطيل التجارية التي تنقل البضائع من الغرب إلى الشرق وبالعكس، وللأساطيل البحرية العسكرية التي تكفل للدول الكبرى التنقل بسهولة إلى أي منطقة يشوبها التوتر في المحيطين الهندي والهادي.
- ٦- كون استقرارها أمنياً وسياسياً مدعاة للاستقرار في الشرق الأوسط ومؤثراً بشكل مباشر وغير مباشر على الأمن القومي العربي.

## أهداف الدراسة

تتخصر أهداف هذه الدراسة في الأمور التالية:

- الوقوف على الأهمية الاستراتيجية التي تشكلها منطقة القرن الأفريقي بالنسبة للعالم الغربي الذي يعتمد على نطف العرب الذي يمرّ من المنطقة، والذي تعبّر منها أساطيله لحماية "مصالحهم الحيوية" وللعالم الشرقي الذي يعتمد إلى حد كبير على مستورداته من دول الغرب، وللعالم العربي من حيث الحفاظ على أمنه القومي.
- الوقوف على الصراعات الدولية في المنطقة، وعلى تأثير تلك الصراعات على شعوب المنطقة ودولها وعلى الدول المتاخمة لها أو القريبة منها.
- التأكيد على أن القرن الإفريقي امتداد لعمق تاريخي وحضاري واستراتيجي للمنطقة العربية بشكل خاص، فالروابط التاريخية والحضارية بينه وبين المنطقة العربية امتدت قرناً طويلاً حتى إنّ أكثرها قد اصطبغ بالصبغة العربية في كثير من أنماط حياته.
- الإطلاع على المخططات الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة، وبيان أطماعها فيها، ودورها في تأجيج الصراعات الداخلية، وتهديدها للأمن القومي العربي.
- إبراز أثر التحولات السياسية والتدخلات الخارجية على أمن دول البحر الأحمر خاصة الدول العربية.
- استشراف أفق المستقبل في هذه المنطقة في ظل ما يسمى "النظام العالمي الجديد" الذي وضعته أمريكا للسيطرة على العالم والانفراد به، بما في ذلك هذه المنطقة الحيوية من العالم.

## حدود الدراسة:

يشكل العقد الأخير من القرن العشرين نقطة تحول في تاريخ منطقة القرن الإفريقي لكثرة الأحداث السياسية المثيرة التي اجتاحت المنطقة، وأثرت على دولها وشعوبها وجيرانها المتاخمين لها، الأمر الذي يجعل هذه الحقبة الزمنية موضوعاً متميزاً للبحث والاستقصاء ومستحقاً لدراسة عميقة متأنية، فكان موضوع البحث محصوراً في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ م وهي تشكل نهاية المطاف في القرن العشرين.

## الدراسات السابقة

استأثرت منطقة القرن الإفريقي باهتمام عدد غفير من المفكرين والباحثين العرب وغير العرب، وقد جاءت أبحاثهم متركزة على أحداث المنطقة والتحويلات السياسية فيها، وأثر ذلك على شعوبها ودولها وجيرانها، مبرزة أهمية المنطقة الإستراتيجية، مبينة الصراع الدولي المعلن والخفي لتشكيل دول المنطقة وصياغتها وفق "النظام العالمي الجديد".

وفيما يلي بيان بأهم الدراسات التي زخرت بها المكتبة العربية حول منطقة القرن الإفريقي:

- لواء أ. ح دكتور محمد رضا فودة - المستجدات على ساحة القرن الإفريقي - دورة الدفاع المصرية العدد ١٢٤ لعام ١٩٩٦م. تتلخص الدراسة في إيراد الأهمية الاستراتيجية التي يشكلها القرن الإفريقي بالنسبة للأمن القومي المصري من حيث تحكمه بمضيق باب المندب وبالتالي بالبحر الأحمر، وتبدو هذه الأهمية فيما قد يكون لها من تأثير على الدخل القومي المصري بالعملات الحرة كدخل قناة السويس والسياحة وبتترول البحر الأحمر، وكذلك فإن ٨٥% من حصة مصر من مياه النيل تتبع من تلك المنطقة ومن جبال أثيوبيا، وقد تم التطرق في الدراسة إلى أهم المشاكل التي تعصف بالمنطقة مثل الحرب الأهلية في الصومال والقتال في جنوب السودان واستقلال ارتيريا وعلاقتها مع بعض القوى مثل إسرائيل وكذلك السياسة الأثيوبية الجديدة.

- دراسة د. جلال الدين يحيى و د. محمد، نثر مهنا: مشكلة القرن الإفريقي وقضية شعوب الصومال، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م. يسلط هذا الكتاب الضوء على أهمية القرن الإفريقي، ومدخلي البحر الأحمر والصراعات التي شهدتها المنطقة أو الصراعات التي ما زالت دائرة، وقدم تفصيلاً حول قضية شعب الصومال والمشاكل الداخلية التي تواجهها الصومال، وأبرز دور القوى العظمى في السيطرة على مداخل البحر الأحمر، و أعطى صوراً حول مشكلة الحدود في دول القرن الإفريقي.
- دراسة سمير حسني : القرن الإفريقي أهم القضايا المثارة. المستقبل العربي - العدد ٩٨ - إبريل ١٩٩٧. (ندوة المستقبل العربي)، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة ١٤/١٢/١٩٩٦م. حيث أشارت الدراسة إلى مشكلات معينة وهي:

◊ مياه النيل.

◊ مشكلة الحدود بين دول القرن الإفريقي.

◊ المشروع الإسلامي الذي يتبناه السودان.

- دراسة د. جلال الدين محمد صالح : صراعات القرن الإفريقي وعودة العلاقات الإريترية - السودانية، مجلة البيان العدد ١٤٦ لعام ١٩٩٩م . تناولت الدراسة تطور العلاقة الإثيوبية - الإريترية من خلال تاريخ الصراع منذ ما قبل الاستقلال واعتراف إثيوبيا باستقلال ارتيريا عام ١٩٩٢ إلى استمرارية الخلافات الحدودية ومنهجية السياسة مما يجعل لغة الحرب هي وسيلة التخاطب، ثم تطرق الباحث إلى الوساطة القطرية والوساطة الليبية بين السودان و ارتيريا و أشار إلى أن التواجد الليبي كان له أكبر تأثير من خلال الدعم الذي تقدمه ليبيا تاريخياً للحركات التحريرية في إفريقيا بشكل خاص.

- دراسة الأستاذ عبد الرحمن إبراهيم جيله : المجاعة في القرن الإفريقي، مجلة البيان العدد ١٥٢ (٧/٢٠٠٠) تتحدث الدراسة عن تدهور الوضع الأمني في منطقة القرن الإفريقي مما زاد من تفاقم المشاكل التي تعصف به وتشير إلى تدهور الوضع الغذائي، وتفشي المجاعة التي أهلكت أعداداً كبيرة من البشر وخلقّت أمراضاً وحالات من الهلع والذعر، وتحدثت الدراسة عن المساعدات الإنسانية خاصة الغربية

والتي تخفي الكثير من الأهداف العنصرية. وفي نهاية الدراسة دعا الباحث إلى تكثيف الدعم العربي والإسلامي لمحاربة الفقر والمجاعة في المنقطة.

- دراسة حمدي عبد الرحمن حسن : الصراع في القرن الإفريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي ، ندوة ورقة عمل المستقبل العربي ، وقد نظمها مركز دراسات الوحدة العربي في القاهرة ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٩١م حيث أشارت الدراسة للنقاط التالية:

• أهمية الموقع وأهمية التعرف على الصراع الدائر في المنطقة.

• جذور الصراع في القرن الإفريقي وأبعاده.

• الأزمة الراهنة في القرن الإفريقي.

وتتركز ورقة الدراسة حول أهم المشاكل السياسية والاقتصادية والحدود السياسية التي تعصف بأقطار المنطقة ومدى التدخل المسيس للقوى الكبرى فيها.

- دراسة علاء سالم : إسرائيل والقرن الإفريقي، مجلة التعاون ، العدد ٣٩ ، لعام ١٩٩٥م. تقوم هذه الدراسة على تحديد المنطلقات الإستراتيجية لأنماط التحرك والتغلغل الإسرائيلي في القرن الإفريقي، والأهداف الإسرائيلية في البحر الأحمر، والأصابع الإسرائيلية التي تحرك أحداث القرن الإفريقي في الخفاء، وأهمية موقع أثيوبيا بالنسبة لإسرائيل. وفي نهاية الدراسة أبرز الباحث أهمية علاقة أثيوبيا بإسرائيل ومدى قوة العلاقات بين إسرائيل وأثيوبيا.

- دراسة السيد الشامي: مع تفجير النزاع بين أثيوبيا وإريتريا أضواء على الدور الإسرائيلي في القرن الإفريقي ، مجلة فلسطين المسالمة، عدد أغسطس عام ١٩٩٨م. تشير الدراسة إلى الخلفية التاريخية للتغلغل الإسرائيلي في البحر الأحمر والقرن الإفريقي وما يفترض أن تلعبه الجالية اليهودية في أفريقيا حيث أن ١٥% من سكان إسرائيل هاجروا إليها من إفريقيا طبقاً لإحصائية ١٩٩٠م وما لعبته إسرائيل للحيلولة دون طلب إريتريا الانضمام إلى الجامعة العربية، والدعم الذي قدمته لها مقابل ذلك، كما بين الباحث الأصابع الخفية التي تحركها إسرائيل في المنقطة لإثارة الفتن والصراعات بغية إيجاد قواعد ثابتة لها لتبقى عنصراً فاعلاً ومهماً فيها.

- دراسة بيريكث هابتي سيلاسي: الصراع في القرن الإفريقي، ترجمة عفيف الرزار، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة العربية الأولى، عام ١٩٨٠م يسلط الكتاب الضوء على الأحداث السياسية والاجتماعية المعقدة المتداخلة في صراعاتها، ويستعرض مسألة القوميات في القرن الإفريقي، ويقدم صورة عن نضال شعوب المنطقة لتحقيق أهدافها الوطنية والديموقراطية وبالخصوص الشعب الإريتري، ويشير إلى لعبة القوى العظمى ووسطائها في اذكاء الصراع واستمرارية تدهور الأوضاع لتحقيق الأهداف الاستعمارية المنشودة في المنطقة.

## فرضية الدراسة:

تكمن مشكلة البحث في طبيعة الصراعات والعلاقات والتدخلات في دول منطقة القرن الإفريقي في فترة العقد الأخير من القرن العشرين، وهذه المشكلة تثير أسئلة محددة وسيحاول الباحث الإجابة عنها في ثنايا البحث وهي تشكل في مجموعها الإطار العام للبحث، وتدرج تحت النقاط التالية:

- طبيعة الصراع في المنطقة وخصائصه وأسبابه.
- مدى تأثير هذا الصراع على الأمن القومي العربي.
- دور إسرائيل في الصراع وأهدافها في المنطقة.
- أسس التعامل مع الصراع والآثار المترتبة على ذلك.

## منهجية الدراسة:

تقتضي طبيعة البحث في هذه الدراسة، الاعتماد على مناهج تسعى لاختبار صدق النقاط الواردة في فرضية الدراسة، وهي:

- المنهج التاريخي الذي يعتمد على سرد الوقائع التاريخية والتحركات السياسية والعسكرية والتطورات التي تحيط بأي من الأقطار في المنطقة، وهذا المنهج لا يستغني عنه أي باحث في مجال الدراسات السياسية أو التاريخية.
- المنهج الوصفي الذي يعتمد وصف الوقائع وتفصيلاتها بشكل دقيق ومفصل، فكل حدث سياسي أو تحرك عسكري أو اتفاقية مبرمة، كل هذه تحتاج إلى وصف دقيق يؤدي إلى الكشف عن طبيعة الصراع وماهيته وأهدافه ونتائجه.
- المنهج التحليلي، ليست هذه الدراسة دراسة تاريخية بحتة تعتمد المنهجين التاريخي والوصفي وحسب، بل إن المنهج التحليلي فيها هو الأساس ذلك أن معرفة الوقائع والتحركات تدفعنا إلى تحليلها ومعرفة أهدافها والمقصود منها، وإن المناورات التي يلجأ إليها أطراف النزاع تحتاج إلى كشف النوايا المقنعة لديهم، فتحليل المعلومات أمر ذو بال في منطقة تشهد صراعاً شائكاً ومتعدد الأطراف، ويؤدي بنا إلى الوقوف على النتائج المترتبة على هذا الصراع.

## تقسيم الدراسة:

اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تقع في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وجريدة للمراجع (العربية والأجنبية).

أما المقدمة فقد تضمنت مدخلاً عاماً واستعراضاً لأهمية الدراسة وأهدافها وحدودها والدراسات السابقة عنها وفرضيتها والمناهج المتبعة فيها.

أما الفصل الأول وهو بعنوان: القرن الإفريقي: المفهوم والأهمية مع لمحة تاريخية، فقد ضمّ في ثناياه المباحث التالية:

المبحث الأول: القرن الإفريقي مفهومه وحدود رقعته الجغرافية.

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر.

المبحث الثالث: لمحة تاريخية عن منطقة القرن الإفريقي، وتشمل المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: الفترة التاريخية الممتدة منذ سنوات ما قبل الميلاد إلى عام ١٤٩٨م.

المطلب الثاني: الفترة التاريخية الممتدة بين عامي ١٤٩٨م-١٨٦٩م.

المطلب الثالث: الفترة التاريخية الممتدة بين عام ١٨٦٩م حتى منتصف الثمانينات.

أما الفصل الثاني فقد جعلته بعنوان: الصراعات في القرن الإفريقي والتدخل الإسرائيلي، ووقع في المباحث الأربعة التالية:

المبحث الأول: الصراعات والقضايا والمشكلات في القرن الإفريقي، وحوى المطالب التالية:

المطلب الأول: الصراع الصومالي - الأثيوبي.

المطلب الثاني: الصراع الإريتري - الأثيوبي.

المطلب الثالث: قضية جزر حنيش بين إريتريا واليمن.

المطلب الرابع: السودان بين الحرب الأهلية والمشروع الإسلامي.

المبحث الثاني: السياسة الإسرائيلية في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر.  
 المبحث الثالث: مبادئ الإستراتيجية الإسرائيلية في تغلغلها بمنطقة القرن الإفريقي.  
 المبحث الرابع: العلاقات الإسرائيلية وتداخلاتها في منطقة القرن الأفريقي، وجاء ضمن مطالب أربعة:

- المطلب الأول: علاقة إسرائيل بأثيوبيا.
- المطلب الثاني: علاقة إسرائيل بإريتريا.
- المطلب الثالث: علاقة إسرائيل بالصومال.
- المطلب الرابع: التدخل الإسرائيلي في السودان.

أما الفصل الثالث: "أثر التحولات السياسية الدولية والصراعات في القرن الإفريقي على الأمن القومي العربي وأمن البحر الأحمر" فقد ضمّ بين دفتيه المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: الأمن القومي العربي وأمن البحر الأحمر، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي العربي ومصادر تهديده.
- المطلب الثاني: المياه كعامل تهديد للأمن القومي العربي.
- المطلب الثالث: الإستراتيجية العربية لضمان أمن البحر الأحمر.
- المبحث الثاني: أثر التحولات السياسية والصراعات في القرن الإفريقي على الأمن القومي العربي وأمن البحر الأحمر، وفيه أيضاً مطلبان:
- المطلب الأول: التحولات السياسية والتغيرات الدولية.
- المطلب الثاني: الصراعات في القرن الإفريقي (بعد انتهاء الحرب الباردة) وأثرها على أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي.

أما الخاتمة فقد دونت فيها النتائج التي توصلت إليها، والتوصيات التي خرجت بها من الدراسة.

وتمثلت خاتمة المطاف بعدد وفير من المراجع العربية والأجنبية التي أثرت هذا البحث إلى حد كبير.

## الفصل الأول

### القرن الإفريقي: المفهوم والأهمية مع لمحة تاريخية

المبحث الأول: القرن الإفريقي مفهومه وحدود رقعته الجغرافية.

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر.

المبحث الثالث: لمحة تاريخية عن منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر.

المطلب الأول: الفترة التاريخية الممتدة منذ سنوات ما قبل الميلاد حتى عام ١٤٩٨م.

المطلب الثاني: الفترة التاريخية الممتدة بين عامي ١٤٩٨م و ١٨٦٩م.

المطلب الثالث: الفترة التاريخية الواقعة بين عام ١٨٦٩م حتى منتصف الثمانينات.

## توطئة:

تضمّ منطقة القرن الإفريقي من الناحية الجيو إستراتيجية كلاً من الصومال و  
إرتيريا وجيبوتي والسودان وكينيا. ويقع هذا القرن في الطرف الشرقي للقارة الإفريقية  
حيث يسيطر على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر عبوراً بباب المنذب وقدوماً من المحيط  
الهندي وبالعكس.

لقد اكتسبت هذه المنطقة أهميتها الاستراتيجية منذ عصور موعلة في القدم أي منذ  
عصور ما قبل الميلاد، وتمثلت هذه الأهمية في النواحي التجارية والعسكرية بشكل  
خاص، فقد كانت القوافل التجارية بين الهند والعالم العربي تجوب تلك المنطقة جيئة  
وذهاباً منذ الفتوحات الإسلامية وحتى أيامنا هذه، كما كانت العلاقات العربية مع الساحل  
الإفريقي الشرقي على ونام تام فترة طويلة من الزمن، ثم توثقت تلك العلاقات لتشمل  
علاقات المصاهرة والترابط العرفي واللغوي والحضاري والديني. وازدادت أهمية هذه  
المنطقة بعد حفر قناة السويس وافتتاحها عام ١٨٦٩م لأنها اختصرت المسافة بين دول  
الغرب والدول العربية من جهة والدول الواقعة على المحيطين الهندي والهادي من جهة  
أخرى.

وعظمت أهمية المنطقة بعد اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي والذي أخذ  
يتدفق إلى الغرب عبر منطقة القرن الإفريقي لتشكل هذه المنقطة شريان الحياة بالنسبة  
للدول الغربية.

وليس عجباً والحالة هذه أن تدخل المنطقة في نطاق الصراعات الإقليمية والدولية  
منذ فجر التاريخ الميلادي. وتمثلت الصراعات في حروب وغزوات وفتن وثورات  
أصبحت كلها عناوين الوقائع التي شهدتها المنطقة مما جعلها من أكثر البؤر في العالم  
سخونة وتوتراً.

## المبحث الأول

### القرن الإفريقي مفهومه ونطاق رقعته الجغرافية

يعرف القرن الإفريقي بأنه ذلك الجزء من القارة الإفريقية الذي شكل فيها نفوراً بارزاً عرف بهذا الاسم، وتكمن أهمية هذه المنطقة (القرن الإفريقي) في أنها تمثل حلقة وصل بين أجزاء الوطن العربي الكبير في قارتي آسيا وإفريقيا. وهذه المنطقة تشكل الجزء الجنوبي للبحر الأحمر وهي ذات أهمية استراتيجية بالغة لأنها تتحكم في الطريق الدولي للتجارة العالمية وكذلك طريق البترول<sup>(١)</sup>.

ويعرف القرن الإفريقي أيضاً بأنه الرأس البارز والواضح والظاهر من اليابسة الذي يشق الماء إلى شطرين وهما البحر الأحمر - الذي يشكل الشطر الشمالي له، والمحيط الهندي الذي يشكل الشطر الجنوبي لهذا الجزء. ويبدو هذا الجزء الظاهر من اليابسة على شكل قرن<sup>(٢)</sup>.

أما في المنظمات الدولية والإقليمية والسياسية، فيقصدون بالقرن الإفريقي: الصومال وأثيوبيا وإريتريا وجيبوتي، كوحدات سياسية قائمة بشكل رقعة استراتيجية على خريطة القارة الإفريقية. وفي هذا التعريف يمثل القرن الإفريقي البروز في شمال شرق القارة الإفريقية على شكل مثلث، يشرف على المحيط الهندي وخليج عدن ويسيطر على مضيق باب المندب، ويمتد شمالاً على ساحل البحر الأحمر لمسافة ٦٠٠ ميل، وتصل مساحته إلى ثلاثة أرباع مليون ميل مربع، ويضم خليطاً من الأراضي الصحراوية والأراضي الخصبة، والمرتفعات والسهول، وتعيش على أرضه قوميات وقبائل مختلفة<sup>(٣)</sup>.

وبذلك فإن القرن الإفريقي من الناحية الجغرافية يشمل كلاً من أثيوبيا والصومال وجيبوتي، إلا أن بعض الجغرافيين قد وسع الرقعة التي يشملها هذا القرن لتضم كينيا

(١) سلاسي، بركيت هايتي، الصراع في القرن الإفريقي، ترجمة عفيف الرزاز، (بيروت)، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠، ص ١١.

(٢) John H. Spencer, Ethiopia, The Horn of Africa and US Policy. Cambridge, Inc. Sep. 1977 (PP 17-20)

(٣) ماح، أحمد برخت، وثائق عن الصومال والحشة وأرتيرية، الطوبجي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

وأجزاء من السودان، بل الأكثر من ذلك أنه في عام ١٩٨١ قام وزير الدولة الفرنسي للشؤون الخارجية آنذاك "أوليفيه سترين" بتوجيه الدعوة إلى كل من السعودية واليمن، إضافة إلى دول القرن الإفريقي لحضور مؤتمر إقليمي يهدف إلى حل مشكلات المنطقة. وهذا يعني أن الدلالة السياسية لمصطلح القرن الإفريقي تتعدى الدلالة الجغرافية وحدودها حتى في معناها الواسع.

وسنقوم بإدراج المنطقة التي يشملها القرن الإفريقي بشكل مفصل، حيث يشتمل القرن الإفريقي من الناحية السياسية على الدول والمناطق التالية:

### أولاً: الصومال:

تطل الصومال على خليج عدن والمحيط الهندي، وتمتد حدودها من جيبوتي شمالاً إلى كينيا وتنزانيا جنوباً، وتجاورها من الغرب إثيوبيا وكينيا، وتبلغ مساحتها ٦٢٠ ألف كم<sup>٢</sup>.

كانت الصومال مستعمرة لكل من بريطانيا وإيطاليا، فالصومال البريطاني يمتد من حدود جيبوتي إلى رأس الاحتراس (جاري أفوي) وهو يشتمل على المنطقة الشمالية من الصومال والمشرقة على خليج عدن. والصومال الإيطالي الذي يمتد إلى حدود كينيا وهو يشتمل على المنطقة الجنوبية من الصومال، وكانت إيطاليا قد ضمته إلى إثيوبيا أثناء استعمارها للبلدين، ولكن بريطانيا استولت عليه في فبراير عام ١٩١٤م أي أثناء الحرب العالمية الثانية، وطردت منه إيطاليا<sup>(١)</sup>.

نال الصومال استقلالها في الأول من حزيران عام ١٩٦٠م بعد ضم الصومالين البريطاني والإيطالي، ويبلغ عدد السكان حوالي تسعة ملايين نسمة معظمهم من البدو الرحل، ويقوم اقتصادها على رعاية الأغنام وعلى بعض الحاصلات الزراعية كالموز والذرة وقصب السكر. وأهم مدن الصومال: مقديشو (العاصمة) وميناء بربرة الواقع على ميناء عدن ويشرف على مضيق باب المنذب.

(١) أحمد عطية الله، القاموس الساسي - دار النهضة العربية، القاهرة، ط٣، ١٩٦٨، ص ٧٣٩-٧٤٠.

وتجدر الإشارة إلى أن الأهمية الإستراتيجية للصومال تكمن في الجزء الشمالي منه، ويضم محور (بربرة - هرجيا) الذي يشرف إشرافاً مباشراً على خليج عدن بما في ذلك مضيق باب المندب.

ولا يغيب عن البال أن الجزء الشرقي من الصومال يسيطر على الساحل الشرقي لإفريقيا حيث تمر منه خطوط الملاحة المتجهة إلى الساحل الإفريقي الشرقي.

### ثانياً: جيبوتي:

تحتل جيبوتي أهمية استراتيجية بالغة، نظراً لموقعها المتميز على الشاطئ الإفريقي عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر المطل على أكثر مضائق العالم أهمية وهو مضيق باب المندب.

ورغم مساحة جيبوتي الشاسعة والتي تبلغ (٢٢٢٠,٠٠٠ كم<sup>٢</sup>) إلا أن عدد سكانها لا يتجاوز المائة ألف ينتمون إلى قبيلتين (العفر) و(آل عيسى) حيث تشكل قبيلة (العفر) ٤٥% من مجموع السكان ويرتبطون عاطفياً بأثيوبيا، في حين تشكل قبيلة (آل عيسى) ما نسبته ٥٥% من السكان ويرتبطون عرقياً وعاطفياً بالصومال<sup>(١)</sup>.

ولأهمية جيبوتي الإستراتيجية فقد كانت محل أطماع الدول الغربية وبخاصة فرنسا التي استعمرتها منذ عام ١٨٩٠م ولغاية عام ١٩٧٧م، وتحتفظ فيها بقوات عسكرية حتى بعد استقلالها عام ١٩٧٧م ودخولها إلى الجامعة العربية باعتبارها الدولة العربية (٢٢) بجامعة الدول العربية.

وتفتقر جيبوتي إلى مقومات الدولة، إذ أن اقتصادها يعتمد بالدرجة الرئيسية على دخل الميناء المطل على خليج تاجورة، والمساعدات الخارجية، وأما سكانها فأن معظمهم يعملون في صيد الأسماك والخدمة في الميناء الحيوي لجيبوتي.

(١) د. هاتم محمد الأمين. الصراع الدولي والإقليمي عن المدخل الجنوب للبحر الأحمر، جملة دراسات أفريقية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، السودان، العدد (٢٢) ديسمبر ١٩٩٩، ص ١٣٥.

وترجع أهميتها الاقتصادية إلى أنها المنفذ البحري لإثيوبيا التي يربطها بها خط حديدي يبلغ طوله ٤٨٦ ميلاً وتمتلكه الحكومتان الفرنسية والأثيوبية<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: ارتيريا:

هي إحدى الدول الإفريقية الرئيسة المطلة على البحر الأحمر حيث يمتد ساحلها عليه لمسافة ٦٧٠ ميلاً بين رأس كازار ودميرة، تجاورها السودان من الشمال والغرب، وإثيوبيا من الجنوب وجيبوتي من الشرق الجنوبي، تبلغ مساحتها نحو ١٢٤٠٠٠ كيلو متر مربع، وعدد سكانها خمسة ملايين ونصف من المسلمين، وأهم مدنها العاصمة أسمرة الواقعة على ساحل البحر الأحمر، وفيها أيضاً ميناء مصوع وعصب على الساحل نفسه أيضاً. وترتبط هذه الموانئ مع إثيوبيا التي ليس لها منفذ على البحر الأحمر أو المحيط الهندي بخطوط السكك الحديدية والطرق البرية<sup>(٢)</sup>.

كانت أرتيريا مستعمرة إيطالية حتى عام ١٩٤١م حيث وضعت تحت الإدارة البريطانية، وقد صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بضمها فيدرالياً إلى إثيوبيا وذلك في ٣ كانون الأول عام ١٩٥٠م، وقد تمّ انضمامها إلى إثيوبيا في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٦٢م. وبعد تسلّم ملس زبناوي الحكم في إثيوبيا وافق على منحها الاستقلال فاستقلت أرتيريا عن الجسم الأثيوبي.

وساحل ارتيريا الممتد على البحر الأحمر ذو طبيعة رملية وهو شديد الحرارة كثير الرطوبة حيث تصل الحرارة إلى أكثر من ٤٠م.

### رابعاً: إثيوبيا:

هي دولة إفريقية مستقلة، تجاورها من الغرب السودان، ومن الجنوب كينيا، ومن الشرق الصومال، ومن الشمال جيبوتي وأرتيريا، وليس لها منفذ بحري على البحر الأحمر والمحيط الهندي، ولذلك فإن بضائعها تنقل منها أو إليها عبر جيبوتي المرتبطة

(١) أحمد عطية الله، القاموس السياسي مرجع سابق، (دار النهضة العربية، القاهرة، ط٣، ١٩٦٨) ص ٤٣١.

(٢) إدريس عبد الله، التدخل الأجنبي في أرتيريا وانعكاسه على الأمن العربي، قضايا شرق أوسطية، العددان ٣-٤، إبريل ١٩٩٧م.

معها بخط سكة حديد، وكانت موانئها قبل ذلك هي موانئ ارتيريا التي كانت جزءاً منها قبل نيلها استقلالها.

تبلغ مساحتها ٣٥٠,٠٠٠ ميل مربع، وعدد سكانها حوالي ٢٥ مليون نسمة، وينتسب سكانها إلى أصول قبلية أهمها: الأمهرية في الوسط، والتجرية في الشمال، والجالا والدانكل في الجنوب، وفيها مجموعة من يهود الفلاشا الذين يقطنون حول بحيرة تانا. وهم خليط من المسيحيين الذين يتبعون الكنيسة القبطية الإثيوبية، ويتجمع المسلمون في الحدود المتاخمة للصومال وارتيريا وجيبوتي<sup>(١)</sup>.

استولت إيطاليا على إثيوبيا عام ١٩٣٥م ولكنها استردت استقلالها ابان الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤١م إثر طرد الإنجليز للإيطاليين.

يعتمد اقتصاد إثيوبيا على الزراعة والمراعي، والبن هو أهم حاصلاتها الزراعية التي تصدرها إلى بقاع كثيرة من العالم، وثروتها المعدنية تتمثل في الذهب والقصدير والنحاس.

وتتكون إثيوبيا من حيث التضاريس من هضبة الحبشة التي تتشكل من سلاسل جبلية مرتفعة، يصل ارتفاع بعضها إلى أكثر من ٤٠٠٠م فوق سطح البحر، وتتحدر جبال الهضبة تجاه البحر الأحمر والصومال والسودان، ويبدأ الأخدود الشرقي لهذه الجبال من باب المنذب وينتهي عند بحيرة رودلف في أقصى الجنوب، وهو يشطر الهضبة إلى شطرين كبيرين، وينبع من هذه المناطق وتحديداً من بحيرة تانا النيل الأزرق الذي يعرف باسم نهر أبلي حيث يمر في أخدود عميق وشديد الانحدار.

إن التعرف على طبيعة الأقطار المكونة للقرن الإفريقي يساعد في التعرف على الخريطة السياسية لتلك المنطقة، مع الإشارة إلى أن الحدود بين دول المنطقة هي مناطق نزاع بينها، كما حدث بين الصومال وإثيوبيا، وارتيريا وإثيوبيا، الأمر الذي جعلنا نقرر أن النمط المعاصر للخريطة في المنطقة يتشكل من حدود غير محددة، ولا يوجد اتفاق على أكثرها، ما يجعلها بؤرة ساخنة سرعان ما تتأجج فيها الحروب وتثور فيها النزاعات.

(١) القاموس السياسي، مرجع سابق ص ١٨-١٩.

وهكذا، فإن منطقة القرن الأفريقي تضم الصومال وجيبوتي وارتيريا واثيوبيا، وهي الدول التي تحدثنا عنها قبل قليل، يضاف إليها كل من كينيا وجنوب السودان لاعتبارات جيو استراتيجية نظراً لتداخل الأقليات فيها.

## المبحث الثاني

### الأهمية الإستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر

ابتداءً لابد من التطرق إلى البحر الأحمر جيو استراتيجياً باعتباره حلقة الوصل بين الحضارات المختلفة. يحتل هذا البحر مساحة قدرها ٤٥٠ ألف كم<sup>٢</sup> (١٧٤,٠٠٠ ميل مربع)، ويمتد طوله من قناة السويس شمالاً حتى مضيق باب المنديب جنوباً نحو (١٩٣٠ كم) (١٢٠٠ ميل) فاصلاً القارتين آسيا وإفريقيا عن بعضهما، وأما عرضه فيبلغ في أوسع مناطقه نحو (٣٠٦ كم) (١٩٠ ميلاً)<sup>(١)</sup>. ومن حيث العمق فإنه يبلغ (٥٣٨ متراً) (١٧٦٥ قدماً) وأعمق نقطة فيه تصل إلى (٢٦٠٠ م) (٨٥٠٠ قدم)<sup>(٢)</sup> ويقع على هذا البحر خليجان مهمان من الناحيتين الجيو استراتيجية والإستراتيجية للدول العربية في أفريقيا وآسيا وهما خليج العقبة الذي يبلغ طوله حوالي (١٦٠ كم) وعرضه (٧-٢٥ كم) ويشكل مداخل - الإستراتيجية مدخلاً رئيساً له، وأما خليج السويس فهو يربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر ويتراوح عرضه بين (٢٠-٥٠ كم) وطوله (٢٨٠ كم)<sup>(٣)</sup> ويحتوي هذا البحر على جزر بحرية - تختلف أهميتها الإستراتيجية تبعاً لموقعها ومساحتها، ومدى إمكانية الإفادة منها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. ومن أهم تلك الجزر جزيرة (بريمة) الإستراتيجية التي تتحكم في مضيق باب المنديب، وتقسمه إلى قسمين، ممر أسبوي يبلغ عرضه (٥ كم) وممر أفريقي يبلغ عرضه (٢١ كم).

وتجدر الإشارة إلى أن البحر الأحمر يتصدر قائمة بحار العالم لما يحوي في باطنه من ثروات طبيعية ومعدنية فضلاً عن الثروة السمكية الهائلة التي تعيش تحت مياهه، ويتميز البحر الأحمر بموقع جيوبوليتيكي فريد يضيف نوعاً من التعقيد على العلاقات الإقليمية والدولية، فهو يقع عند نقطة التقاء قارات ثلاث: إفريقيا من الغرب، آسيا من الشرق، وأوروبا من الشمال. ويمكن تشبيه البحر الأحمر بأنه جسر طواف يصل الشرق

(١) the new encyclo pedia britannica, inc. chicago. 1993, vol.g.pp 993, Vol. 1 g.pp984 - 985

(٢) the world book Encyclopidia. World book inc. a scott fetcer company chicago 1991, p.p.190,191.

(٣) مبارك بن علي القحطاني، الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر، مجلة الحرس الوطني، العدد ١٧١،

بالغرب، وهو يربط البحر العربي والمحيط الهندي بالبحر الأبيض المتوسط بوساطة مضيق باب المندب في الجنوب وقناة السويس في الشمال، وبهذا يصبح البحر الأحمر همزة وصل استراتيجية لكثير من الطرق المائية<sup>(١)</sup>، وقد شكل المدخلان الشمالي والجنوبي للبحر الأحمر مطعماً دولياً بصفة عامة على مدار التاريخ المعاصر.

أما منطقة القرن الإفريقي فتعد واحدة من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، فهي تضم مساحة كبيرة تمتد من النوء الشمالي الشرقي للساحل الشرقي لإفريقيا المطل على خليج عدن والمحيط الهندي، إلى المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وإذا كانت المنطقة تضم فقط على الصعيد الجغرافي كلاً من الصومال وأثيوبيا وإرتريا وجيبوتي وكينيا، فإن تأثيرها الجيوبوليتيكي يتجاوز ذلك بكثير ليشمل دولاً أخرى تدخل في عمق المنطقتين العربية والإفريقية<sup>(٢)</sup>.

ويزيد من أهمية منطقة القرن الإفريقي الاستراتيجية أن هذه المنطقة والبحر الأحمر يشكلان معاً حلقة محورية للتحكم في حركة المواصلات النفطية، وحركة المرور البحري والعسكري ما بين البحر المتوسط والبحر الأسود والمحيط الأطلسي، وبين المحيط الهندي والمحيط الهادي. ويعتبر البحر الأحمر بمثابة جسر يصل المشرق العربي بالمغرب العربي، والأهم من ذلك أن منطقة القرن الإفريقي تشرف على الجزء الجنوبي للبحر الأحمر وتحديداً مضيق باب المندب الذي يعتبر نقطة الاختناق الرئيسة ومفتاح المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وفي هذه المنطقة من البحر الأحمر والتي تشرف عليها منطقة القرن الإفريقي تقع أهم الجزر، والتي يوجد من بينها جزر نفطية كبيرة مثل جزر أرخبيل حنيش<sup>(٣)</sup>.

على أن ثمة أمرين هامّين يضيفان على منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر أهمية كبرى، جعلت منها منطقة حيوية من أكثر المناطق حساسية في العالم. أما الأمر

(١) محمود ، محمود توفيق " : البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية " السياسة الدولية . السنة ١٥ العدد ٥٧ تموز ١٩٧٩ . ص ٢٤ .

(٢) حسين ، سمير : القرن الإفريقي " : أهم القضايا المثارة " - المستقبل العربي - العدد ٢١٨ ، ١٩٩٧ ، ص (٩٠-٢٩) .

(٣) السلطان عبد الله عبد المحسن ، البحر الأحمر والصراع العربي - الإسرائيلي ، التنافس بين استراتيجيتين مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٨ ، ص (٣٥-٣٠) .

الأول فهو افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩م، هذا الممر المائي الذي لا يزيد طوله عن (١٧٢ كم) فقط أكسب المنطقة أهمية استراتيجية قل نظيرها في العالم، فقد قصرت المسافة بين الشرق والغرب بشكل مذهل مما أفقد الممر المائي الدولي السابق (رأس الرجاء الصالح) أهميته وحيويته.

والأمر الثاني يتمثل في اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي وتدفقه إلى الدول الغربية عبر أقصر الطرق الممتدة من المحيط الهندي إلى البحر الأحمر فقناة السويس فالبحر الأبيض المتوسط. إن هذا الطريق المائي يعدّ من المصالح الحيوية للدول الغربية لأنه يضمن تدفق الذهب الأسود إلى تلك البلاد التي تعتمد بشكل مباشر وكبير عليه في مصانعها الضخمة وإنتاجها الذي تصدره عبر الطريق نفسه.

ولا ريب في أن هذين الأمرين جعلنا من منطقة القرن الإفريقي بؤرة اهتمام لدى الدول الطامعة، وخاصة إذا علمنا أن هذا القرن بيده مفاتيح إغلاق مضيق باب المندب في وجه الملاحة الدولية.

وعلى هذا فإنّ الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة تكمن في ضمان تدفق النفط الخام ومرور ناقلاته العملاقة إلى الدول الغربية التي يعدّ فيها النفط شريان الحياة.

يضاف إلى هذا أن الصادرات الغربية إلى شرق إفريقيا وإلى جنوب الجزيرة العربية وإلى منطقة الخليج العربي وإلى شبه القارة الهندية وإلى جنوب شرق آسيا لا بد أن تسلك هذا الطريق الذي يشكل عصب الحياة لدول الغرب ذهاباً وإياباً.

وهكذا تستطيع الدول الصناعية الغربية الحصول على المواد الأولية الخام بأقلّ التكاليف، وتتمكن من تصدير منتجاتها بأقلّ التكاليف أيضاً.

أما من الناحية العسكرية فإنّ هذه المنطقة تمتاز بأهمية عسكرية للقوى العظمى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية حيث توفر المنطقة والبحر الأحمر ممراً عسكرياً مائياً للأساطيل والبوارج والمدمرات والغواصات وحاملات الطائرات للمرور والانتشار في مناطق النزاع والتوتر. ولذلك نرى باب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس تشكل همزة الوصل بين الأساطيل البحرية الأمريكية في المحيط الهندي وفي البحر المتوسط.

أما من جهة الثروات المائية فإن منطقة القرن الأفريقي تتحكم في مصادر المياه في الوطن العربي فمصر والسودان تعتمدان إلى حد كبير على مياه نهر النيل الذي ينبع قسم كبير من مياهه من جبال إثيوبيا وهضابها، وبالتالي فإنها تتحكم في عنصر مهم من عناصر الأمن القومي العربي المتمثل في المياه.

وجدير بالذكر أن هذه المنطقة تتدخل في الأمن القومي السوداني على وجه الخصوص، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فإن الصراع الناشب في جنوب السودان منذ فترة ليست بالقصيرة، إن هذا الصراع تدعمه بعض الدول المتاخمة للسودان وعلى رأسها إثيوبيا وكينيا، وهذا يدل بشكل واضح على أن الأمن القومي العربي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بدول المنطقة، وخصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار ما يمكن أن يكون للساحل الشرقي للبحر الأحمر من أثر في الصراع يتمثل في اليمن التي لا تبعد عن الساحل الغربي عند مضيق باب المندب أكثر من بضعة وعشرين ميلاً.

وهنا تبرز أهمية القرن الإفريقي بالنسبة إلى أمن البحر الأحمر وبالتالي إلى الأمن القومي العربي، حيث يشكل أهمية استراتيجية بالغة، ذلك لأن المصالح العربية الاقتصادية والأمنية تتأثر تأثراً مباشراً بالمتغيرات الإقليمية والدولية في منطقة القرن الإفريقي<sup>(١)</sup>.

(١) حافظ صلاح الدين، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، المجلس الوطني للثقافة والآداب،

## المبحث الثالث

### لمحة تاريخية عن منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر

#### توطئة:

لعب البحر الأحمر دوره التاريخي في الربط بين الحضارات المختلفة، وأهمها الحضارات العربية والمصرية القديمة والأفريقية. سواء كانت هذه الروابط بين شبه جزيرة العرب والعالم الأفريقي، أو بين شمال الصحراء وجنوبها. ولقد كانت القدرات البحرية فوق مياه البحر الأحمر ضئيلة، وعدد سكان منطقة القرن الإفريقي والمناطق من حوله محدود وكانت حاجاتها محدودة ولم يكن من رابطة تصل الشرق بالغرب. وازدادت الملاحة في البحر الأحمر على يد جماعات متوالية وشعوب أجنبية منها، الفراعنة والإغريق والعرب والرومان والأحباش والبيزنطيون.

ازدادت أهمية البحر الأحمر الإستراتيجية بالنسبة للعرب والعالم ككل بشكل تدريجي، حيث عرف البحر الأحمر كأهم طريق للتجارة العربية منذ عصور ما قبل الإسلام، وجذبت الأرض الإفريقية كثيراً من الهجرات العربية لتستقر في منطقة القرن الإفريقي وتتزوج مع العنصر الزنجي. وسنلاحظ في اللوحة التاريخية لمنطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر أن هنالك علاقات وثيقة نشأت بين العرب والأفارقة الذين يقطنون منطقة شرق أفريقيا - القرن الإفريقي - منذ فجر التاريخ، وسنلاحظ التأثير الإستراتيجي الذي نشأ عبر مراحل التاريخ بين المنطقة العربية والقارة الإفريقية. وتعتبر منطقة القرن الإفريقي من الناحية التاريخية هي بداية تاريخ تلاحم العرب والأفارقة نتيجة لعدد من العوامل أهمها التجارة. ولعل أبرز ما كتب عن التواجد والتزواج العربي الإفريقي قديماً هو كتاب "الكشاف البحري" لمؤلف ورحالة إغريقي مجهول، كتبه في القرن الأول الميلادي مؤرخاً لهذه الحالة الفريدة من العلاقات القديمة بين العرب والأفارقة، خاصة في شرق أفريقيا رغم ما يفصلهم من مياه البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، وأرخ كذلك لمهمة العرب في الساحل الشرقي لإفريقيا (منطقة القرن الإفريقي)، فقد رصد سفنهم الراسية على هذا الساحل، وقوافلهم التجارية المستمرة التي تجيء لسكان الساحل وتحمل من بلادهم العاج والجلود النادرة وتجلب لهم الأسلحة اليدوية

كالسيوف والحناجر والرماح. ورصد المؤرخ الإغريقي ظاهرة التزاوج العربي والأفريقي والاختلاط والامتزاج العرقي باعتباره ظاهرة انثولوجية، وقد أدى ذلك إلى بروز إنسان عربي - أفريقي ممتزج ومرتبط منذ فجر التاريخ<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٤٩٨م انكشفت أهمية البحر الأحمر واضمحت، حيث تم اكتشاف رأس الرجاء الصالح حول أفريقيا على يد فاسكو داغاما البرتغالي عام ١٤٩٨م، وبذلك عاد البحر الأحمر بحراً داخلياً من جديد، لفقدانه الأهمية الإستراتيجية في حقبة زمنية معينة، وستابع إيراز هذه الأهمية عبر المطالب اللاحقة.

(١) حافظ ، صلاح الدين . صراع القوة حول القرن الأفريقي. المجلس الوطني للثقافة والآداب. الكويت،

## المطلب الأول

### الفترة التاريخية (منذ سنوات ما قبل الميلاد - عام ١٤٩٨م)

كان البحر الأحمر خلال هذه الفترة بحراً داخلياً وظيفته الأولى خدمة تجارة المنطقة التي تحيط به، وأبحر الفراعنة في مياه البحر الأحمر قاصدين جنوب الجزيرة العربية وبلاد بنط (المناطق الساحلية المحيطة بباب المنذب بما فيها الصومال حالياً) باحثين عن البخور لمعابدهم، وعن مواد أخرى كالصندف والصبغ العربي والعاج والأعشاب العطرية. ويقال أن أولى الحملات العسكرية التي قام بها الفراعنة تمت بين عامي ٢٧٤٣ و ٢٧٣١ ق.م، وقد تبتعتها حملات أخرى بما فيها الحملات الشهيرة التي تمت بين عامي ١٥٠٠ ق.م. و ١٤٧٩ ق.م. إن رحلة أسطول (ساحورع)<sup>(١)</sup>، هي أول رحلة دونت أخبارها على الآثار المصرية، وتليها في الشهرة رحلة أسطول الملكة "حتشبسوت" ١٤٦٩-١٤٩٠ ق.م<sup>(٢)</sup>، التي دونت أخبارها كذلك على جدران معبد الدير البحري بالأقصر، وعنها تقول نقوش الملكة: إن الحملة كانت ناجحة وموفقة وفد عادت السفن محملة بعجائب أرض بنط من الخشب زكي الرائحة والعاج والمر والأبنوس والذهب والقرفة والبخور، ولقد اتخذت حملات الملكة حتشبسوت وخليفتها (تحتمس الثالث)<sup>(٣)</sup>، الثالث إلى بلاد بنط في شرق القارة طريق البحر من برزخ السويس حيث كانت الترسانة التي تبنى فيها السفن، ثم تتجه جنوباً في البحر الأحمر إلى سواحل بنط، ثم تعود محملة من نفس الطريق، ويقول مؤرخو الصومال المعاصرون أن أهل الصومال كان لهم علاقة عائلية بالمصريين<sup>(٤)</sup>.

وحظي البحر الأحمر دائماً بأهمية حاسمة عند العرب، وبحكم كونه خطأً تجارياً فقد فرض عرب اليمن منذ العصور القديمة - وهم سكان جنوب غربي الجزيرة العربية - سيطرتهم على خطوط القوافل التجارية في منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي، واحتكروا الملاحة بين الهند وشبه الجزيرة العربية، وتمكن العرب من استخدام سفن

(١) أحد ملوك الفراعنة.

(٢) إحدى ملكات الفراعنة.

(٣) إحدى ملكات الفراعنة.

(٤) فخري . احمد . مصر الفرعونية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص (٧٧-٧٩).

معينه مثل الدهر العربي والطف المنبسط منذ القرن الرابع قبل الميلاد كوسائل للنقل البحري.

كانت مملكة معين هي أقدم مملكة عربية ازدهرت في الجوف باليمن وشملت كثيراً مما يعرف اليوم بجنوب بلاد العرب (١٣٠٠-٦٣٠ ق.م.)، وامتد نفوذها ليصل إلى جنوب سورية، وإلى الساحل الشرقي للبحر الأحمر، إذ وضع المعينيون حاميات عسكرية لحراسة المحطات التي تجتازها طرق التجارة في مناطق مدين ومعان، ثم أطيح بمملكة المعينيين على يد أهل سبأ - مملكة سبأ (٩٥٠-١١٥ ق.م.)، حيث امتدت حتى السواحل الغربية والجنوبية لبلاد العرب، وأنشأت تجارة مزدهرة مع الهند. وكانت بلقيس ملكة سبأ التي طلبت من سليمان (عليه السلام) أن يسمح للقوافل العربية بالمرور عبر مملكته إلى سورية ومصر (١).

ومع الانهيار الأول لسد مأرب العظيم، اضمحلت ملكة سبأ في بدايات القرن الميلادي الأول. وتلت مملكة سبأ مملكة حمير التي قامت في القرن الثاني الميلادي وعلى الرغم من أن مملكة حمير استمرت بعد انقضاء غزوة الحبشة القصيرة العمر لأرضها خلال القرن الميلادي الرابع (٣٤٠-٣٧٨) إلا أن الاكسوميين ما لبثوا أن قضوا عليها بعدما أتوا من شمال الحبشة سنة ٥٢٥م، في عهد الحميريين أرسل الإمبراطور الروماني أغسطس حملة من مصر قوامها عشرة آلاف جندي في محاولة لغزو بلاد العرب الجنوبية، وحرمان العرب من احتكارهم لتجارة البحر الأحمر والمحيط الهندي. لكن الحملة فشلت في تحطيم قوة حمير البحرية، رغم ان أهل الحبشة وقفوا مع الرومان. وبعد ضعف مملكة حمير، فرض الرومان سيطرتهم على خطوط التجارة في البحر الأحمر والمحيط الهندي.

إن إطلال الجزيرة العربية على البحر الأحمر من ناحية وعلى المحيط الهندي من ناحية أخرى قد ساعد على فتح طريق التجارة البحري بينها وبين شرق إفريقيا، وبالإضافة إلى الحضارمة، فقد كان العمانيون و البحرانيون اكثر السكان العرب اتجاهاً إلى شرق إفريقيا، فتتالت موجات هجراتهم حتى حولوا الساحل الشرقي لإفريقيا والذي

(١) أسماء أنواع من السفن التي كان يستعملها الفراعنة قديماً. نعاة، محمود إسرائيل والبحر الأحمر،

كانوا يسمون جزءاً منه "بر الزنج" إلى شريط عربي، خاصة عندما تكثفت هجراتهم فيما بين القرنين السادس والثالث عشر الميلادي، و أساس الحركة التجارية التي نشأت في المحيط الهندي هو أساس جغرافي، لأنه اعتمد على حركة الرياح والتيارات البحرية صيفاً وشتاءً، ويمكن أن نشبه الحركة الملاحية بالحركة التجارية عبر الصحراء، كعامل أساسي في الاتصالات التجارية والثقافية بين إفريقيا المدارية و العالم العربي قبل ظهور القوى الأوروبية في القرن السادس عشر.

وعادت الأهمية الإستراتيجية التقليدية للبحر الأحمر لتظهر من جديد على الصعيد الدولي بوصفه طريقاً بحرياً دولياً، بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م، مما جعل البحر الأحمر نقطة الاتصال بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي والبحر العربي، وأصبح أقصر وأسرع طريق ملاحى بين الشرق والغرب.

وجاء ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي ليعطي بعداً تاريخياً لمنطقة القرن الإفريقي بشكل خاص، حيث سارت الدعوة الإسلامية من مكة عبر البحر إلى شرق إفريقيا قبل أن تخرج الهجرة الإسلامية إلى المدينة المنورة، ولما كان الإسلام يحمل اللغة العربية (لغة القرآن الكريم) فقد تلازم الدين واللغة، وهاجرت اللغة العربية تحمل القرآن والحديث النبوي الشريف وأركان الإسلام إلى شرق إفريقيا، وقد وضحت هذه الصورة في شرق إفريقيا بوجه عام والحبشة بوجه خاص، فتبادلت مع الجزيرة العربية المؤثرات الحضارية بجوانبها الثقافية والدينية والاقتصادية والسياسية.

ولعل من الظواهر التي تستحق أن نشير إليها في هذا المقام أن الهجرة الإسلامية الأولى إلى الحبشة ورغم محدوديتها قد وجدت حضانة حانية في ارض الحبشة والساحل الشرقي لإفريقيا، حيث كانت المسيحية هي السائدة هناك، والرسول ﷺ لم يأمر صحابته الأوائل بالهجرة من مكة إلى الحبشة، لمجرد الهروب، لكنه بالتأكيد اختار هذه الأرض لأسباب سياسية دينية، حيث قال الرسول ﷺ: "لو خرجتم إلى أرض الحبشة فإن بها ملكاً لا يظلم عنده أحد، وهي أرض صدق حتى يجعل الله لكم فرجاً مما انتم فيه"، وهذا يثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم اختار الحبشة لما فيها من أرضية عربية مهاجرة من ناحية، وملك عادل يحمي صحابته من ناحية أخرى<sup>(١)</sup>.

(١) نعا، إسرائيل والبحر الأحمر، مرجع سابق، ص ٩٦.

والدلالة الأساسية من كل ذلك أن الإسلام عندما جاء قد ساعد على توثيق العلاقات القديمة بين العرب والساحل الشرقي لإفريقيا. وقد ساعدت العلاقات الدينية - المسيحية الإسلامية - على توطيد العلاقات العربية عامة مع القرن الإفريقي.

ويروي التاريخ أن أولى الهجرات العربية الجماعية في العصور الوسطى إلى ساحل شرق إفريقيا، كانت في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان سنة (٦٥-٨٦ هجرية)، تنفيذاً لسياسة البطش بالحركات المناوئة للحكم الأموي، فخرجت هجرات عربية كثيرة إلى منطقة ساحل شرق أفريقيا طلباً للأمن والأمان. وزادت هذه الهجرات بعد أن زادت المنازعات السياسية في الدولتين الأموية ثم العباسية بعدها، وكان من أبرز هذه الهجرات هجرة أبناء قبيلة "الأزد" من عمان بقيادة الأخوين سليمان وسعيد أبنى عياد الجلندي<sup>(١)</sup>.

واهتم الخليفة هارون الرشيد (الخليفة العباسي) بمنطقة ساحل شرق إفريقيا، لتوسيع نفوذ الخلافة العباسية التجاري و الديني والسياسي.

هكذا إذن كانت الآثار التاريخية العربية والإسلامية موجودة و كانت البصمات العربية والإسلامية مثبتة على تاريخ منطقة القرن الإفريقي، حيث كانت الهجرات العربية هرباً من الاضطهاد السياسي والديني أو طلباً للتجارة والاستقرار أو رغبة في التوسع السياسي. لكن النتيجة كانت التزاوج الدائم والمستمر بين العرب والأفارقة في الصومال وإريتريا والحبشة.

ومع بداية القرن الخامس عشر الميلادي تعرضت هذه المنطقة لأزمة شديدة، فقد ظهرت في الأفق قوى سياسية أخذت تتطلع إلى بسط نفوذها على كل نقطة استراتيجية، والهيمنة على مراكز التحكم الحيوية، في الوقت الذي بدأت فيه القوى العربية تتصارع وتضطرب نتيجة التمزق والخلافات السياسية والمذهبية، وكانت هذه القوى السياسية هي الإمبراطوريات الأوروبية الناشئة و المتطلعة إلى بسط نفوذها في كل أنحاء العالم.

(١) حافظ، صلاح الدين، صراع القوى حول القرن الإفريقي. مرجع سابق. ص (٤٣-٤٥).

## المطلب الثاني

### الفترة التاريخية الممتدة بين عامي (١٤٩٨ و ١٨٦٩م)

تبدأ هذه الفترة تحديداً من عام ١٤٩٨م وهو العام الذي تمّ فيه اكتشاف رأس الرجاء الصالح على يد المستكشف البرتغالي (فاسكو دي غاما، وتنتهي عام ١٨٦٩م وهو العام الذي افتتحت فيه قناة السويس الواصلة بين البحرين الأبيض والأحمر، ممّا أعطى منطقتي البحر الأحمر والقرن الإفريقي حياة جديدة و أهمية قصوى على ما سيأتي بيانه فيما بعد.

لقد أثر اكتشاف رأس الرجاء الصالح على الموقع الإستراتيجي للبحر الأحمر بشكل خاص، وبما أن البرتغاليين هم الذين اكتشفوه طريقاً موصلًا بين أوروبا والهند وشرق آسيا فقد عقدوا العزم على حرمان المسلمين من المزايا الاقتصادية الهامة التي يتمتع بها هذا البحر.

وهكذا وقع الصراع البحري في مياه المحيط الهندي وبحر العرب على امتداد الساحل الشرقي لإفريقيا، وقع الصراع بين البرتغاليين والعرب المسلمين، وقد تجلّى هذا الصراع في المعركة البحرية التي وقعت عام ١٥٠٨م في ميناء شول والتي منى فيها البرتغاليون بالهزيمة، حيث هبّ الأسطول المصري لنجدة المسلمين الذي دحروا البرتغاليين وطردهم من منطقة الساحل الإفريقي الشرقي. ولم يكفّ البرتغاليون عن الحلم ببسط نفوذهم على تلك المنطقة، فجهزوا أسطولاً جديداً بعد تسع سنوات من المعركة المذكورة، والتقى أسطولهم بقيادة (لوبوسواريز البرغاريا) بأسطول المسلمين مرة أخرى وبالتحديد عام ١٥١٧م، وكانت الهزيمة من نصيب البرتغاليين أيضاً.

وفي السنة نفسها أي عام ١٥١٧م بسط العثمانيون نفوذهم على مصر وقبلها بسنة كانوا قد بسطوا نفوذهم على بلاد الشام، ثم امتد هذا النفوذ ليشمل سواحل البحر الأحمر بأسرها<sup>(١)</sup>.

لقد كان للهيمنة العثمانية على سواحل البحر الأحمر تقليص لنفوذ الحبشة التي كانت تتلقى المعونات من البرتغاليين لتقف في وجه المسلمين، وجاء العثمانيون ليساعدوا مسلمي الصومال على الانتقام من الأحباش وحصرهم داخل حدودهم. وتأجج الصراع

(١) يحيى، جلال، البحر الأحمر والأستعمار، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢٧-٣٠.

البحري بين العثمانيين والبرتغاليين، وكانت الغلبة في هذا الصراع للعثمانيين الذين كان أهل البلاد يساعدونهم ويقفون معهم لما بينهما من أواصر الدين الإسلامي، كما قام بمساعدة العثمانيين أيضاً العُمانيون الذين كانوا يسيطرون على السواحل الجنوبية للجزيرة العربية، وقد شهدت الأعوام ١٥٨٠م، ١٥٨٤م، ١٥٨٩م معارك بين الطرفين انتهت كلها بهزيمة البرتغاليين. وقد تم تطهير السواحل الواقعة على المحيط الهندي في إفريقيا وجزيرة العرب من النفوذ البرتغالي، وكانت الغلبة والسيطرة على تلك السواحل للمسلمين والعرب.

أما فرنسا فقد أحست بأهمية هذه المنطقة التي تسيطر على طرق التجارة العالمية، وقد بدأت محاولاتها متأخرة عن التحرك البرتغالي، وقد جاءت تحركاتها مع بداية القرون الثامن عشر، ولكن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح طيلة هذا القرن لتعاضم القوى الإسلامية أولاً وللتواجد البريطاني الذي سيأتي الحديث عنه بعد قليل.

وقد حاول نابليون بونابرت أثناء حملته الشهيرة على مصر عام ١٧٩٨م أن يتسلل إلى المنطقة عبثاً، وقد أحست بريطانيا بالخطر الفرنسي، فعملت على قلع فرنسا من مصر والشام، وتأكد ذلك بهزيمة الأسطول الفرنسي في معركة أبي قير البحرية أمام الأسطول البريطاني، فخرجت فرنسا من المنطقة تجر أذيال الهزيمة والفشل.

على أن هذه الهزيمة لم تفت في عضد الفرنسيين، فقد كانت عيونهم متجهة إلى الشرق، وقد حاولت فرنسا العودة مرة أخرى، وبدأ تحركها بعد منتصف القرن التاسع عشر، وبالتحديد عام ١٨٦٢م حيث وضعت أول موطئ قدم لها في ميناء أدبوك (جيبوتي حالياً) وذلك بشرائه من رؤساء القبائل الصوماليين.

أما بريطانيا، وهي سيدة البحار ولها القوة البحرية العظمى في العالم منذ بدايات القرن السادس عشر، فقد أحست بأهمية المنطقة الإستراتيجية، فتوجهت أساطيلها في الربع الأخير من القرن السادس عشر وتحديداً في الفترة بين عامي ١٥٧٧، ١٥٨٠ في محاولة منها للسيطرة على سواحل المحيط الهندي والبحر الأحمر، ولكنها لم تستطع وضع قدم لها في تلك الفترة لتواجد القوى الإسلامية ممثلة في الأسطول العثماني والأسطول العماني وقبائل المسلمين التي تعيش في القرن الأفريقي وبخاصة في الصومال.

على أن التحرك البريطاني الفعلي كان عند منتصف القرن التاسع عشر في العام ١٨٤١م حيث بدأت بريطانيا محاولاتها لبسط نفوذها على الساحل الشرقي لإفريقيا وعلى القرن الإفريقي على وجه الخصوص.

لقد أدركت بريطانيا أن الساحل الشرقي لإفريقيا والساحل الجنوبي لجزيرة العرب مروراً بالقرن الإفريقي وباب المندب وميناء عدن يشكلان عصب الحياة للتجارة البريطانية إلى الهند، فكان لابد من إخضاع هذه المنطقة وبسط سيطرتها عليها، وفعلاً قامت باحتلال عدن والصومال ومعظم الأقطار الواقعة على الساحل الشرقي الإفريقي لتنتم لها الهيمنة الكاملة على المنطقة الممتدة من جنوب إفريقيا حتى الهند (شبه القارة الهندية). وساعدها على ذلك أيضاً احتلالها لمصر عام ١٨٨٢م ثم السودان بعد ذلك، مما هيا لها السيطرة الكاملة على سواحل البحر الأحمر، وما أن أكتمل العقد الأخير من القرن التاسع عشر حتى كانت السفن البريطانية تجوب السواحل الشرقية لإفريقيا والسواحل الجنوبية للجزيرة العربية عبوراً بالبحر الأحمر حتى خليج السويس دون أن تقف في وجهها أية قوة.

أما مصر فقد كان لها، وقبل الاحتلال البريطاني لها، باع طويل في السيطرة على سواحل البحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي. فمنذ أن جاءت الأسرة العلوية إلى مصر (أسرة محمد علي باشا) وأطماعهم متوجهة للسيطرة على سواحل البحر الأحمر الشرقية والغربية وعلى بلاد الشام، وقد تجلت هذه الأطماع في استجابة محمد علي باشا لمطلب السلطان العثماني للتحرك إلى جزيرة العرب للقضاء على الحركة الوهابية التي كانت تشكل آنذاك خطراً على الدولة العثمانية، ففي عام ١٨١١م توجه إبراهيم باشا نجل محمد علي إلى جزيرة العرب، وسحق القوة الوهابية التي تعاضم أمرها في نجد من أرض الجزيرة، كما تجلت هذه الأطماع في توجه إبراهيم باشا عام ١٨٣٥م إلى بلاد الشام واحتلالها، وبسط سيطرته عليها، إلا أن هذا الأمر لم يدم طويلاً حيث كانت القطع البحرية البريطانية في البحر المتوسط على أهبة الاستعداد لتحول دون تعاضم قوة الأسرة العلوية في مصر، الأمر الذي جعل البريطانيين يجبرون إبراهيم باشا على الانسحاب التام من بلاد الشام والرجوع إلى مصر.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد اتجهت أطماع الأسرة العلوية إلى الجنوب حيث سواحل البحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي، وقد وجد إبراهيم باشا مقاومة شديدة من الأحباش الذين أشد بأسهم في النصف الأول من القرن التاسع عشر، حتى إنهم أوقعوا بجيوشه وأساطيله هزيمة كبيرة عام ١٨٤٥م<sup>(١)</sup>.

ولكن هذه الهزيمة لم تفت في عضد المصريين، وقد شهدت الفترة الواقعة بين عامي ١٨٦٣م - ١٨٧٩م توسعاً كبيراً للنشاط العسكري المصري في المنطقة الجنوبية، فقد استطاع الخديوي إسماعيل باشا مدّ سيطرته على ساحل القرن الإفريقي حتى بربرة جنوباً، وقد حرمت القوات المصرية في تلك الفترة أثيوبيا من الحصول على ميناء بحري لها.

(١) السلطان، عبد الله المحسن، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق ص ٥١-٥٢.

## المطلب الثالث

### الفترة التاريخية (من ١٨٦٩ حتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين)

تعدّ هذه الفترة التاريخية الأهمّ في تاريخ المنطقة، أعني البحر الأحمر والقرن الإفريقي، حيث شهدت هذه الفترة على امتدادها صراعات حربية وسياسية متجددة بين الدول الاستعمارية كافة.

بدأت هذه الفترة بذلك الحدث العظيم في تاريخ الإستراتيجية الدولية الذي تمثّل بافتتاح قناة السويس داخل الأراضي المصرية لتربط بين البحرين الأبيض المتوسط والأحمر، جاعلة المنطقة الممتدة من جنوب السويس إلى الصومال عبر البحر الأحمر وباب المندب، منطقة توتر ساخنة مما أضرم فيها حروباً إقليمية ودولية إضافة إلى الصراعات الداخلية في الأقاليم نفسها.

أما الدول الاستعمارية التي امتدّ نفوذها في هذه المنطقة أو حاولت بسط نفوذها فيها فنشير إليها كما يلي:

بريطانيا التي تعدّ أقدم الدول الاستعمارية وجوداً، وقد رنت ببصرها إلى المنطقة منذ وقت مبكر، وفي هذه الفترة التي احتدم فيها الصراع الاستعماري حاولت بريطانيا أن تحكّم قبضتها على مداخل البحر الأحمر، ففرضت حمايتها العسكرية على عدن عام ١٨٣٩م ثم حولتها إلى مستعمرة بعدئذ لكي تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، كما قامت باحتلال مصر عام ١٨٨٢م واستعمارها، وهي المطلة على الجزء الشمالي الغربي من البحر الأحمر، وبذلك أحكمت سيطرتها على المدخل الشمالي منه، فيكون المدخلان الرئيسان للبحر الأحمر تحت قبضتها<sup>(١)</sup>. ولكي تتم لها السيطرة شبه الكاملة قامت باحتلال جزء كبير من الصومال سمي الصومال البريطاني وسيطرت على ميناءي: زيلع وبربرة عام ١٨٨٤م ثم احتلت السودان عام ١٨٩٩م وبذلك تمت لها السيطرة على سواحل البحر الأحمر والمنطقة الشرقية من منطقة القرن الإفريقي.

(١) نبيل، أحمد حلمي، أمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي، السياسة الدولية عدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨م،

أما فرنسا فقد قامت بترسيخ أقدامها على الساحل الشرقي لإفريقيا وفي منطقة القرن الإفريقي بشكل خاص بغية تحقيق توازن مع الوجود البريطاني الذي كان يهدد وجودها في أي منطقة في تلك الفترة، فاحتلت ميناء أوبوك وتاجورا في سنتي ١٨٨٤، ١٨٨٥م، وميناء جيبوتي عام ١٨٨٨م، وقد جعلت ميناء أوبوك مركزاً لعملياتها العسكرية في المنطقة، أما منطقة جيبوتي ومينائها فقد جعلت نقاط إمداد لسفنها التجارية المارة من مضيق باب المندب. ولكي تضمن بقاء نفوذها اتفقت مع بريطانيا على تقسيم الساحل الصومالي، فاحتفظ الفرنسيون بالمناطق التي تشكل حالياً دولة جيبوتي والتي عرفت باسم الصومال الفرنسي، كما اتفقت فرنسا مع إمبراطور إثيوبيا على بناء سكة حديد تربط أديس أبابا العاصمة الأثيوبية بالبحر الأحمر عن طريق ميناء جيبوتي وكان ذلك عام ١٨٩٤م.

هذا من ناحية المعبر الجنوبي للبحر الأحمر، أما المدخل الشمالي فقد اشتركت فرنسا مع بريطانيا في إنشاء شركة قناة السويس وهي التي قامت بتشغيل وإدارة هذه الشركة، فضمنت لها وجوداً دولياً في هذا المدخل.

لقد اتسع التنافس الدولي بعد السيطرة الاستعمارية البريطانية والفرنسية على مداخل البحر الأحمر وسواحلها، مما أدى إلى اشتراك عناصر جديدة كإيطاليا التي شعرت بأهمية هذه المنطقة بعد افتتاح قناة السويس وتقصير المسافة بين أوروبا والشرق بشكل كبير جداً، فقامت باحتلال الصومال وارتيريا عام ١٨٨٥م بما في ذلك ميناء عصب ومصوع اللذان أصبحا قاعدة كبرى للتحركات الإيطالية عسكرياً وتجارياً. وفي عام ١٩٢٥م أكملت احتلال الصومال، ووقعت مع بريطانيا معاهدة لتقسيم الصومال فنشأ بذلك الصومال الإيطالي، كما قامت إيطاليا باحتلال الحبشة لتتم لها السيطرة على منطقة كبيرة ومساحة واسعة في القرن الإفريقي.

ولم تدم الأمور لها طويلاً، فقد خسرت إيطاليا هذه الممتلكات في الحرب العالمية الثانية التي خرجت منها منهزمة في وقت مبكر.

وقد استقلت الأقطار التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية التي مر نكرها، فقد استقلت مصر وأجلت القوات البريطانية نهائياً من منطقة قناة السويس عام ١٩٥٤م، كما استقلت السودان عام ١٩٥٦م، واستقل الصومال البريطاني ومعه الإيطالي أيضاً، عام

١٩٦٠م<sup>(١)</sup>، و استقلت ارتيريا عام ١٩٥٢م، ومنح الفرنسيون جيبوتي استقلالها عام ١٩٧٧م<sup>(٢)</sup>. كما انسحبت القوات البريطانية من عدن عام ١٩٦٧م، فتكون السواحل الغربية للبحر مع مدخله الجنوبي مناطق فراغ لا بد من ملئها حسب السياسات الدولية المتغيرة وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

إن نشوب الحرب العالمية الثانية وامتدادها قرابة ستة أعوام وانتهاءها على النحو الذي يعرفه الجميع، أدى إلى التغيير الجذري في السياسة العالمية، وفي الصراع الدولي. فبعد أن كان الصراع محصوراً في الدول الأوروبية وعلى الأخص بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، أفل نجم هذه الدول بعد الحرب العالمية الثانية التي أنهكت الدولتين الأولىين بريطانيا وفرنسا، حيث خرجتا منها خائرتي القوى، كما انتهت بهزيمة إيطاليا وإخراجها من مستعمراتها.

لقد انتهت الحرب العالمية الثانية بخروج القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي منتصرتين، مما أتاح لهما السيطرة على مقدرات العالم، فبدأت بذلك سياسات عالمية تنافسية جديدة لكل منهما، وهي التي اندرجت تحت ما سمي بالحرب الباردة بين القطبين العملاقين. ومما لاشك فيه أن منطقة البحر الأحمر كانت إحدى أهم المناطق الاستراتيجية التي سعت كلتا الدولتين للسيطرة عليها ومد نفوذهما عليها<sup>(٣)</sup>.

أما أمريكا فإن سياستها انطلقت من الاهتمام الأمريكي بمناطق البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي، وينبعث هذا الاهتمام من الأهداف العامة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وقد أكدت عليها الإدارات الأمريكية المتعاقبة. ويمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي:

- (١) يحيى، جلال، البحر والاستعمار، مرجع سابق، ص ١٨.
- (٢) رغم حصول جيبوتي على الاستقلال فإن قوات فرنسية لا تزال متمركزة فيها حتى الآن ط ١، ١٩٩٨.
- (٣) مدورة، عماد، نحو أمن عربي للبحر الأحمر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد ٢٢، ص ١٦.

التركيز على ضرورة تأمين تدفق الإيرادات النفطية من منطقة الشرق الأوسط عبر الخليج العربي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين<sup>(١)</sup>.

التركيز على ضمان عدم سيطرة أية قوة أخرى معادية للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط ومن ضمنه منطقة البحر الأحمر، والحيلولة دون وصول الاتحاد السوفيتي السابق إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي من خلال منفذ بحري استراتيجي<sup>(٢)</sup>.

وقد كان لانسحاب بريطانيا من السويس وعدن عام ١٩٦٨م ثم انسحابها من منطقة الخليج العربي عام ١٩٧١م أثر كبير في إنكفاء حدة المنافسة بين القوتين العظميين من خلال سياسة "ملء الفراغ" الأمنية في منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي<sup>(٣)</sup>.

أما بشأن التركيز على ضمان أمن إسرائيل وتفوقها، فقد قدمت الولايات المتحدة ومازالت تقدم الضمانات والإمكانات إلى إسرائيل على اعتبار أنها الحليف الاستراتيجي لها في منطقة الشرق الأوسط، والذي يمكن الاعتماد عليه في حماية المصالح الأمريكية خاصة، والمصالح الغربية عامة<sup>(٤)</sup>.

ولتحقيق الأهداف المبينة أعلاه سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء قواعد عسكرية، وعقد أحلاف دولية لتدعيم المصالح الأمريكية الاستراتيجية في المنطقة، إضافة إلى تمركز أساطيلها ومدمراتها وحاملات طائراتها بشكل دائم في المنطقة ليبقي لها التفوق المستمر ولتحول دون توغل قوة أخرى قد تضر بالمصالح الأمريكية.

وقد حاربت هذه التحركات الأمريكية في المنطقة تنفيذاً للنظرية التي أفصح عنها الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون في يوليو عام ١٩٦٩م، والتي أطلق عليها أسم نظرية

(١) United states security strategy for the middle east, department of defense, office of international security affairs, may, 1995, PP. 6-11.

(٢) شديد، كمال، البحر الأحمر في الميزان العربي والعالمي، مجلة الدفاع، مؤسسة الأهرام، القاهرة العدد ١٢١ آب/ أغسطس، ١٩٩٦، ص ٤٣.

(٣) السلطان، عبد الله عبد المحسن، مرجع سابق، ص ١٣٧.

(٤) us. Security strategy for the middle east, I bid, p. 16.

"جوام" والتي تنص على التمسك بالمراكز التي حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية التي تطل على المحيط الهندي، والتي تشكل العناصر الأساسية للإستراتيجية الأمريكية الجديدة، والحفاظ على الإنتاج البترولي في الجزيرة العربية ونقله عبر قناة السويس، والدفاع عن شرق القارة الإفريقية من التسلل الشيوعي السوفيتي والصيني.

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت بدعم دول القرن الإفريقي وتقديم المساعدات لها بطريق مباشر أو غير مباشر وبخاصة الصومال لإبعادها عن منطقة النفوذ السوفيتي.

أما الاتحاد السوفيتي وهو الدولة العظمى الثانية أو القطب العملاق الثاني الذي خرج من الحرب العالمية الثانية منتصراً، فقد رأى نفسه في مواجهة مع الدول العظمى الأولى في العالم، وكان عليه إزاء هذا الوضع الجديد أن يجعل من كيانه قوة عظمى ليشكل محوراً من محاور المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية في العالم الثالث والشرق الأوسط تحديداً، وتركزت استراتيجيته الجديدة على بناء التحالفات وعقد الصداقات وتقديم المساعدات والإمداد بالسلاح وتدريب الجيوش، وقد تم له ذلك في الصومال مثلاً في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين، فقام الخبراء السوفيت بتدريب القوات المسلحة الصومالية وإمدادها بالسلاح والمعدات مقابل منحها تسهيلات بحرية في ميناء بربرة القريب من مضيق باب المندب.

غير أن الانقلاب العسكري في إثيوبيا عام ١٩٧٤م، واستيلاء مانجستو على السلطة وخلع الإمبراطور هيلاسي لاسي جعل الاتحاد السوفيتي يوثق علاقاته مع نظام الحكم الجديد في إثيوبيا على حساب الصومال العدو التقليدي لإثيوبيا.

إن الاتحاد السوفيتي بتحركاته هذه كان يهدف إلى ضمان عدم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالمصالح الحيوية المتوافرة في هذه المنطقة الاستراتيجية، وعلى اعتبار أن البحر الأحمر والقرن الإفريقي هما أهم المناطق الاستراتيجية، فقد انطلقت السياسة السوفيتية نحوه من هدف السيطرة على الخطوط البحرية حول إفريقيا والعالم العربي، إلى إتاحة الفرصة للقوات السوفيتية لتتحرك في تلك المناطق بحرية كاملة، كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

كما قامت تلك السياسة على مواجهة المصالح الأمريكية والغربية في البحر الأحمر وإفريقيا والعالم العربي، إضافة إلى سعيها لتعزيز اعتماد الدول الإفريقية والعربية المطلّة على البحر الأحمر وبحر العرب على الاتحاد السوفييتي لضمان استمرار الوجود السوفييتي قريباً من المداخل الإستراتيجية للبحر الأحمر، علاوة على تعزيز ذلك الوجود بالقرب من المحيط الهندي ومنطقة الخليج العربي<sup>(١)</sup>.

ويذكر أن السياسة السوفيتية تلك قد انتهت عند انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه عام ١٩٩١م، فيما لم تبد جمهورية روسيا الاتحادية حتى الآن، وهي وريثة الاتحاد السوفيتي، اهتماماً بالبحر الأحمر وأمنه، لأن لديها من الاهتمامات ما يشغلها عن سياستها الخارجية، فقد باتت تقتصر على الاهتمام بشؤونها ومشكلاتها الداخلية أو بالعلاقات الخارجية التي تنعكس على المصالح الروسية مباشرة<sup>(٢)</sup>.

(١) alberto alibone, the red sea region: local actors and the superpowers, croon hclm (lordan) 1985, pp. 20-27.

(٢) قدورة، عماد، مرجع سابق، ص ١٩.

## الفصل الثاني

### الصراعات في القرن الأفريقي والتدخل الإسرائيلي

المبحث الأول - الصراعات والقضايا والمشكلات في القرن الإفريقي.

المطلب الأول : الصراع الصومالي - الأثيوبي

المطلب الثاني : الصراع الإريتري - الأثيوبي

المطلب الثالث : قضية جزر حنيش بين إريتريا واليمن

المطلب الرابع : السودان بين الحرب الأهلية والمشروع

الإسلامي

المبحث الثاني : السياسة الإسرائيلية في منطقة القرن الأفريقي

والبحر الأحمر

المبحث الثالث : مبادئ الإستراتيجية الإسرائيلية في تغلغلها

بمنطقة القرن الإفريقي

المبحث الرابع : العلاقات الإسرائيلية وتداخلاتها في منطقة القرن

الأفريقي

المطلب الأول : علاقة إسرائيل بأثيوبيا

المطلب الثاني : علاقة إسرائيل بإريتريا

المطلب الثالث : علاقة إسرائيل بالصومال

المطلب الرابع : التدخل الإسرائيلي في السودان

## المقدمة

كان القرن الأفريقي ساحة لسلسلة متواصلة من الصراعات والنزاعات لمدة قاربت العقدين. ومما زاد من حدة هذه النزاعات التدخلات الخارجية عبر السنوات الماضية. وفي هذا الفصل من الدراسة سنحاول إبراز أهم قضايا القرن الأفريقي المتنازع عليها وطبيعة التحركات الاستعمارية التي وجدت في هذه المنطقة، وطبيعة التدخلات الخارجية وعلى رأسها التدخل والتغلغل الإسرائيلي في المنطقة.

وفي قلب القضايا الكامنة خلف النزاعات الراهنة في القرن الأفريقي، هنالك ثلاثة موروثات من الماضي تتمثل فيما يلي:

١. ميراث التوسع الإمبراطوري الأثيوبي، الذي أدى إلى إخضاع أناس من أمم مختلفة سابقاً.

٢. ميراث الحكم الاستعماري الأوروبي الموازي للتوسع الإمبراطوري الأثيوبي.

٣. التدخل والتغلغل الاقتصادي في المنطقة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، والذي كان تركيزه على أثيوبيا<sup>(١)</sup>.

وقد تداخلت هذه المورثات مع الصراعات الراهنة في منطقة القرن الأفريقي ولعبت دوراً أساسياً في إثارة بعض القضايا والأزمات الراهنة.

في إطار الصراعات في منطقة القرن الإفريقي كان لإسرائيل سياساتها وأهدافها الواضحة، إذ إن موقع إسرائيل الجغرافي وطبيعة كيانها الغريب عن المحيط العربي والمحاصر من قبله، جعل الهدف الإسرائيلي الأهم هو الفكك والخروج من هذا الحصار ومحاولة تجاوزه، لذا ركزت السياسة الإسرائيلية على أهمية تأمين منافذ لها على البحار المجاورة، حتى لا تتعرض للضغوط السياسية والاقتصادية من جراء وضعها ككيان جديد مصطنع، ومن هنا جاء التركيز الإسرائيلي على تأمين ممرات البحر الأحمر ومنافذه، ومحاولة منع أي قوة معادية لها من السيطرة عليها.

(١) سيلاسي، بيركيت هابتي، الصراع في القرن الإفريقي، ترجمة عفيف الرزار، بيروت، مؤسسة

وظهرت السياسة الإسرائيلية وإستراتيجيتها بالتدخل في بعض دول القرن الإفريقي والمساعدة في إنكفاء الصراع داخل هذه الدول، وفي بناء علاقات وطيدة مع بعض الدول وإنشاء علاقات تعاون اقتصادية من ناحية أخرى.

## المبحث الأول

### الصراعات والقضايا والمشكلات في القرن الأفريقي

تتعدد مشكلات القرن الأفريقي وتتنوع في إطار خصوصية القارة الإفريقية وما تعانيه من قضايا اقتصادية واجتماعية، تحكم في نهاية الأمر الصيغ السياسية المختلفة، سواء في داخل كل دولة أو في علاقاتها الخارجية الإقليمية والدولية. ويعنى هذا المبحث بإبراز أهم القضايا والمشكلات والصراعات في القرن الإفريقي، وفي دراستنا التحليلية لأهم قضايا ومشكلات القرن الأفريقي سنلاحظ أن جميع قضايا هذه المنطقة تمس الأمن القومي العربي بشكل مباشر وعلى كل المستويات سواء الاقتصادي أو السياسي أو الإستراتيجي.

وقد شهدت منطقة القرن الأفريقي ولا تزال صراعات مريرة وصلت إلى حد الحروب والصدامات المسلحة لمدة قاربت العقدين . وبرز واضحاً في هذا الصراع تفاعل كل من المؤثرات المحلية الداخلية والمؤثرات التي تطرحها قوى فاعلة خارجية. إن دراسة الصراعات والقضايا المثارة في هذه المنطقة على جانب كبير من الأهمية لعدة اعتبارات، من أبرزها:

الموقع الاستراتيجي الهام لهذه المنطقة والذي جعل منها محل أطماع الدول القوية في مختلف عصور التاريخ. فالقرن الإفريقي يُحاذي الممرات البحرية الاستراتيجية في كل من البحر الأحمر والمحيط الهندي. ومنذ افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م ازدادت القيمة الإستراتيجية (للأراضي) المُطلّة على البحر الأحمر، الأمر الذي يؤدي إلى التبعية والهيمنة نتيجة لزيادة إمكانية التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأقاليم القرن الأفريقي.

إن الصومال، وعلى عكس الدول الأفريقية الأخرى، تتميز بوجود شعب متجانس سواء من الناحية المادية أو المعنوية. فالصوماليون يجمعهم تاريخ واحد وثقافة واحدة، ولغة واحدة هي الصومالية، ويدينون بالإسلام وأن لديهم وعياً حقيقياً بهويتهم القومية المشتركة التي تحجب أي خلافات أولية أخرى. ولقد مثل الإسلام دوراً هاماً في تشكيل الطبيعة المتجانسة للشعب الصومالي، حيث ارتبطت حركة المقاومة الوطنية ضد الاستعمار بحركة الملا محمد عبد الله حسن الذي لقبه البريطانيون باسم (الملا المجنون)،

وقد حافظ على تماسك الحركة الوطنية بعد تقسيم الأراضي الصومالية بين البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين والأثيوبيين، وقد أبلت حركة الملاءة حسناً في قتال هؤلاء جميعاً دون أن يهزم ولو مرة واحدة حتى وفاته عام ١٩٢٠م<sup>(١)</sup>.

إن هذا الشعب، أعني الصومالي، الذي تجمعت فيه عوامل الوحدة، من وحدة الأصل والدين واللغة والثقافة والتاريخ ووحدة الأهداف والمصالح، قد تعرض لهجمة أوروبية شرسة، فتكالبت عليه الدول الاستعمارية وقسمته إلى خمسة أقسام أو خمس مستعمرات وذلك لكي لا تبقى في المنطقة قوة إسلامية كبرى تقف في وجه الدول الاستعمارية، ثم ينتج عن هذا كله تقسيم الشعب في الصومال إلى فئات وجماعات مختلفة دبت بينها نار العداوة، وأذكى الاستعمار نار الحرب التي استعرت فيه أكثر من عقدين من الزمان.

لقد حكم سياد بري الصومال في الفترة من عام ١٩٦٩م إلى عام ١٩٩٠م. وقد صاحب حكمة تدهور اقتصادي واجتماعي وتدمير للقوة العسكرية الصومالية، مما أدى إلى نشوب ثورة شعبية مسلحة بقيادة المؤتمر الصومالي الموحد. أدت إلى سقوط نظام سياد بري وتولي علي مهدي محمد السلطة رئيساً للمؤتمر الصومالي الموحد الذي ظل رافضاً ومنافساً لعلي مهدي محمد، وتفاقمت الصراعات الدموية بين الفصائل المتحاربة التي أسفرت عن فناء مئات الآلاف من المواطنين الأبرياء بسبب الجوع والمرض والحرب<sup>(٢)</sup>.

إن طبيعة القضايا والصراعات في منطقة القرن الإفريقي تتعدى النزاعات الحدودية الشائعة في إفريقيا بعد الاستقلال، فالصراعات هنا تشمل المجتمعات ككل وليس فقط الحكومات. وهي تميل عادة إلى أن تضرب جذورها في ثقافة وهوية المجتمعات والأفراد الذين يعانون منها، وهي تشوه دعائم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يفضي بدوره إلى تعزيز وضعية التخلف في المجتمع واستمراريتها، ونتاج ذلك هو أن تصبح هذه الصراعات هادياً للسياسات الداخلية وتؤدي إلى خلق نوع من المشكلات

(١) مجاهد، حورية توفيق، مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا بين القومية والأمن والتوازن، القلمرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦، ص ١٢.

(٢) محمد، علي حسن، الأزمة الصومالية الحالية، دراسات استراتيجية مركز دراسات السودان عدد ٤،

المحلية والإقليمية تستعصي بطبيعتها على إستراتيجيات إدارة الأزمات المعتادة، ويطلق على هذا النمط من الصراعات اسم (الصراع الاجتماعي الممتد)، وهو يحدث داخل الدولة أو مع الدولة المجاورة.

ومن هذه الاعتبارات فإن دراسة طبيعة الصراعات والقضايا في هذه المنطقة على جانب كبير من الأهمية، وخاصة على الأمن القومي العربي، وفي هذا المبحث سنقوم بدراسة تفصيلية لأبرز قضايا وصراعات منطقة القرن الإفريقي، المتمثلة في:

الصراع الصومالي - الإثيوبي، والصراع الأرتيري - الإثيوبي، وقضية جزر حنيش بين اليمن وارتيريا، والحرب الأهلية في السودان وامتداد جذورها وأثارها على المنطقة ككل.

## المطلب الأول

### الصراع الصومالي - الإثيوبي

يعدّ هذا الصراع من أخطر الصراعات في القرن الإفريقي، ولهذا الصراع جنوره التاريخية، فمنذ القرن السادس عشر وهذا القرن يتعرض لحركة استقطاب وتوسع بين الإمبراطوريتين العثمانية والبرتغالية، فقد كانت الإمارات والممالك الإسلامية الواقعة في القرن الإفريقي والمحيطة بالهضبة الحبشية، كانت تتطلع إلى الإمبراطورية العثمانية بحكم أواصر الدين الإسلامي بينهما. كما كان الحكم الحبشي (المسيحي) في الهضبة الحبشية يتطلع إلى الإمبراطورية البرتغالية بحكم أواصر الدين المسيحي بينهما.

وكان كل من الطرفين المحليين يبحث عن حماية ودعم اتقاء الطرف الآخر باسم الدين وتحت رايته، كما كانت لكل منهما أهداف إستراتيجية، فبينما كان هدف الحكم المسيحي في الهضبة الحبشية القضاء على الإمارات الإسلامية المحيطة به مستعيناً بالدعم البرتغالي، كان هدف الإمارات الإسلامية للتوسع إلى داخل الحبشة نفسها مستعينة بالدعم العثماني بالمقابل<sup>(١)</sup>.

وأعقب هذا الصراع تدخل الدول الأوروبية الاستعمارية وفرض سيطرتها على معظم أقاليم المنطقة، إضافة إلى بزوغ نجم الإمبراطورية الحبشية التي باتت تشكل خطراً كبيراً على تلك الأقاليم، وبخاصة الصومال. وهذا يدفعنا إلى إلقاء الضوء وبيّان على نشوء الإمبراطورية الحبشية وضمها لمناطق كثيرة من أراضي الصومال، مما أثار حفيظة الصوماليين الذين دخلوا في معارك كثيرة مع الحبشة.

كانت العاصمة الحبشية حتى عام ١٨٨٤م مدينة أكسوم في الشمال، ثم نقلت إلى مدينة جوندرا، وأخيراً تم اختيار مدينة أديس أبابا الحالية عام ١٨٩٠م، كما كانت أراضي المملكة الحبشية حتى نهاية عام ١٨٨٠م. محصورة في أراضي الأمهرة عند (كوجام) شمال إقليم (شوا) وجنوب إقليم (تجري)، وهي التي لم تكن تتعدى مائة ميل من أديس أبابا في ذلك الوقت، في حين كانت الأراضي شرق هذه المنطقة وجنوبها ملكاً لشعوب أخرى وتحت سيطرتها الوطنية.

(١) الأمين، هاشم محمد، الصراع الدولي والإقليمي على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، دراسات

وفي ظل المساندة الاستعمارية التي كفلها مؤتمر برلين عامي ١٨٨٤ - ١٨٨٥م بدأ التوسع الحبشي جنوباً وشرقاً في أرض الصومال الغربي، وتم تغيير اسم الحبشة التاريخي القديم إلى الاسم الحديث (إثيوبيا) موحياً بإنشاء الإمبراطورية الحبشية واتساعها.

ولأن الحبشة مملكة داخلية ليس لها سواحل على البحر، فقد كان حكام الحبشة يحلمون مراراً بالحصول على منفذ بحري، ولأجل تحقيق هذا الهدف كان لابد لها من اختراق الإمارات المحيطة بها للوصول إلى البحر فاستغل أباطرة الحبشة وعلى رأسهم (منليك) العامل الديني لإثارة ملوك أوروبا ورؤساء كنائسها بأنه يعيش في جزيرة مسيحية محصورة بين مسلمين ووثنيين، وقد كتب إلى إحدى الجمعيات البريطانية يحضها على مساعدته قائلاً: إن زيلع وعدن تقعان تحت أيدي المسلمين ولا أستطيع الاقتراب منهما<sup>(١)</sup>.

وسرعان ما وجدت هذه الدعوة صدى وتجاوباً في الدوائر السياسية والكنسية الأوروبية، فلعبت الكنيسة في أوروبا دوراً أساسياً في الضغط على الحكومات الأوروبية لمساعدة منليك وتمكينه من التوسع فكان الدعم المادي والعسكري بأحدث الأسلحة المتطورة وبخاصة من بريطانيا وفرنسا<sup>(٢)</sup>.

وهكذا أخذ الإمبراطور الإثيوبي (منليك) يشن هجومه على الأراضي الصومالية بشكل خاص، فركز هجومه على مدينة (هرر) واستطاع بمساعدة الإيطاليين وبفضل الأسلحة الحديثة الاستيلاء على المدينة رغم المقاومة الشرسة التي أبدتها حاكمها<sup>(٣)</sup>، وذلك عام ١٨٨٧م.

كما أن بريطانيا لم تتوقف عن إتاحة الفرصة للحبشة في التوسع وتسليمها أراضي صومالية جديدة، فبعد مدينة (هرر) سلمت بريطانيا للحبشة (أوجادين) الصومالية وذلك طبقاً لمعاهدة عام ١٨٩٧م، ثم سلمتها منطقة (هود) الصومالية عام ١٩٥٥م، وغير ذلك من الأراضي الصومالية الكثيرة.

(١) الأمين، هاشم محمد، مرجع سابق، ص ١٢٥.

(٢) الطرابلسي، أحمد عمر، النزاع الصومالي الإثيوبي، القاهرة. مطبعة أطلس ١٩٨٧، ص ١١٥.

(٣) حافظ، صلاح الدين، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، سلسلة عالم المعرفة الكويت،

ولم تأل فرنسا جهداً في ضم جزء من الأراضي الصومالية الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي للإمبراطورية الاثيوبية<sup>(١)</sup>.

وهكذا ظلت إثيوبيا الإمبراطورية تتمسك حتى اليوم بما حصلت عليه من أراضي الصومال بموجب المساعدة الأوروبية، كما تتمسك بها بموجب مبررات تاريخية وقانونية وفق زعمها.

أما بالنسبة للصومال، فنظراً للموقع الفريد الذي تتمتع به فقد تسابقت الدول الاستعمارية لبسط نفوذها عليه، ونستطيع القول إن الصراع الأوروبي في منطقة القرن الإفريقي في أواخر القرن التاسع عشر قد غرس الكثير من المتاعب والمشاكل، وبالنسبة للصومال فإن ما يعانيه اليوم من تقسيم وتمزيق ومشكلات واختلافات متفاقمة يعود في الأصل إلى تلك الحقبة من القرن التاسع عشر.

وقد لعبت بريطانيا دوراً كبيراً في تمزيق الصومال بشكل لا يمكن أن ينسأه الشعب الصومالي في تاريخه الحديث. وقد رسمت سياستها على أساس حماية مصالحها الحيوية من حيث حماية طريق قناة السويس المؤدي إلى الهند عبر البحر الأحمر، فأست محمية الصومال عام ١٨٨٤م لحماية المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ولتصبح نظيراً لقاعدة عدن البريطانية. كما وقعت بريطانيا عدة معاهدات بين الزعماء والشيوخ الصوماليين وبمقتضاها أصبحوا خاضعين للحكم البريطاني.

وكونت فرنسا مستعمرة الصومال الفرنسي، وسيطرت على ميناء أبوك على مضيق باب المندب حيث أحكمت قبضتها عليه عام ١٨٦٢م، وفي عام ١٨٨٤م احتلت فرنسا تاجورة، وفي عام ١٨٩٠م سيطرت على جيبوتي.

وقد مضى قبل قليل احتلال إثيوبيا لمدينة (هرر) العاصمة الإقليمية للصومال الغربي عام ١٨٨٧م وذلك بعد انسحاب القوات المصرية<sup>(٢)</sup>.

(١) حافظ، صلاح الدين، مرجع سابق ص ١٢٢.

(٢) يحيى، جلال، العلاقات المصرية الصومالية، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر،

وقد ثار الشعب الصومالي ضد هذا التصرف، وقامت ثورة عارمة بزعامة السيد/ محمد عبد الله حسن، وقد عرفت حركته باسم (حركة الدراويش).

وقد استطاع هذا المجاهد الوقوف في وجه ثلاث قوى استعمارية أوروبية هي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا إضافة إلى إثيوبيا. كما تمكن طوال فترة كفاحه من السيطرة الكاملة على البلاد الصومالية، واستطاع أن يكبد الاستعمار البريطاني خسائر فادحة خلال ثلاثين معركة خاضها ضده<sup>(١)</sup>.

وقد سبقت الإشارة كذلك إلى احتلال إيطاليا لمنطقة من الصومال أطلق عليها اسم (الصومال الإيطالي) الذي خسرت في الحرب العالمية الثانية إثر اندحارها في تلك الحرب، فطردتها بريطانيا منه، ثم استقلت الصومال بإنشاء الجمهورية الصومالية المكونة من الصومالين الإيطالي والبريطاني عام ١٩٦٠م، وذلك بعد أن استولت إثيوبيا على غنيمة كبيرة منه، وبعد ضم إقليم (أنفدي) الواقع في أقصى جنوب الصومال إلى كينيا من قبل بريطانيا رغم الاستفتاء الشعبي الذي أجرته بريطانيا في هذا الإقليم عام ١٩٦٣م. والذي أختار فيه السكان الانضمام إلى الجمهورية الصومالية.

ونظراً لضعف هذه الجمهورية الناشئة فقد سعت لعقد اتفاقية تسليح مع الاتحاد السوفيتي الذي كان يبحث له عن موطن قدم في منطقة القرن الإفريقي لمجابهة الوجود الأمريكي. وقد وقعت الاتفاقية عام ١٩٦١م، وبدأ تنفيذها والعمل بموجبها عام ١٩٦٣م.

هذا وقد تمثل الصراع الصومالي الإثيوبي في حروب دموية، أولها نشبت في مطلع عام ١٩٦٤م، ففي مؤتمر القمة الإفريقي عام ١٩٦٣م طالب الصومال بتقرير مصير أقاليمه المحتلة من قبل الحبشة وهي (أوجادين والصومال الغربي)، ولكن الرؤساء الأفارقة رفضوا هذا المطلب استناداً إلى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية القاضي بعدم المساس بالحدود الراهنة للدول الإفريقية.

وهكذا نشبت الحرب الأولى بين البلدين، ولكنها لم تدم طويلاً حيث تدخل الرئيس السوداني آنذاك إبراهيم عبود، وأقترح وقف القتال وإيقاف الحملات الإعلامية، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح، وسحب كل طرف لقواته مسافة ١٠-١٥ كم، والتمسك بقرارات

(١) العريش، إبراهيم، الثورة الصومالية، مقديشو، ١٩٧٥، ص ٩٨.

مؤتمر القمة الإفريقي الذي سيعقد في دار السلام. ولكن هذا المؤتمر اعترف بحق إثيوبيا في أوجادين، وظلت المشكلة قائمة<sup>(١)</sup>.

أما الحرب الثانية فقد وقعت عامي ١٩٧٧-١٩٧٨م، وذلك لأن إثيوبيا قد أحسّت بأن كفتها العسكرية أصبحت راجحة إثر الدعم العسكري الهائل الذي تلقتّه من الاتحاد السوفييتي بعد انقلاب عام ١٩٧٤م، مما جعل الصوماليين يشكّون في صحة نوايا السوفييت مما اضطرهم إلى طرد الخبراء الروس من القاعدة البحرية في بربرة عام ١٩٧٧م.

كما أن الظروف كانت موالية للصومال لشنّ مثل هذه الحرب، فقد أصبح الجيش الصومالي، وبعد تسليح السوفييت له منذ عام ١٩٦٩م، ذا قوة معتبرة في المنطقة، ذات الظروف كانت موالية أيضاً للصومال لشنّ حرب ضد إثيوبيا، وتمثلت هذه الظروف في انشغال إثيوبيا بمشاكلها الداخلية آنذاك، والصراع القائم بين إثيوبيا من جهة وبعض الدول العربية كمصر والسودان والسعودية من جهة أخرى، واستقلال جيبوتي ووصول جماعة غير موالية للصومال إلى السلطة.

وهكذا قام الجيش الصومالي مع جبهة تحرير الصومال باكتساح إقليم الأوجادين في العام ١٩٧٧م. ولكنّ الاتحاد السوفييتي الذي ثمّ طرده من الصومال أراد أن ينتقم منها من خلال مساعدته لإثيوبيا، فقام بتدريب الجيش الإثيوبي تحت قيادته مباشرة، وقام هذا الجيش المدعوم بالدبابات والطائرات والمدفعية الثقيلة بإجلاء القوات الصومالية من أوجادين، والتي انسحبت نهائياً مع منتصف مارس عام ١٩٧٨م. بعد أن دامت تسعة أشهر<sup>(٢)</sup>.

لقد كانت هذه الحرب في واقعها وبالأعلى الصومال. فقد دمرت القوة العسكرية الصومالية وفقد الجيش الصومالي أحسن المعدات الثقيلة التي تركها في جبهات القتال، إضافة إلى خسارتها الأراضي التي كانت قد حررتها. علاوة على ما أصاب البلاد من

(١) أمين، عبد الستار، الصراع المسلح في القرن الإفريقي، محاضرة بأكاديمية ناصر العلي.

(٢) محمد، علي حسن، الأزمة الصومالية الحالية دراسات استراتيجية، أغسطس عام ١٩٩٥م،

انتكاسة اقتصادية مدمرة. ومن أبرز التأثيرات السلبية لهذه الحرب على الصومال تدفق اللاجئين من أقاليم القتال حيث بلغ عددهم قرابة المليون لاجئ.

وتجدر الإشارة إلى أن طرفي النزاع الإثيوبي والصومالي قد اضطررا إلى توقيع اتفاقية بين البلدين عام ١٩٨٨م، انتهت بموجبها حالة الحرب بينهما، واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية، وقد جاءت هذه الاتفاقية نتيجة للمشكلات الداخلية المعقدة والمتزايدة في البلدين، كما شهدت هذه الفترة بداية الحرب الأهلية الصومالية وانهيار الدولة الصومالية. وقد مكن هذا الوضع المأساوي في الصومال إثيوبيا من دعم بعض الأطراف التي تحالفت معها مثل: عثمان علي عاتو الذي وقف في وجه عبيد وكذلك الكولونيل عبد الله يوسف، واللواء آدم عبد الله وهما اللذان يقودان منظمة "الجبهة الصومالية للإنقاذ" الموالية لإثيوبيا<sup>(١)</sup>.

(١) أحمد، جلال الدين: صراعات القرن الإفريقي، البيان الإسلامية، العدد ١٤٦، عام ٢٠٠٠م.

## المطلب الثاني

### الصراع الأرتيري - الأثيوبي

يعتبر الصراع المسلح الأرتيري الأثيوبي أطول الصراعات الإقليمية المسلحة في تاريخ إفريقيا الحديث. ومعلوم أن ارتيريا تقع على الساحل الغربي للبحر الأحمر المقابل لشبه الجزيرة العربية، ويحدها السودان من الغرب والشمال ومن الجنوب أثيوبيا، ومن الجنوب الشرقي جيبوتي. وتتحكم السواحل الإرتيرية في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر شمال باب المنذب مباشرة، وهذا الموقع الاستراتيجي الهام قد عرض ارتيريا لموجات متتالية من الغزاة والطامعين. وترتبط القضية الإرتيرية باعتبارها قضية دولية، ارتباطاً وثيقاً بمشكلات القرن الأفريقي بشكل عام، الذي يضم أثيوبيا والصومال وجيبوتي والسودان. ومع ذلك فإن البعد الأكثر أهمية في الصراع الأرتيري - الأثيوبي يتعلق بمدى أهمية السواحل الإرتيرية لبقية الأراضي الأثيوبية فأثيوبيا لا تمتلك سوى ميناءي عصب ومصوع الإرتيريين.

ويدور جوهر الصراع الأرتيري - الأثيوبي أساساً حول هوية ارتيريا ، فثمة تصادم في هذا الشأن بين وجهتي النظر الأثيوبية والإرتيرية على النحو التالي:

أولاً: وجهة النظر الأثيوبية تؤكد أن ارتيريا كانت جزءاً من إمبراطورية اكسوم، وإن إيطاليا هي التي فصلت ارتيريا عن أثيوبيا في عام ١٨٨٥م وبالتالي لم يكن لإرتيريا وجود مستقل قبل ذلك التاريخ<sup>(١)</sup>.

ومن الناحية الإستراتيجية فإن ارتيريا من وجهة النظر الأثيوبية ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالح الأمن القومي الأثيوبي وذلك من ناحيتين:

إحدهما أن ارتيريا منفذ بحري لأثيوبيا من خلال ميناءي عصب ومصوع ، ومن ثم فإن استقلال ارتيريا سيجعل من أثيوبيا دولة حبيسة ويحرمها من منفذ هام على البحر الأحمر.

(١) محمود ، جميل مصعب. القضية الإرتيرية : دراسة نظرية وميدانية . بغداد دار الرشيد للنشر

والأخرى أن الغزو الخارجي لأثيوبيا كان يأتي دائماً من خلال الساحل الأرتيري. وقد أشارت وجهة النظر الأثيوبية بعد ذلك إلى "الخطر العربي" الذي يرمي إلى تحويل البحر الأحمر إلى بحر عربي. ويلاحظ أن الرئيس السابق مانغستو قد ربط هذا الخطر العربي بما أسماه الخطر الإمبريالي ضد الثورة الأثيوبية.

ثانياً: أما وجهة النظر الإرتيرية فيرى الإرتيريون أن الصراع بشكله الراهن قد تفجّر إبان فترة تقرير المصير حين طالبت أثيوبيا بإرتيريا على الرغم من أنها بقيت صامته طوال فترة الاحتلال الإيطالي ولم تُطالب بأي أراضٍ لها في ارتيريا.

تشكلت ارتيريا كوحدة سياسية في القرن الثامن عشر عندما أصدر ملك إيطاليا مرسوماً ملكياً يقضي بتأسيس مستعمرة ارتيريا، على أن الاحتلال الإيطالي الفعلي لإرتيريا دام بين عامي ١٨٩٠م و ١٩٤١م، حيث شهدت هذه المستعمرة تطوراً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً كبلد موحد وشعب واحد. وقد كان لتلك الفترة الاستعمارية (الإيطالية) أكبر الأثر في تكوين الشعب الأرتيري نفسياً وفكرياً، وأنشأت فيه رابطة الشعب الواحد.

وإبان الحرب العالمية الثانية وبالتحديد عام ١٩٤١م استطاعت بريطانيا أن تطرد الإيطاليين من ارتيريا، واستمرت خاضعة للاستعمار البريطاني حتى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ ٢ ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٥٠م، القاضي بأن تتمتع ارتيريا بحكم ذاتي وفي اتحاد فيدرالي مع إثيوبيا وتحت سلطتها، كما تحتفظ الأمم المتحدة بحق إعادة المسألة إليها في حالة أي إخلال بالقرار<sup>(١)</sup>.

على أن هذا القرار لم يوضع موضع التنفيذ إلا في عام ١٩٥٢م، وأخذت إثيوبيا تتدخل وبشكل مباشر في شؤون الحكم في ارتيريا، مستخدمة في ذلك كل أساليب الإرهاب والتكيد والتعذيب، وأصبحت مقدرات البلاد في يد الإمبراطور الإثيوبي، ثم طالت الإجراءات هوية الشعب الأرتيري وثقافته، فمنعت إثيوبيا طبع الكتب باللغة العربية أو التيقرية<sup>(٢)</sup>.

(١) كلفت خليل: قضية ارتيريا، ترجمة وثائق محكمة الشعوب، ميلانو، ١٩٨٠.

(٢) التيقرية هي اللغة المحلية لأهل ارتيريا.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل قام الإمبراطور هيلاسي لاسي بضم إقليم ارتيريا نهائياً لإثيوبيا عام ١٩٦٢م، ضارباً بذلك قرارات الأمم المتحدة عرض الحائط، ومع ذلك لم تحرك الأمم المتحدة ساكناً. ونتيجة للتوسع الإثيوبي هاجرت أعداد كبيرة من السكان إلى السعودية والسودان ومصر، لكنها بقيت على ولائها للوطن الأم..

واستمرت ارتيريا إقليمياً من أقاليم إثيوبيا منذ عام ١٩٦٢م حتى سقوط حكم ماريلنو مانجستو عام ١٩٩١م.

وخلال هذه الفترة تأجج النضال في ارتيريا وخارجها ضد إثيوبيا، وقد استندت الفئات الإرتيرية في هذا النضال إلى أن حدود هذا الإقليم واضحة ومحددة وفق خرائط واتفاقات عدة، أهمها:

المعاهدة التي وقعتها إيطاليا في ١٠ يوليو (تموز) عام ١٩٠٠م مع منليك الثاني ملك إثيوبيا، وهي أول خريطة توضح الحدود الفعلية لإرتيريا وذلك عندما كانت هذه البلاد مستعمرة إيطالية.

الخريطة الثانية بتاريخ ١٦ مايو (أيار) عام ١٩٠٦م بين فرنسا وإثيوبيا، وتوضح الحدود في المثلث بين جيبوتي وإثيوبيا وارتيريا.

الخريطة الثالثة وقعت بتاريخ ١٥ مايو (أيار) عام ١٩٥٦م بين بريطانيا التي كانت تحتل السودان، وإيطاليا التي كانت تحتل ارتيريا وإثيوبيا. وتحدد هذه الخريطة الحدود الرئيسية المشتركة بين السودان وإثيوبيا وارتيريا<sup>(١)</sup>.

بدأ النضال الأرتيري ضد إثيوبيا سلمياً عام ١٩٥٨م عندما أسست حركة تحرير ارتيريا التي تمثلت أهدافها في النقاط التالية:

١. استقلال ارتيريا استقلالاً تاماً.
٢. إقامة حياة ديموقراطية.
٣. وحدة التراب الأرتيري حسب الحدود الحالية.
٤. تحقيق أماني الشعب الأرتيري القومية<sup>(٢)</sup>.

(١) المدبني، توفيق: حرب ارتيريا وإثيوبيا، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، آب، أغسطس عام ١٩٩٨.

(٢) عبد الله، عباس، الصراع في القرن الإفريقي وأثره على أمن البحر الأحمر، جامعة البكر، بغداد

وقد ناضلت هذه الحركة الوليدة بكافة الطرق السلمية من إضرابات و منشورات، فقبلت هذه النشاطات من إثيوبيا بمزيد من القهر والتسلط، واعتقلت القيادات وشردت، مما أدى إلى توقف نشاط هذه الحركة.

ثم بدأ النضال المسلح، وذلك في عام ١٩٦١م على يد "جبهة التحرير الإرتيرية، وانطلقت الرصاصية الأولى في الفاتح من شهر أيلول عام ١٩٦١م على يد حامد إدريس غوالي<sup>(١)</sup>، الذي أعلن الكفاح المسلح من الجبهة الغربية. وكان معظم مقاتلي الجبهة من أبناء الريف والرعاة وبعض الطلبة وأهالي الحضر. ولم يكن للجبهة خط سياسي محدد، وقد قامت الجبهة بتقسيم ساحة العمليات إلى خمس مناطق على أسس عرقية وإقليمية ودينية وتحت قيادات مستقلة.

هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الدولي فقد حققت الجبهة أكثر من انتصار، فقد كسبت تأييد الدول العربية ووقوفها إلى جانبها لسببين: أولهما كون قادة الجبهة من المسلمين، وثانيهما التقارب الإثيوبي - الإسرائيلي الذي أقلق الدول العربية وارتابت منه.

والمكسب الثاني الذي حققته الجبهة أنها استطاعت أن تكسب الصين إلى جانبها، وهي التي وافقت على تدريب بعض كوادر الجبهة لديها.

لكن الجهود الداخلية للجبهة لم تثمر، لأن تقسيم الجبهة العسكرية إلى خمس مناطق مستقلة أدى إلى التناحر بين القيادات الإقليمية مما أدى إلى بروز قوى جديدة حيث احتدم الصراع بين قادة الجبهة وهذه القوى الجديدة. وقد أسفر هذا الصراع عن انشقاق القوى الحديثة وتكوين تنظيم جديد يدعى: قوات التحرير الشعبية الإرتيرية، ثم أصبح أسماها "الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا" وكان ذلك في عام ١٩٦٧م. وقد استطاعت هذه الجبهة توحيد ثلاث من المناطق الخمس تحت قيادة موحدة داخل ارتيريا<sup>(٢)</sup>.

وقد استطاعت الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا تحرير معظم الريف والمدن الإرتيرية عام ١٩٧٧م. وكان نضالها يسير في خطين متوازيين. الكفاح المسلح في سبيل التحرير،

(١) كان ضابط صف في القوات المسلحة السودانية.

(٢) عبد الله، عباس، مرجع سابق، ص ١٦٠.

والنضال الاجتماعي لتنظيم وتنمية المناطق المحررة وإدارتها، وإنشاء المدارس والمستشفيات وشق الطرق، وإجراء الانتخابات وإصلاح الأراضي الزراعية... الخ.

وقام الانقلاب العسكري في إثيوبيا ضد الإمبراطور عام ١٩٧٤م، فأعلن الحكم العسكري عن نيته في عدم التهاون بشأن قضية أرتيريا، وفي عام ١٩٧٧م، وهو العام الذي وثب فيه ماريانو مانجستو إلى السلطة، اتجه إلى شن حملة عسكرية ضد أرتيريا بمساعدة الروس والكوبيين والألمان الشرقيين وذلك لفك الحصار الذي فرضته القوات الإرتيرية على المناطق الثلاث، وقد استغلت إثيوبيا الظروف الدولية والسياسية في ذلك الوقت والمتمثلة في:

١. انتصارها الساحق على الصومال واستعادة إقليم أو جادين.
٢. نجاحها في تصوير قضيتي أرتيريا وأوجادين بأنهما قضيتا انفصال بغية تحييد الدول الإفريقية.
٣. استغلال ظروف العلاقات السوفيتية. الأمريكية لنقاسم النفوذ بينهما في العالم<sup>(١)</sup>.

وهكذا بدأ الهجوم الإثيوبي في تشرين الثاني عام ١٩٧٨م على ثلاثة محاور باتجاه الساحل والسهول الغربية تدعمه الطائرات، فأجبر المقاتلون الإرتيريون على الانسحاب الإستراتيجي، وغادروا المدن التي كانوا فيها، ولاحقتهم القوات الإثيوبية إلى الريف بقصد القضاء عليهم وقطع طرق إمداداتهم، وكانت نتيجة هذا الهجوم الساحق سقوط عدد كبير من القتلى المدنيين من الأطفال والنساء ونزوح أعداد كبيرة من اللاجئين إلى السودان نتيجة لأعمال القمع والتكيد التي تعرض لها الشعب الأرتيري على يد الطغمة العسكرية الحاكمة في أديس أبابا، علاوة على امتلاء السجون بالمعتقلين. فخرست الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا كل الأراضي التي حررتها خلال حقبة نضالها طوال سبعة عشر عاماً.

ولم تفت هذه الهزيمة ولا أعمال العنف التي مورست ضد الشعب الأرتيري في عضده وعزيمته، بل أزداد حرصه على المطالبة بحقوقه المشروعة والحصول على استقلاله، فأخذ المتطوعون ينضمون للجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا وغيرها من الجبهات، ولكن إستراتيجية هذه الجبهات اختلفت عن النهج السابق المتمثل في الكفاح المسلح، ودارت هذه الإستراتيجية حول النقاط التالية:

(١) الأمين، محمد هاشم، مرجع سابق، ص ١٣٨-١٣٩.

١. القبول بالعمل السلمي شريطة أن يكفل لهم حق تقرير المصير.
٢. تقوية ودعم القوى الثورية المسلحة للتصدي للجيش الإثيوبي
٣. ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية بين الفصائل الإرتيرية<sup>(١)</sup>.

وهكذا، وفي الثمانينات، أخذت الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا على عاتقها العمل على إخضاع الريف الأرتيري لسيطرتها، وقامت بإبعاد الجبهات الأخرى من الداخل خشية الفرقة والاختلاف فيما بينها، وفي الجهة المقابلة، في إثيوبيا، كانت جبهة تحرير التجراي قد استطاعت تحرير كل الريف التجراوي بعد تحالفها مع الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا، وضيقت الخناق على نظام مانجستو، وبحلول عام ١٩٩١م كانت معظم المدن الإستراتيجية في كل من إثيوبيا وأرتيريا محاصرة من قبل مقاتلي الجبهتين المذكورتين<sup>(٢)</sup>.

أما على المستوى السياسي، فقد كانت الأحداث السياسية تصب كلها في صالح الثوار في أواخر الثمانينات وضمن المحاور التالية:

- حدوث انقلاب ٢٦ مايو/ أيار عام ١٩٨٩م في إثيوبيا مما أحدث هزة كبرى في نظام منغستو العسكري مما أضعف من مواجهة هذا النظام للثوار الإرتيريين.
- قيام ثورة الإنقاذ الوطني في السودان في ٣١ يونيو/ حزيران عام ١٩٨٩م، وهي التي قامت بتدريب مقاتلي الشعوب الإثيوبية وإيجاد تعاون بين فصائل المقاومة كلها مما عجل بسقوط منغستو وهروبه.
- أجاز البرلمان الإثيوبي في جلسته يوم ٥ يوليو/ تموز عام ١٩٨٩م قراراً يقضي بالتفاوض مع الجبهات الإرتيرية دون قيد أو شرط وبحضور مندوب دولي.
- قيام أسياسي أفورقي رئيس الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا (الرئيس الحالي لدولة أرتيريا) بزيارة أمريكا في مايو/ أيار ١٩٨٩م إثر لقائه بالرئيس الأمريكي الأسبق كارتر في طائرتة في مطار الخرطوم.

(١) تريف مكيس، ج، ك، أرتيريا مستعمرة في مرحلة الانتقال، ترجمة جوزيف صغير، دار المسيرة،

بيروت، عام ١٩٧٧م.

(٢) محمد، حسن مكي: الحركات الثورية في إثيوبيا ومستقبل القرن الإفريقي، تامبا، الولايات المتحدة،

العدد الثالث، عام ١٩٢٢م.

ومع نهاية مايو/ أيار عام ١٩٩١م استطاعت الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا تحرير كل الأراضي الإرتيرية وبسط نفوذها عليها، وفي الشهر نفسه اجتاحت الجبهة الثورية لشعوب إثيوبيا العاصمة أديس أبابا، وقد أشرت سابقاً إلى أن الجبهتين حليفتان في مقاومة النظام العسكري الإثيوبي الذي كان يتزعمه ماريانو مانجستو.

وهكذا يتضح للعيان، وبعد كفاح مسلح استمر ثلاثين عاماً من عام ١٩٦١ - ١٩٩١م، أن معطيات جديدة قد برزت على الساحة الإرتيرية، وتتمثل فيما يلي:

- أصبحت سيطرة الشعب الأرتيري بالقوة المسلحة على جميع أراضيه حقيقة واقعة.
- اعترفت إثيوبيا ونظام الحكم الجديد فيها بزعامة زيناوي بحق تقرير المصير لشعب ارتيريا حسب اختياره على ضوء الاتفاق الموقع بين الرئيسين أفورقي وزيناوي في أغسطس / آب عام ١٩٩١م.
- اعترفت أمريكا بحق تقرير المصير لشعب ارتيريا.
- وافقت الأمم المتحدة على إرسال مراقبين لإجراء الاستفتاء في مواعيد المحددة.
- اعترفت معظم الدول العربية بالواقع الجديد في ارتيريا.
- لم تعترض الدول الإفريقية على هذا الواقع لأن إثيوبيا صاحبة العلاقة في الشأن الأرتيري قد اعترفت بحق تقرير المصير.

وهكذا فقد جرى الاستفتاء العام في ارتيريا في الفترة الواقعة بين ٢٣ و ٢٥ إبريل/ نيسان عام ١٩٩٣م، واختار فيه الشعب الأرتيري الاستقلال، وقد أيدت إثيوبيا هذا القرار، وأعلنت دولة ارتيريا الجديدة في ٢٦ مايو أيار عام ١٩٩٣م<sup>(١)</sup>، على أن الأمور لم تدم على حالها، فسرعان ما شبت بين الدولتين إثيوبيا وارتيريا نار حرب دامية علم ١٩٩٨م، رغم أن رئيسي النظامين وهما أسياس أفورقي الرئيس الأرتيري وملسن زيناوي الرئيس الإثيوبي كان رفيقي نضال وصلا إلى السلطة عن طريق جبهتين مسلحتين وهما: "الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا" و "الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا"، أما أسباب هذا النزاع فيمكن عزوها إلى ما يلي:

- طمع إثيوبيا في الثروات المعدنية الإرتيرية كالذهب ومقالع الرخام فضلاً عن شهرة المنطقة المتنازع عليها بزراعة السمسم.

(١) محمد، حسن مكي: مرجع سابق، ص ٢٢٠-٢٢٢.

- قيام ارتيريا بسك عملة خاصة بها (النقطة) منفصلة عن العملة الإثيوبية - الإرتيرية المشتركة (البير)، فقد رأت أديس أبابا أن هذا العمل ضربة لاقتصادها المهتز أصلاً.  
- تقارب إثيوبيا مع جيبوتي واستخدام الأولى الميناء الواقع على البحر الأحمر والمطل على خليج عدن.  
- زعم كل من الطرفين أن الطرف الآخر قد توغل في حدوده داخل بعض المناطق.

وهكذا نشب الصراع المسلح بين البلدين في ١٢ مايو/ أيار عام ١٩٩٨م باحتلال ارتيريا لست مناطق إثيوبية، وأستخدم الطرفان القوات الجوية والمدفعية الثقيلة والدبابات، وتحركت الولايات المتحدة ورواندا بإطلاق مبادرة لوقف إطلاق النار، واستجاب الطرفان وكان ذلك على مضض، ولكن الذي طور الموقف قيام إثيوبيا بطرد ٤٨,٠٠٠ ارتيري من أديس أبابا، فتفجر الصراع ثانية في ١٨ يناير/ كانون الثاني عام ١٩٩٩م وأتسع نطاق القتال، وكان قتالاً وحشياً تكبد فيه الفريقان خسائر بشرية جسيمة، فقد أعلنت ارتيريا أنها كبدت إثيوبيا ٩٠٠٠ قتيل و ١٢٠٠٠ جريح<sup>(١)</sup>.

وقد ألحقت هذه الحرب ضرراً بالغاً باقتصاد البلدين تمثل في استنزاف مواردهما الشحيحة لتمويل المجهود الحربي بدلاً من مشروعات التنمية، إضافة إلى تشريد مئات الآلاف من مواطني الدولتين، أما على المستوى الإقليمي فيمكن لهذا الصراع أن يهدد الأمن والاستقرار في منطقتي البحر الأحمر وأعالي النيل، وربما يؤثر على الأمن القومي المصري والعربي<sup>(٢)</sup>.

وبالنسبة للموقف الدولي من هذا الصراع، فقد تمثل في الأمور التالية:

أولاً: جهود جيبوتي المجاورة للبلدين حيث أسرع رئيس جيبوتي حسن جوليد لاحتواء الموقف فقام بجولة مكوكية بين أديس أبابا وأسمرة محاولاً التوفيق بين وجهتي نظر البلدين، ولكنه فشل في إقناع ارتيريا بسحب قواتها من المناطق الحدودية المتنازع عليها.

(١) فودة، ل. د. محمد رض: أبعاد الصراع الأرتيري الإثيوبي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٦،

إبريل عام ١٩٩٩م، ص ٢٨٨-٢٩٢.

(٢) شعيب، مختار: الصراع الأرتيري الإثيوبي مع الحدود، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٣، يوليو-

١٩٩٨، ص ١٩٩.

ثانياً: الجهود الأمريكية الراوندية وتركزت على انسحاب القوات الإرتيرية من الأراضي المتنازع عليها، ونزع السلاح في تلك المناطق، وإخضاعها لمراقبين دوليين، وبدء مفاوضات ترسيم الحدود، وقد نجحت هذه المحاولة في إيقاف الغارات الجوية.

ثالثاً: الجهود الإفريقية، والتي بدأت بإدانة منظمة الوحدة الإفريقية لاستخدام الخيار العسكري، ودعت الطرفين لاستخدام الوسائل السلمية لحل النزاع. ولم تفلح التحركات التي قامت بها بعض الدول الإفريقية الأخرى مثل مصر وليبيا ورئيس وزراء رواندا وزيمبابوي وجيبوتي.

رابعاً: موقف الأمم المتحدة: أصدر مجلس الأمن الدولي بياناً في ٥ يونيو/ حزيران عام ١٩٩٩م طلب وقفاً فورياً لإطلاق النار، ورفضت ارتيريا هذا التدخل الدولي.

خامساً: الموقف الأوروبي الذي التزم بإدانة اللجوء للوسائل العسكرية لتسوية النزاع، ودعا إلى وقف إطلاق النار.

سادساً: الموقف العربي والمصري، وشددت الدول العربية على ضرورة استخدام السبل السلمية لحل النزاع القائم بين البلدين، وقد شددت مصر على هذا الأمر أكثر من غيرها لأن من ثوابت السياسة المصرية الخارجية أن القرن الإفريقي يعتبر الحزام الجنوبي للأمن القومي العربي والمصري، وأن هذا الأمن جزء لا يتجزأ من أمن البحر الأحمر وقضية حماية مياه النيل.

## المطلب الثالث

### قضية أرخبيل حنيش بين ارتيريا واليمن

يضم البحر الأحمر، شأنه شأن البحار الأخرى، عدداً كبيراً من الجزر الإستراتيجية التي تؤثر على سير الملاحة البحرية فيه، وقد تقاسمت الدول المطلة عليه من الشرق والغرب والشمال هذه الجزر فيما بينها، فتملك السعودية ١٤٤ جزيرة، ومصر ٢٦، وارتيريا ١٢٦، والسودان ٣٦، واليمن ٤١، وجيبوتي ٦ جزر<sup>(١)</sup>.

وقد كان بعض هذه الجزر محل نزاع بين دول البحر الأحمر، وجاء أرخبيل حنيش على رأس النزاع الذي تفجر بين اليمن وارتيريا في ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٩٥م. وقبل الخوض في النزاع يجدر بنا أن نبين وضع هذه الجزر وأهميتها في البحر الأحمر مع نبذة تاريخية عن تملكها.

يشغل هذا الأرخبيل المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهو مثلث صخري يتكون من ثلاث جزر رئيسة هي: جزيرة جبل زقر (١٢٢ كم٢) وجزيرة حنيش الكبرى (٦٨ كم٢)، وجزيرة حنيش الصغرى (٢٥ كم٢) مع مجموعة من الجزر الصغيرة التابعة لها، وتحتل هذه الجزر موقعاً إستراتيجياً هاماً يتحكم في الملاحة من البحر الأحمر وإليه عبر مضيق باب المندب.

تعود قضية هذه الجزر وقضية ترسيم الحدود البحرية بين اليمن وإثيوبيا إلى عام ١٩٦٢م حيث كانت ارتيريا في ذلك الوقت جزءاً من الدولة الإثيوبية، وتم آنذاك تقسيم الجزر بنسبة ٣:١ تبعاً لمساحة الامتداد الساحلي لكلا البلدين على البحر الأحمر.

وخلال فترة النصف الثاني من عقد السبعينات سعى اليمن لترسيم نهائي للحدود البحرية مع إثيوبيا، ولكن تفجر الحرب الصومالية - الإثيوبية على منطقة أوجادين عام ١٩٧٧م أجل هذا المسعى بعض الوقت.

(١) سالم، علاء: النزاع اليمني - الأرتيري حول أرخبيل حنيش، مجلة السياسة الدول، عدد ١٢٤، إبريل

وعقب استقلال ارتيريا عام ١٩٩٣م رأت القيادة اليمنية أن التاريخ الطويل للدعم اليمني للثورة الإرتيرية هو عامل مدعم لتحقيق تسوية نهائية لمسألة الحدود البحرية مع ارتيريا، فعرضت السلطات اليمنية على الدولة الجديدة مناقشة هذه المسألة، إلا أن الزعماء الإرتيريين اعتدروا عن الاستجابة متذرعين بانشغالهم في إنشاء الدولة الجديدة وبنائها.

وأخذت المشكلة بعد ذلك تتصاعد، حينما منحت اليمن في منتصف عام ١٩٩٥م، شركة ألمانية ترخيصاً لإقامة مشروع استشاري ضخم لاستغلال جزر أرخبيل حنيش سياحياً واقتصادياً، فأثار هذا التصرف السلطات الإرتيرية التي وجهت إنذاراً إلى اليمن بإخلاء جزيرة حنيش الكبرى. وقد جرى احتواء هذا الخلاف مبدئياً عندما اتفق الجانبان على تشكيل لجنة وزارية من البلدين لمناقشة أبعاد الخلاف برئاسة وزير خارجية البلدين، واجتمعت اللجنة في صنعاء و أسمره وقدم الجانب اليمني رؤية لحل الخلاف وترسيم الحدود البحرية إما بالمفاوضات المباشرة، أو التحكيم الدولي، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، إلا أن الجانب الأرتيري أصر على أن تخلي اليمن الجزيرة، واستمرت المناقشات بين أعضاء اللجنة حتى ١٥ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٩٥م حيث أقدمت القوات الإرتيرية على اقتحام جزيرة حنيش الكبرى في محاولة منها للسيطرة على الأرخبيل، ولكن القوات اليمنية لم تسكت على هذا التحدي، فتمكنت في اليوم التالي من إجلاء القوات الإرتيرية وطردها.

ثم بدأت المشاورات السياسية بين البلدين ثانية، ولكنها أجلت إلى نهاية فبراير/ شباط عام ١٩٩٦م، فأرأتى الجانب الأرتيري حسم القضية عسكرياً، فنفذ في ١٩ ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٩٥م، وبدعم إسرائيلي هجوماً خاطفاً على جزيرة حنيش الكبرى، أسفر عن احتلال الجزيرة وأسر الحامية اليمنية الموجودة فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن حكومة أسمره وقعت اتفاقاً مع بعض شركات النفط العالمية للتقيب عن النفط في مدخل البحر الأحمر وحول أرخبيل حنيش وذلك قبل الهجوم على جزيرة حنيش بأربعة أيام فقط<sup>(١)</sup>.

(١) سالم، علاء، النزاع اليمني الأرتيري حول أرخبيل حنيش، مرجع سابق، ص ١٥٨.

والملاحظ في هذا النزاع عجز الجانبين عن إحكام السيطرة على الموقف بالوسائل العسكرية، فأريتريا لا تستطيع احتلال جزيرة جبل زقر بفضل التمركز العسكري اليمني القوي وتوافر الإمدادات لقربها من الساحل اليمني، وبسبب الإجماع العربي على إدانة احتلال الجزر اليمنية، إضافة إلى الأجواء الدولية المناهضة لحل النزاعات بالقوة. أما اليمن فليس بوسعها السيطرة على الجزيرة أو استعادتها بالوسائل العسكرية بسبب النقص الكبير في الزوارق الحربية وسفن نقل الجنود.

ولذا اتجه الجانبان إلى التفاوض والوساطة الدولية لإيجاد مخرج سياسي من الأزمة، ففي الوقت الذي تمسكت فيه أريتريا بسياسة الأمر الواقع والإدعاء بالحق التاريخي في الأرخبيل، فإن اليمن عزز موقفه السياسي بالعديد من الأسانيد والوقائع السياسية التالية:

- السيادة اليمنية الثابتة تاريخياً باعتبار السيادة في ذاتها دليلاً تاريخياً يقره القانون الدولي، فالخرائط الحديثة اليمنية و الإرتيرية والأمريكية والبريطانية والإيطالية تؤكد السيادة اليمنية، إضافة إلى أن وكالة المخابرات الأمريكية CIA أصدرت خريطة عام ١٩٩١م تعتبر فيها الجزر يمنية.

- وقوع الجزر في المياه الإقليمية اليمنية استناداً إلى القانون الدولي للبحار، كما تقع الجزر على بعد ٢٠ كم إلى الغرب من السواحل اليمنية، بينما المسافة بين الجزر وأريتريا أبعد من ذلك بكثير.

- الأوضاع السيادية والجغرافية تؤكد يمنية الجزر، فقد كان تشغيل الفنارات في الجزر الثالث يتم من الموانئ اليمنية منذ عام ١٩٨١م.

- الوجود الأرتيري في الجزيرة أتى نتيجة الدعم اليمني للثورة الإرتيرية طوال مراحل نضالها للاستقلال عن نظام الحكم في إثيوبيا، ورغم هذا فإن إثيوبيا لم تعترض ولم تدع السيادة عليها<sup>(١)</sup>.

ونتيجة لذلك فقد تحركت بعض الأوساط السياسية الدولية لاحتواء الأزمة وللتوسط من أجل عدم استفحال الأمر إلى مالا تحمد عقباه، فقامت كل من مصر وإثيوبيا بطرح

(١) سالم، علاء: النزاع اليمني - الأرتيري حول أرخبيل حنيش، مرجع سابق، ص ١٥٨.

إعلان المبادئ الذي وقع في باريس بتاريخ ٣١ مايو/ أيار عام ١٩٩٦م، والذي ينص على مايلي:

- التوقف عن استخدام القوة والعمليات العسكرية في حل النزاع بين الدولتين.
- قبول الحل السلمي عبر التحكيم، على أن تتكون لجنة التحكيم من خمسة قضاة دوليين: تختار اليمن اثنين وارتيريا اثنين، ويختار الأربعة المعنيون بالقاضي الخامس، وإذا تعذر ذلك يحال الأمر إلى رئيس محكمة العدل الدولية ليختار بنفسه المحكم الخامس.
- يتعهد الطرفان باحترام نتيجة التحكيم مهما كانت، مع مراقبة عدم الإخلال بمضمون الاتفاق.

وبموجب هذا الاتفاق انسحبت ارتيريا من جزيرة حنيش الكبرى، غير أن اليمن أعلن في ١٠ آب/ أغسطس عام ١٩٩٦م أن ارتيريا احتلت جزيرة حنيش الصغرى، مما يُعرق تطبيق التسوية السلمية. وقد ادعت ارتيريا أن قواتها كانت موجودة في هذه الجزيرة قبل توقيع إعلان المبادئ في باريس، ولكن الجانب الفرنسي أكد أن الجزيرة خالية عند توقيع التسوية السلمية وقد تأكد له ذلك عن طريق الصور التي التقطها المراقبون الفرنسيون للجزيرة بعد توقيع الاتفاق بخمسة أيام<sup>(١)</sup>.

وعلى أية حال، انتهت هذه الأزمة أيضاً بانسحاب القوات الإريترية من الجزيرة في ٢٨ آب / أغسطس، وتم إيلاغ الأمم المتحدة بذلك. ويستمر النزاع اليمني - الأرتيري في طريق الحل السلمي، مترافقاً مع موافقة مجلس النواب اليمني بالأغلبية في نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٦ على اتفاق المبادئ المبرم بين الدولتين، والاتفاق على أن تكون لندن مقراً لهيئة المحكمين الدوليين التي ستحكم النزاع. وتم تشكيل هذه الهيئة في شهر آذار / مارس عام ١٩٩٧م، وقد عقدت اجتماعاتها لحل الخلاف بين الطرفين في نيسان/ أبريل من العام نفسه، وانتهت تلك الجهود أخيراً بعودة الجزيرة إلى الحظيرة اليمنية.

(١) د. إسحاق أحمد الفرحان، النزاع بين أرتيريا والحبشة أبعاده وانعكاسه - مواقف وأراء سياسية في قضايا وطنية وعربية وإسلامية، الجزء الثاني، دار الفرقان، عمان ١٩٩٨م، ص ٢٨٠.

هذه هي آخر التطورات في مسألة النزاع الأرتريري - اليمني حول حدودهما البحرية، ومنذ تفجر الأزمة وهي تخضع للتحليلات المختلفة لمضمون النزاع. ويمكن تركيز الآراء في اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الأول: عمل اغلب المحللين المصريين والعرب على تناول هذه القضية في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي، فيرى هذا الاتجاه أن إسرائيل ضالعه في المخطط الأرتريري لإزاحة اليمن من أرخبيل حنيش، وذلك لأسباب استراتيجية تهيئ لإسرائيل فرصة التحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. ويدعم هذا الرأي: الاعتداءات العسكرية الإرتيرية الأخيرة على حدود بلد عربي آخر هو جيبوتي، فقد قال بعض الخبراء إن نشر طائرات إسرائيلية شرق تركيا (مشيراً إلى الاتفاق العسكري الإسرائيلي - التركي الأخير) وانتزاع جزيرة حنيش الكبرى من القوات اليمنية بوساطة ارتيريا، يندرجان في إطار استراتيجية إقليمية وقائية تنفذها إسرائيل تحسباً لتهديدات سودانية محتملة تعرض الخطوط الملاحية للخطر في المياه الدولية في البحر الأحمر، ولمواجهة أي تهديد يمكن أن يصدر عن إيران<sup>(١)</sup>.

الاتجاه الثاني: يلاحظ أصحاب هذا الرأي أنه لم يثبت بالأدلة القاطعة حتى الآن أن هناك تدخلاً إسرائيلياً في النزاع اليمني - الأرتريري حول جزر حنيش. وقد سبق لليمن أن صرح رسمياً بذلك، أما بالنسبة إلى الزوارق الإسرائيلية، فقد أقر المسؤولون الإريتيريون أن الزوارق التي شوهدت زوارق مشتراة بالفعل من إسرائيل، ولكنها أصبحت جزءاً من البحرية الإرتيرية، ليس لإسرائيل أي تحكم فيها، كما نفي هؤلاء المسؤولون أن يكون لإسرائيل أية قواعد عسكرية داخل ارتيريا أو في الجزر التابعة لها. ولا يتصور أن يأخذ العرب على ارتيريا التبادل السلعي بينها وبين إسرائيل في الوقت الذي تتبع فيه بعض البلدان العربية لإسرائيل سلعاً استراتيجية مثل النفط والغاز الطبيعي. أما القول بعجز إريتريا عن كسب معركة جزيرة حنيش منفردة، فيعتبر قولاً فيه قصور في فهم ظروف الثورة الإرتيرية وطبيعة كفاحها الذي استمر ثلاثين عاماً بدون عون خارجي يذكر، هذا الكفاح الذي أكسبها خبرات حربية جعلها قادرة على حسم معركة محدودة كمعركة

(١) د. عبد الله الأشعل، الدلالات القانونية والسياسة لحكم التحكيم بين اليمن وأرتيريا - مجلة السياسة

الجزيرة، ولا سيما أن الخصم اليمني خارج من حرب أهلية دمرت جزءاً من إمكاناته العسكرية. أضف إلى ذلك أن ارتيريا ورثت جزءاً من الأسلحة السوفياتية التي كانت ملكاً للجيش الإثيوبي، مما يدعم الخبرة وينميها. ومن ناحية أخرى، يدفع الخط المصلحي الذي تتبناه ارتيريا المستقلة، إلى الأخذ في الاعتبار التوازنات الإقليمية الواجبة للحفاظ على مصالحها، ولا سيما أن علاقات تجارية ومالية وأمنية مهمة قد ربطت بعد الاستقلال بين ارتيريا وبلدان الجوار العربي، وبخاصة بلدان الخليج واليمن.

وهذه الحجج السابق ذكرها تقود إلى التروي في الظن بان ارتيريا تخطط مع إسرائيل للإضرار بالمصلحة العربية. غير أن القول بأن إسرائيل يمكن أن تستفيد من هذا النزاع قول صحيح، ولا سيما إذا تفاقمت الأزمة وأدت إلى الوقيعة بين ارتيريا وجاراتها من البلدان العربية، وفي الوقت نفسه ينبغي التحلي بالحكمة وضبط النفس للذين باتا لازمين للحفاظ على ما تبقى من مصالحنا في القرن الأفريقي، فالتشدد ضد ارتيريا واتهامها بما لم يثبت، جدير بدفعها إلى أحضان إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ناحية أخرى فإن التلميح بالتدخل الإسرائيلي لمعاونة ارتيريا في المعركة يعطي لإسرائيل حجماً أكبر من حجمها، إذ أنه من المستبعد في هذه الظروف الإقليمية المضطربة، أنها ترغب في فتح جبهة معادية أخرى، بالإضافة إلى جبهتي حماس في فلسطين وحزب الله في جنوب لبنان والجبهة السورية. هذا علاوة على الموقف الفرنسي بخاصة، والأوروبي بعامة، الذي أصبح متوازناً بين الجانبين العربي والإسرائيلي، فضلاً عن التنافس بين المصالح الأمريكية والفرنسية في المنطقة، والصراع بينهما للسيطرة على القرن الأفريقي، وكسب مواقع في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. فما إن تفجرت الأحداث على الحدود الإرتيرية - الجيبوتية، حتى ظهرت ردود الأفعال الدولية على الساحة، فبدأت الولايات المتحدة مناورات عسكرية على الشاطئ الأرتيري، في الوقت الذي أخذت فيه فرنسا تراقب باهتمام، من قاعدتها في جيبوتي، الموقف المتوتر على الحدود. وجدير بالملاحظة أن فرنسا تربطها بجيبوتي معاهدة دفاع مشترك.

## المطلب الرابع

### السودان بين الحرب الأهلية والمشروع الإسلامي

ورث السودان عند استقلاله في الفاتح من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦م مشكلة الحدود التي تم تخطيطها وتقنينها من قبل الأطراف الخارجية غير السودانية، سواء كانت أوروبية أو أفريقية. وإذا كانت القوى الاستعمارية الأوروبية قد تعمدت تقسيم أفريقيا إلى الشمال وجنوب الصحراء الكبرى، فإن الإدارة البريطانية خططت لتقسيم السودان بين العرب والأفارقة، فالاتجاه الذي كان سائداً لدى الإدارة البريطانية في السودان هو فصل جنوب السودان في صورة دولة مستقلة، أو ضمه إلى أوغندا، غير أن مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ بشأن مستقبل جنوب السودان قرر بقاء المديرية الجنوبية ضمن التراب الوطني السوداني.

وقد شهد السودان بعد استقلاله انقساماً حاداً في هويته القومية التي يتنازعها اتجاهان رئيسان: أولهما يتمسك بالهوية العربية الإسلامية والآخر يتمسك بالهوية الإفريقية، أضف إلى ذلك أنه شهد أيضاً انقسامات على أسس عرقية وثقافية ودينية وجغرافية، وهو ما شكّل تربة صالحة لصراع مرير، ومقدمة أساسية لحرب أهلية بدأت مراحلها الأولى عام ١٩٥٥، بعد التمرد العسكري في مدينة تروت، وانتهت بالتوصل إلى تسوية سلمية بمقتضى اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧١، ثم بدأت المرحلة الثانية منها عام ١٩٨٣ بعد اندلاع التمرد العسكري والاضطراب السياسي مرة أخرى.

كانت القضية الأساسية التي واجهت نظم الحكم المختلفة في السودان منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦ وحتى انقلاب عمر البشير في حزيران/ يونيو ١٩٨٩، تتمثل في هوية الدولة ونظام الحكم ولا سيما ما يتعلق بمشكلة الجنوب. وفي معظم الأحيان كانت سياسات الدولة الوطنية تغذي أزمة عدم الثقة القائمة بين الشمال والجنوب.

فقد كان أول عمل سياسي يقوم به إسماعيل الأزهرى<sup>(١)</sup>، تعيين "لجنة السودنة" التي صدرت قراراتها في شباط/ فبراير عام ١٩٥٤ وأدت إلى نتائج عاجلة وسيئة، فقد أثار

(١) شكل أول وزارة سودانية عام ١٩٥٤م، ثم انتخب رئيساً لمجلس السيادة عام ١٩٦٤م، القاموس

السياسي، مرجع سابق، ص ٧١.

الشكوك وخبّيت آمال الكثيرين من متعلمي الجنوب الذين اعتبروها كما لو كانت تهدف إلى استبدال سيد بسيد آخر<sup>(١)</sup>.

وعندما تبنت الحكومة العسكرية الأولى (١٩٥٨-١٩٦٤) سياسة الدمج والتذويب وفرضها بالقوة، قامت حركات المعارضة في الجنوب بتوحيد صفوفها. فظهر "الاتحاد الوطني للمناطق المغلقة بالسودان الأفريقي" الذي عرف باسم "ساكنوه" والذي حاول تدويل قضية الجنوب. غير أنه فشل، وأفضى ذلك إلى ظهور الكفاح المسلح بقيادة منظمة "أنيانيا (Anya-nya)" التي نشأت عام ١٩٦٣ على أيدي مجموعة من الجنود الجنوبيين. وفي ظل الحكم المدني الحزبي (١٩٦٤-١٩٦٩) تعقدت مشكلة الجنوب، إذ كان هناك خلاف أساسي بين الأحزاب السياسية حول طريقة معالجة هذه القضية. فقد ركز أحد الاتجاهات على ضرورة تبني الحل السلمي التفاوضي، بينما ركز اتجاه آخر على تنظيم العلاقة بين الجنوب والشمال في السودان. وفي حين تحدث بعضهم عن الانفصال، دعا آخرون إلى الفدرالية في ظل دولة سودانية موحدة.

وقد شهد عهد الرئيس النميري نهاية الحرب الأهلية عقب توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢. وعلى الرغم من معارضة جانب كبير من أنصار الاتجاه الإسلامي في الشمال، فإن الجنوبيين استطاعوا تقييد العمل بالشرعية إلى أدنى حد ممكن. كما أن جانباً كبيراً من مقاتلي انيانيا تم دمجهم في صفوف الحرس الجمهوري، وفتح الاتحاد الاشتراكي السوداني أبوابه لأبناء الجنوب كافة.

على أن الحرب الأهلية اندلعت مرة أخرى في السودان في عام ١٩٨٣م اثر صدور قرار من الحكومة المركزية في الخرطوم بنقل الحامية العسكرية في مدينة بور بأعالي النيل إلى الشمال. فقد حدث تمرد عسكري في الحامية وهرب معظم أفرادها وضباطها إلى الغابات، وكان من بينهم العقيد جون غارانغ الذي قاد هؤلاء المتمردين عبر الحدود إلى أثيوبيا.

(١) Hashim Hussein, The Sudanese Civil War as a Case of Protracted Social Conflict, paper presented at: the meeting of the international studies association, south Albama, 23-28 October 1987, P. 11.

وأياً كان الأمر، فإنه يمكن الإشارة إلى عوامل ثلاثة رئيسة أدت إلى اندلاع الحوب الأهلية في السودان عام ١٩٨٣ وهي:

وجود جو من الشك وعدم الثقة بين الحكومة المركزية والقيادات الجنوبية المدنية والعسكرية، إذ انه لم يتم إنشاء نظام حكم ذاتي حقيقي، واستمرت سيطرة الحكومة المركزية حتى اقتنع قادة الجنوب بمرور الوقت أن أقليمهم الجنوبي يزداد تهميشاً وإهمالاً وان تسوية أديس أبابا لم تطرح حلاً بعيد المدى لمشكلة الجنوب.

اكتشاف النفط بكميات كبيرة في منطقة بنتيو في الإقليم الجنوبي وتوقيع الاتفاق مع شركة شيفرون، إذ اعتبرت الحكومة المركزية هذه المنطقة النفطية خارج الإقليم الجنوبي وأطلقت عليه اسم الوحدة. كما أن الحكومة رفضت إقامة معمل تكرير النفط في بنتيو وقررت إنشاءه في كوستي في الشمال. صحيح إنها صرفت النظر عن إنشائه، إلا أن هذه الإجراءات نظر إليها قادة الجنوب على أنها استمرار لاستنزاف موارد الجنوب لمصلحة الشمال.

الاتفاق على تخطيط وتنفيذ قناة جونجلي مع مصر وتكليف شركة فرنسية بالتنفيذ. وقد أبدى الجنوبيون اعتراضاتهم لأن ذلك استمرار لسياسة الحكومة المركزية التي تنظر إلى الجنوب باعتباره مصدراً لتنمية الإقليم الشمالي بغض النظر عن تنمية الإقليم الجنوبي نفسه.

ويلاحظ انه في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٣م، ازدادت الأمور تعقيداً مع صدور قرارات تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان، واعتبار السودان دولة إسلامية. فقد أحدثت هذه القرارات ردود فعل عنيفة من جانب الجنوبيين عامة وتحالفت معهم قوى سياسية وإثنية من الغرب ومن الشرق.

ومنذ سقوط النميري عام ١٩٨٥ لم تتمكن أي من الحكومات السودانية المتعاقبة من وقف الحرب الأهلية في الجنوب أو التوصل إلى تسوية سلمية بشأنها.

هذا، وقد أشار بعض الدارسين إلى السودانيين الجنوبيين كأقلية متميزة ثقافياً وعرقياً وتاريخياً في إطار السودان الموحد، وهم شأنهم شأن الأكراد في منطقة الشرق الأوسط، يشكلون أقلية تخضع لتأثيرات سياسات القوى الإقليمية، وإذا أضفنا إلى ذلك

الأهمية الجيوبوليتيكية للسودان، فإن أطرافاً أخرى خارجية ولا سيما القوى العظمى، تمارس دوراً فاعلاً في تطور مشكلاته الداخلية وبخاصة الحرب الأهلية في الجنوب.

لقد قدمت إسرائيل الدعم إلى حركة انيانيا حتى مكنتها من تكوين جيش مدرب حسن التنظيم بلغ تعداده نحو عشرين ألف رجل عام ١٩٧٢. وقد ازداد دور إسرائيل في السودان خلال عقد الثمانينات إذ قدمت الكثير من الدعم إلى الحركات الانفصالية فعملت على مدها بالسلاح والمعدات والخبرات بما في ذلك التدريب داخل إسرائيل نفسها<sup>(١)</sup>.

كما أن إثيوبيا مثلت دوراً هاماً في دعم حركات المعارضة السودانية وتأييدها، وكما سبق أن ذكرنا كانت الاستراتيجية الإثيوبية تقوم على الاحتفاظ بإقليم ارتيريا كمحافظة إثيوبية حتى لا تحرم من منفذ هام على البحر، وفي الوقت ذاته ساعد السودان بتوجهاته العربية حركات التحرر الإرتيرية على إقامة القواعد في الأراضي السودانية مع تقديم الدعم السياسي والعسكري لها، وعليه فإن إثيوبيا ردت في المقابل بمساعدة حركات المعارضة السودانية سواء على الصعيد العسكري أو السياسي. ومن ثم فإن دور إثيوبيا في إطالة أمد الصراع السوداني يعتبر ذا أهمية خاصة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هناك قوى إقليمية ودولية أخرى يمكن أن نذكر من بينها على وجه الخصوص دول حوض النيل التي تنظر إلى قضية الجنوب في السودان وفق اعتبارات الأمن القومي لهذه الدول. وفي هذا المقام تبرز سياسات أوغندا وكينيا ومصر وإثيوبيا.

وخلال المرحلة الأولى من الحرب الأهلية، كان التأييد الأساسي للحكومة المركزية للسودان يأتي من مصر والاتحاد السوفييتي، فقد زودت مصر الحكومة السودانية بالطيارين والمهندسين، ويرجع تدخل السوفييت لصالح الحكومة المركزية إلى أنها كانت ذات توجهات سياسية موالية لهم.

ويمكن القول إن مجلس الكنائس العالمي اسهم في تدويل الصراع في جنوب السودان، إذ أنه قدمه على أنه صراع بين الشمال (المسلم) والجنوب (المسيحي).

(١) عودة، عبد الملك: حالة جنوب السودان، ندوة التعددية في الوطن العربي، عمان، المركز الأردني

أضف إلى ذلك أن عدداً من المنظمات الدولية الأهلية قد مثلت دوراً هاماً في الصراع السوداني ، ويلاحظ أن هذه الهيئات والمؤسسات التبشيرية قامت بدور واضح في التسوية السلمية التي تمت من خلال اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ .

ومن جهة أخرى، فإن الهيئات والمنظمات الإسلامية العالمية قد مارست دوراً هاماً منذ الستينيات خلال فترة الحكم العسكري الأول، ثم تعاضمت هذا الدور مرة أخرى خلال الفترة الأخيرة من حكم النميري، ولا سيما بعد إصدار قوانين أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ الخاصة بتطبيق الشريعة الإسلامية.

وتجدر الإشارة إلى عدد من النقاط الأساسية عند مناقشة الأبعاد المختلفة للحرب الأهلية السودانية:

على الرغم من توافر المعلومات والمصادر التي تناولت قضية جنوب السودان سواء باللغة العربية أو الإنجليزية، فإنها في معظمها قد تناولتها إما من خلال التركيز على بعد واحد من أبعاد هذا الصراع، أو أنها كانت تمثل زاوية أيديولوجية لصالح أحد أطرافه.

ومن هنا نجد أن المفاهيم والمصطلحات الجغرافية والانثروبولوجية قد تم تسييسها بحيث أصبح المفهوم يكتسب دلالات أخرى غير أصلية، ومن ذلك مثلاً القول بأن شمال السودان يعني الإطار الجغرافي للسكان العرب المسلمين، وأن جنوب السودان يعني الإطار الجغرافي للسكان الأفارقة المسيحيين ، وربما يعزى ذلك ولو جزئياً إلى تدخل أطراف خارجية فاعلة كان من مصلحتها توصيف الصراع على أنه ذو طبيعة دينية ، أي أنه صراع بين المسلمين والمسيحيين.

إن الشمال، شأنه شأن الجنوب، يشهد انقسامات أولية متنوعة، وإن كانت هذه الانقسامات في الجنوب تتسم بمستويات عليا من العنف والتسييس، فإذا كان شعب السودان يصل وفق التقديرات الحالية إلى نحو ٢٨ مليون نسمة، فإنه ينقسم بين أكثر من ٥٣٠ قبيلة تختلف أصولها العرقية بين العروبة والزنوجة كما تختلف لغاتها ولهجاتها المحلية، ففي الشمال توجد قبائل النوبة، وفي الشرق توجد قبائل البجة وفي الغرب توجد قبائل

تختلف عن باقي سكان شمال السودان، أما منطقة جنوب السودان فإنها تموج بالقبائل الزنجية مثل النوير والدنكا والشلك والزاندي<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من أن المعارضة المسلحة في الجنوب - ولا سيما جيش التحرير الشعبي السوداني منذ قيامه عام ١٩٨٣ تدعي أنها تخوض حرباً من أجل إنهاء سيطرة (الحزب الحاكم) على الشعب السوداني بأسره، فإن الواقع يشير إلى أن هذه الحرب تدور وقائعها بصفة أساسية في الجنوب، ولا يعزى السبب في ذلك بصورة مبسطة إلى اختلاف الجنوب عن الشمال طبقاً للاعتبارات العرقية والثقافية والدينية، ولكن إلى الناحية التاريخية التي تدل على تهميش الجنوب في مختلف الأمور السياسية والاقتصادية والثقافية.

وإذا كان السودان يمثل نقطة تلاقي المصالح العربية والإفريقية، لأن التأثير المباشر لأحداث منطقة القرن الإفريقي في الوطن العربي إنما يأتي عبر السودان، فإنه يشكل بالنسبة إلى مصر عمقاً استراتيجياً هاماً لأن مصر بحاجة إلى وجود بلد صديق في موقع السيطرة على منابع النيل.

وعلى مصر دائماً أن تتجاوز الشك التاريخي الذي يحكم العلاقة بين الدولتين والذي يقضي بأن تسعى مصر إلى الهيمنة وليس إلى المشاركة، بل على مصر أن تتحاز إلى أي نظام في السودان يسعى إلى الحفاظ على الوحدة وتحقيق التنمية المتوازنة بين الشمال والجنوب، وربما يؤكد ذلك عدم اندفاع مصر وراء حرب النميري في الجنوب. أما أثيوبيا فقد ردت في المقابل بمساعدة حركات المعارضة السودانية سواء على الصعيد العسكري أو السياسي. ومن ثم فإن دور أثيوبيا في إطالة أمد الصراع السوداني يعتبر ذا أهمية أيضاً.

(١) عودة، عبد الملك: حالة جنوب السودان، مصدر سابق، ص ٣٠.

## أولاً: الخلاف السوداني - المصري

تمثل العلاقات المصرية السودانية أهمية خاصة بالنسبة لكلا البلدين، فبحكم الروابط الطبيعية والإنسانية والثقافية والاقتصادية التي ربطت بين البلدين على مدى التاريخ، وروابط اللغة والدين إضافة إلى الجانب الإستراتيجي الذي يجعل كلاً منهما يمثل عمقاً إستراتيجياً بالنسبة للآخر، فقد تولدت بينهما مجموعة من المصالح الحيوية المتشابهة.

ويقصد بالمصالح الحيوية مجموعة المصالح التي يمثل المساس بها تهديداً مباشراً للأمن القومي لكلا البلدين بالمفهوم الواسع الذي يشمل الجوانب العسكرية والاقتصادية والسياسية<sup>(١)</sup>.

عندما قام الانقلاب العسكري الأخير في السودان عام ١٩٨٩م، وهو ما أطلق عليه ثورة الإنقاذ، كان التأييد المصري له واضحاً، واعتبرته القيادة المصرية نظاماً وطنياً يقوم على تحقيق الاستقرار في السودان، ويحل أزمة الجنوب والأزمات الاقتصادية التي يعيشها هذا البلد، وهي الأزمات التي بدأت تظهر ملامحها قبيل الانقلاب في الفترة الأخيرة من حكم حكومة الصادق المهدي، وخاصة أن هذه الحكومة طلبت إلغاء ميثاق التكامل المصري السوداني الموقع في عهد الرئيس النميري وأحلت محله صيغة أخرى أقل قوة وهو ما عرف بميثاق الإخاء<sup>(٢)</sup>.

وقد حاول النظام السوداني الجديد الاستفادة من حالة الفتر السابفة بين الدولتين فقدم نفسه بوصفه نظاماً يسعى إلى توطيد العلاقات المصرية والسودانية، وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، وهو ما يمثل أحد أهداف السياسة الخارجية المصرية الأساسية<sup>(٣)</sup>.

(١) مفهوم المصالح الحيوية مفهوم أمريكي حدده الرئيس ريتشارد نيكسون الرئيس الأسبق للولايات المتحدة في كتابه: انتهزوا الفرصة، ترجمة حاتم غانم، الإسكندرية، دار فاينباي للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٢، ص ٣٠-٣٣.

(٢) منصور، خالد، النخبة السودانية وإدمان الفشل، المقالة السادسة، جريدة الحياة اللندنية، ٢٦ يونيو ١٩٩٣.

(٣) أبو عامود، محمد سعد، النظام السوداني من منظور علاقاته مع مصر، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٨، إبريل عام ١٩٩٧، ص ٧٩.

والواقع أن النظام السوداني كان يسعى إلى أهداف أخرى كتوطيد أركانه واكتساب الشرعية الإقليمية والعربية عبر البوابة المصرية، إضافة إلى السعي إلى تخفيف حدة الضغوط الأمريكية التي كانت قد بدأت تطفو على السطح، وخاصة بعد الإجراءات التي اتخذها النظام على المستوى الداخلي من حل الأحزاب والنقابات، واعتقال الزعماء السياسيين والقادة النقابيين، وتوسعه في استخدام أساليب العنف، ومصادرة الصحف، الأمر الذي أثار جماعات حقوق الإنسان والإدارة الأمريكية.

أما حجر الأساس في العلاقات بين البلدين فقد تمثل في محاولة النظام السوداني توظيف العلاقة بين البلدين بما يساعد في حل مشكلة الجنوب، وقد طلب الرئيس السوداني عمر محمد حسن البشير من الرئيس المصري محمد حسني مبارك المساعدة في التوصل إلى حل سلمي لهذه المشكلة. فاستضافت القاهرة وفداً من الحركة الشعبية لتحرير السودان في إطار المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي، بالإضافة إلى وفد من زعماء الأحزاب المعارضة السودانية مما أثار حفيظة المسؤولين السودانيين الذين اعتبروا هذه الاستضافة عاملاً في تسميم العلاقات بين البلدين<sup>(١)</sup>.

وهكذا أخذت العلاقات بين البلدين تتحو منحى جديداً، فالخلاف الأيديولوجي بين النظامين هو الذي يحكم العلاقة التي تمثلت في بروز عدد من المشكلات بينهما، تمثلت في النقاط التالية:

- أزمة أفراد الجماعات الإسلامية المصرية الهاربين إلى السودان، فقد أبلغت الحكومة المصرية السودان في مايو عام ١٩٩٠م عن قلقها البالغ لازدياد أعداد الجماعات الإسلامية المصرية الذين هربوا إلى السودان على شكل لاجئين، واحتضان السودان لهم وتلقبهم تدريباً عسكرياً في معسكرات الجبهة القومية الإسلامية<sup>(٢)</sup>. كما رصدت أجهزة الأمن المصرية مراكز تدريب العناصر الإرهابية في السودان، وتساعدت الأزمة بين البلدين إثر محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس المصري مبارك عند وصوله إلى أديس أبابا لحضور القمة الإفريقية عام ١٩٩٥م والتي ثبت فيها تورط

(١) بدوي حسن، هل تستعيد العلاقات المصرية السودانية سخونتها؟ مجلة اليسار، القاهرة، العدد ١٠،

ديسمبر ١٩٩٠م، ص ٦٨.

(٢) تصريحات د. أسامة الباز مستشار الرئيس المصري لمجلة الوسط، لندن، العدد ٩١، ٢٥ أكتوبر

١٩٩٣، ص ١٨-١٩.

بعض العناصر المرتبطة بالجبهة السودانية الإسلامية، وقد طالبت الحكومة الإثيوبية النظام السوداني بتسليم المتهمين في هذه المحاولة الفاشلة والذين فروا إلى السودان.

- الخلاف الحدودي بين الدولتين حول مثلث حلايب، ففي يوليو / حزيران عام ١٩٩٣م قدمت السودان أربع مذكرات إلى مجلس الأمن بشأن الخلاف الحدودي حول مثلث حلايب.

- التصعيد الحاد في العلاقات من جانب النظام السوداني تجاه مصر المتمثل في ضم مدارس البعثة التعليمية المصرية إلى وزارة التعليم السودانية، وإغلاق فرع جامعة القاهرة في الخرطوم وتحويله إلى جامعة سودانية باسم جامعة النيلين، كما أعادت السلطات السودانية مجموعة من العلماء الأزهريين المصريين إلى القاهرة، وثم الاستيلاء على وزارة الري المصرية في الخرطوم، بالإضافة إلى إعلان الحكومة السودانية حالة التعبئة ضد ما سمي بالتهديدات المصرية في حلايب، وكشف السلطات السودانية مؤامرة لغزو السودان من الخارج بقيادة المعارضة السودانية التي تدعمها مصر تدريجياً، وأخيراً اتهام النظام السوداني لمصر بإفشال مفاوضات أبوجا بين وفد الحكومة السودانية وجون قرنق في أبريل عام ١٩٩٣م<sup>(١)</sup>.

- تلميح الحكومة السودانية بين حين وآخر حول رغبتها في إعادة النظر في اتفاقية مياه النيل المبرمة بين البلدين عام ١٩٥٩م، بحجة أنها مجحفة للسودان، وواقع الأمر يشير إلى أن الأمور تسير على ما يرام في مجال الري وفق الاتفاقية المذكورة، ولكن هذا التلميح بعد نوعاً من الإثارة السياسية والتصعيد بين البلدين.

وهكذا فإن العامل الإيديولوجي المتمثل في وضوح هوية النظام السوداني الأصولية من خلال سيطرة الجبهة القومية الإسلامية على النظام وسعيها إلى فرض نموذجها الفكري على أكثر من مستوى، وهو ما يتعارض مع التوجه المصري، يضيف دافعاً جديداً لافتتعال هذه السلسلة من الأزمات في العلاقات المصرية السودانية<sup>(٢)</sup>.

(١) رسلان هاني، مشكلة حلايب والعلاقات المصرية السودانية، جريدة الأهرام القاهرية، ١٨ يونيو ١٩٩٣م.

(٢) علي حيدر إبراهيم، أزمة الإسلام السياسي، الجبهة الإسلامية القومية في السودان، الإسكندرية، النيل للنشر والتوزيع، ط٤، ١٩٩٢م.

وعلى الرغم من تدهور العلاقات بين البلدين في بعض الفترات، إلا أن السودان يشكل بعداً إستراتيجياً بالنسبة لمصر، وإن العلاقات القائمة بين البلدين قديمة ووثيقة جداً ولا يمكن لأي من البلدين أن يفرط بالآخر، وليس أدلّ على هذا من وجود ثلاثة ملايين سوداني في مصر يعملون ويعيشون دون أي تفرقة بينهم وبين المصريين<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: الخلاف السوداني - الأرتيري:

لعب السودان دوراً كبيراً في مساعدة أرتيريا للحصول على استقلالها، فقد كانت معسكرات جبهة تحرير ارتيريا منبثة في شرق السودان، وكانت الحدود السودانية مفتوحة أمام المقاتلين الأرتيريين طيلة فترة الحرب التي امتدت قرابة ثلاثين عاماً. ولكن هذه العلاقات الحميمة بين الشعبين شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في درجة التوتر بعد حصول ارتيريا على استقلالها.

لقد كان الخلاف في التوجهات السياسية والأيدولوجية واضحاً بين البلدين، الأمر الذي انعكس على علاقاتهما الثنائية، وقد تجاوز الخلاف الأمور السياسية إلى مرحلة الصراع العلني، وهو ما عبرت عنه سلسلة من الأحداث والتفاعلات العدائية، منها:

- تطور الدعم الإرتيري للمعارضة السودانية، وقد بلغ هذا الدعم أقصاه عندما استضافت اسمره اجتماعين لفصائل المعارضة السودانية عامي ١٩٩٥م و ١٩٩٧م، واتهام النظام السوداني أرتيريا بتقديم الدعم اللوجستي والمعنوي لقوات المعارضة السودانية، واتهامها كذلك بالتورط المباشر في زج قوات أرتيرية إلى ساحة القتال بين الحكومة السودانية والمعارضة. هذا وقد بلغ التصعيد أقصاه في مايو/ أيار عام ١٩٩٧م عقب إعلان الرئيس الأرتيري أسياس أفورقي أن القوات الأرتيرية تقاثل إلى جانب المتمردون في شرق السودان، وإعلانه أن القضاء على النظام السوداني بالقوة يشكل هدفاً رئيساً لحكومة، ورغم تأكيد مسؤولين أرتيريين أن تصريحات الرئيس الأرتيري أفورقي قد حرفت، إلا أن الحكومة السودانية اطلعت مجلس الأمن على التدخل الإرتيري المباشر في أراضيها.

وبالمقابل فإن نظام الحكم في السودان قد فعل الشيء نفسه ضد أرتيريا، فقام بدعم المعارضة الإرتيرية سياسياً، بل تعدى الأمر إلى الدعم العسكري، فقد اخترقت مجموعة

(١) أبو عامود، محمد سعد، النظام السوداني من منظور علاقاته مع مصر، مصدر سابق، ص ٨٢.

كبيرة من جماعة "الجهاد الإسلامي الإرتيري" الحدود الإرتيرية من داخل الأراضي السودانية وذلك في شهر مايو/ أيار عام ١٩٩٧م، وجهت ضربة عسكرية من الخلف لإحدى الوحدات العسكرية الإرتيرية الكبيرة ثم انسحبت إلى مواقعها داخل الأراضي السودانية، مما أدى إلى إغلاق الحدود السودانية - الأرتيرية<sup>(١)</sup>.

وكانت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين قد قطعت منذ عام ١٩٩٤م، نتيجة ادعاء ارتيريا بأن النظام السوداني يتدخل في شؤونها الداخلية، ويدعم المعارضة الأرتيرية المتمثلة في جماعة "الجهاد الإسلامي الأرتيري" التي تتخذ من شرق السودان قاعدة لها، وتبع هذا الأمر تسليم الحكومة الأرتيرية مقر السفارة السودانية في أسمره للمعارضة السودانية، كما سمحت ارتيريا لهذه المعارضة بالبحث الإذاعي من العاصمة الأرتيرية لمدة أربع ساعات يومياً.

كما تم كشف النقاب عن وقوع محاولة انقلابية في السودان لقلب نظام الحكم بمعاونة ارتيريا وذلك في شهر آب/ أغسطس عام ١٩٩٦م.

### ثالثاً: الخلاف السوداني - الإثيوبي

لم تشهد العلاقات السودانية - الإثيوبية، عبر مسيرتها الطويلة يوماً من أيام الصفاء والوثام بل كانت على العكس من ذلك مشوبة بالتوتر منذ أمد بعيد، وازداد هذا التوتر حدة في العقد الأخير من القرن العشرين متزامناً مع النظام الجديد في السودان إثر انقلاب عام ١٩٨٩م.

وبما أن كلتا الدولتين تشكلان قوة كبرى في الشرق الإفريقي، فإن محاولة بسط النفوذ والهيمنة على دول شرق إفريقيا يعد أمراً إستراتيجياً للدولتين كليهما، الأمر الذي أدى بدوره إلى إنكفاء روح الصراع بينهما بشكل مستمر، فالتنافس بينهما للقيام بدور إقليمي في الأقاليم الواقعة في شرق إفريقيا أثار صراعاً مستديماً بينهما.

ولا يغيب عن البال الاختلافات الأيديولوجية بين الدولتين، مما أدى إلى جعل السودان يحتضن الحركات الإسلامية الموجودة أولاً على الساحة الإثيوبية، وأهمها "الجبهة

(١) عبد الوهاب، أيمن السيد، الأزمة السودانية، المحددات والقيود، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد

الإسلامية لتحزير أوروميا جاتا"، وهو الإقليم الإثيوبي الذي يضم أكثرية إسلامية ، وقامت السودان كذلك بدعم الجماعات الإسلامية الصومالية وعلى رأسها "الاتحاد الإسلامي الصومالي" الذي قام بشن الهجمات العسكرية على الحدود الإثيوبية كما صرحت إثيوبيا بذلك.

وبالمقابل فإن السودان يتهم إثيوبيا بمساعدة جون قرنق عسكرياً في هجومه على الجيش السوداني في ولاية النيل الأزرق على الحدود الإثيوبية ، ومما لاشك فيه أن إثيوبيا تقوم بمثل هذا العمل للرد على السودان الداعم لمواقف الجبهات الإسلامية في إثيوبيا نفسها، وقد تطور الوضع المتدهور بين البلدين إلى احتكاك عسكري بينهما، فاتهمت إثيوبيا الجيش السوداني بشن هجمات داخل أراضيها في ٢٧ مايو/ أيار عام ١٩٩٦م كما اتهم السودان إثيوبيا بالاعتداء على حدوده الشرقية مما دعاه إلى تقديم مذكرة إلى جامعة الدول العربية لبحث هذا الأمر.

وكانت إثيوبيا قد طالبت بفرض حظر دولي على تصدير السلاح إلى السودان بحجة تهديده للاستقرار الداخلي لإثيوبيا ودعمه لحركات التمرد في دول الجوار، كما دعت إلى تجريد عضوية السودان في منظمة الوحدة الإفريقية مع فرض عقوبات اقتصادية عليه<sup>(١)</sup>.

وجاءت أخيراً محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا عند حضوره مؤتمر قمة الدول الإفريقية عام ١٩٩٥م، واتهام إثيوبيا المباشر للسودان بتدبير هذه المؤامرة، ومطالبة كل من مصر وإثيوبيا تسليم المتورطين في المؤامرة. يضاف إلى هذا أن أحد المتهمين قد غادر السودان متجهاً مع مجموعته إلى الصومال، ومن الطبيعي أن تجد مثل هذه الجماعات المتطرفة مرتعاً لها في دولة بلا حكومة ولا أجهزة أمنية وطنية تحميها من تسلل هذه العناصر كالصومال.

### رابعاً: الخلاف السوداني الأوغندي

كانت العلاقات الثنائية بين البلدين مشوبة بخلافات جانبية بداية، ولكن سرعان ما اتخذت طابعاً عدائياً أدى إلى قطع هذه العلاقات نتيجة للاتهامات المتبادلة بين البلدين، فالسودان يتهم جارتته أوغندا بمساندة قوات جون قرنق عسكرياً، وأوغندا تتهم السودان

(١) عبد الوهاب، أيمن السيد، الأزمة السودانية المحددات والقيود، مرجع سابق، ص ٢٠٠-٢٠١.

بمساعدة الثوار الأوغنديين للإطاحة بنظام الرئيس الأوغندي موسيفيني، وقد تفاقم هذا النزاع إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية وإغلاق السفارة السودانية في أوغندا في ٢٤ أبريل/ نيسان عام ١٩٩٥م.

وتحركات المساعي الدولية لتطويق هذا الخلاف فكانت هنالك الوساطة الإيرانية برعاية الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني، حيث تم التوصل إلى اتفاق بين الفريقين في ٩ سبتمبر/ أيلول عام ١٩٩٦م والذي ينص على إقناع كل من الدولتين بعدم مساعدة القوى المعارضة لكليهما، وأن تتكفل الدولتان بترحيل اللاجئين من الجانبين إلى مسافة تبعد عن الحدود نحو مائة كيلومتر.

ومن هذه المساعي أيضاً ما قام به الرئيس الكيني دانيال أراب موي من ترتيب لقاء بين الزعيمين السوداني عمر البشير والأوغندي موسيفيني بهدف احتواء هذا الخلاف ووقف الاتهامات المتبادلة بين الطرفين والتركيز على تسوية النزاعات الداخلية بينهما.

غير أن العلاقات لم تلبث أن عادت للتوتر مرة أخرى في أغسطس/ آب عام ١٩٩٧م عندما رفضت السلطات الأوغندية السماح لطائرة الرئيس السوداني بالتحليق فوق أراضيها لدى عودته إلى الخرطوم من جولة في جنوب ووسط إفريقيا، وهو الأمر الذي اعتبرته السودان مؤشراً على عداوة أوغندا للسودان، وبشكل خاص بعد مقاطعة الرئيس الأوغندي موسيفيني قمة (الإيجاد) التي عقدت في يوليو/ تموز عام ١٩٩٧م في نيروبي، وقد استمر التوتر بين البلدين عقب اتهام السودان لأوغندا بوجود خبراء عسكريين أجانب وبخاصة من الولايات المتحدة التي تذرعت بأن هؤلاء الخبراء يقومون بتدريب القوات العاملة لحفظ السلام في إفريقيا.

ثم جاءت محاولة الرئيس نيلسون مانديلا رئيس جنوب إفريقيا في ذلك الوقت كمحاولة أخيرة لتسوية هذا النزاع حيث نجحت مساعيه في ترتيب لقاء يضم الرئيسين السوداني والأوغندي بهدف تسوية النزاع القائم بين البلدين واحتوائه مما أدى بالفعل إلى تهدئة الأمور بين البلدين.

## خامساً: العلاقات السودانية - الأمريكية

لم يكن النظام الجديد في السودان المبادر باتخاذ موقف معادٍ للولايات المتحدة بل العكس هو الذي حدث، ففي يوم الانقلاب ٣٠ يونيو/ حزيران عام ١٩٨٩م قالت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان أصدرته تعليقاً على الانقلاب أنها تأسف للإطاحة بحكومة منتخبة انتخاباً ديمقراطياً.

وقد اتخذ النظام الجديد من السعي لإيجاد حل للحرب الأهلية مجالاً لتطوير علاقته مع الولايات المتحدة، وقال الرئيس البشير إن هدفه الرئيس هو تسوية الحرب الأهلية، ولكنه في الوقت نفسه لم يسقط الخيار العسكري، فقد قدم النظام الجديد بعد ثلاثة أيام من الانقلاب برنامجاً جديداً للتجنيد من أجل توسيع الجيش وتطويره وتسليحه. وبعد يوم واحد أعلن البشير الهدنة من طرف واحد لمدة شهر مع العفو عن كل شخص يلقي سلاحه من المتمردين.

أما على المستوى الأمريكي فقد أخذت الولايات المتحدة تتحرك من أجل إيجاد تسوية للحرب الأهلية في السودان، فقد دعت زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان جون قرنق لزيارة الولايات المتحدة في ٤ يونيو/ حزيران عام ١٩٨٩م فاجتمع مع الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر الذي بدأ وساطة خلال زيارته لإثيوبيا والسودان، وقد اجتمع قرنق مع مسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية وأعضاء في الكونغرس.

وتجاوبت الحكومة السودانية الجديدة مع جهود الوساطة الأمريكية ووافقت على الدخول في محادثات سلام مع الجيش الشعبي والتي بدأت في أديس أبابا يوم ١٩ أغسطس/ آب عام ١٩٨٩م ثم في العاصمة الكينية نيروبي في ٣ ديسمبر/ كانون الأول من العام ذاته. وقد أعلن الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر موافقة السودان على استئناف الرحلات الجوية لتقديم معونات غذائية للمناطق الجنوبية التي تضررت بسبب الحرب، ولكن هذه المحادثات انهارت بعد يومين من بدئها لإعلان الخرطوم تمسكها بتطبيق الشريعة الإسلامية.

وتوترت العلاقات بين واشنطن والخرطوم بعد فشل المحادثات، وبسبب الموقف الأمريكي من النظام الجديد، فأوقفت الحكومة الأمريكية المساعدات العسكرية والاقتصادية للسودان، ثم جاءت أزمة الخليج وانحياز السودان للنظام العراقي لتقضي على أية فرصة

للتقارب مع واشنطن، وأخيراً وفي منتصف شهر فبراير عام ١٩٩١م أغلقت الحكومة الأمريكية سفارتها في الخرطوم معللة ذلك بخوفها من تعرضها لهجوم إرهابي بسبب حرب الخليج<sup>(١)</sup>.

وقد ردت الخرطوم على هذا الموقف الأمريكي بترحيل مراسل وكالة رويترز للقاهرة بعد احتجازه لمدة ثلاثة أسابيع، كما ألقت القبض على مراسل جريدة فايننشال تايمز بتهمة التجسس وإثارة الفتنة.

حاولت الخرطوم بعد ذلك تهدئة الأوضاع وبخاصة حول قضية الإغاثة فقد وافقت السودان على مبادرة السلام التي تقدمت بها منظمة الوحدة الإفريقية، ولكن هذه الموافقة لم تصنع شيئاً، فقد قرر برنامج الغذاء العالمي ومنظمة اليونسيف التابعان للأمم المتحدة وقف المساعدات المقدمة للجنوب السوداني وذلك بسبب تزايد أعمال القتال التي تعرقل جهود الإغاثة.

كما مثلت قضية انتهاك حقوق الإنسان نقطة خلاف أخرى في العلاقات السودانية الأمريكية بشكل خاص. وركزت تقارير المنظمات الدولية على الانتهاكات التي تمارسها الميليشيات شبه الرسمية ضد زعماء سكان جبال النوبة والطبقة المتعلمة بينهم، وقد رفضت السودان هذه التقارير جملة وتفصيلاً.

وأضافت القائمة الأمريكية التي جعلت السودان من الدول التي ترعى الإرهاب في ١٨ أغسطس/ آب عام ١٩٩٣م تعقيداً آخر للعلاقات السودانية الأمريكية، وبذلك تراجعت المساعدات الأمريكية للسودان إلى أدنى مستوى لها<sup>(٢)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى وجود تباين في الاتجاهات إزاء السودان داخل الإدارة الأمريكية وذلك حول أسلوب التعامل، فهناك تيار يدعو إلى ضرورة الإبقاء على النظام السوداني الحالي باعتبار أن سقوطه سيؤدي إلى تقسيم السودان إلى عدة دويلات، ويدعو هذا التيار إلى تبني سياسة الحوار مع النظام بهدف ترشيد سلوكه وإصلاح مساره.

(١) راضي أشرف، إدارة العلاقات السودانية الغربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٨، أبريل/ نيسان عام ١٩٩٧م، ص ١١٥.

(٢) leftgure , jeffrey a., "globalism and regionalism: u.s. arms transfers to sudan" armed forces and society, vol. 17 no.2, 1991 pp.219-220.

أما الاتجاه الثاني فيرى أن إسقاط النظام هو وحده الكفيل بإنهاء الأزمات في السودان وفي منطقة القرن الإفريقي ، ويطالب هذا التيار بتطبيق حظر دولي على تصدير السلاح للسودان وتقديم مساعدات مالية لدول الجوار لمواجهة التهديدات السودانية.

وبناء على ذلك يمكن القول إن انتهاج الإدارة الأمريكية سياسة جديدة تجاه السودان مرتتهن إلى حد كبير بمدى تغيير معادلة القوى، وقدرة النظام السوداني على إظهار قدر أكبر من المرونة في توجهاته السياسية ومدى توافقها مع الرؤية الأمريكية للمنطقة<sup>(١)</sup>.

(١) عبد الوهاب أيمن السيد، الأزمة السودانية المحددات والقيود، مرجع سابق ص ٢٠٢.

## المبحث الثاني

### السياسة الإسرائيلية في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر

#### خلفية تاريخية:

لم يكن قيام دولة إسرائيل في ١٥ مايو عام ١٩٤٨م، هو البداية الأولى في نسيج العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، وإنما يرجع ذلك إلى الوراء، إلى الزمن الذي سبق قيام دولة إسرائيل، فقد برزت أفريقيا كأولوية في جدول أعمال رواد المشروع الصهيوني وفي مقدمتهم ثيودور هرتزل وحايم وايزمن، إذ كانت هناك مداورات جدية قبل انعقاد مؤتمر بازل عام ١٨٩٧م لإقامة دولة يهودية في أوغندا إلى جانب فلسطين والأرجنتين كخيارين آخرين، هذا، فضلاً عن وجود جاليات يهودية ملحوظة على امتداد القارة الأفريقية في جنوب أفريقيا ونيجيريا وزائير وموزمبيق وإثيوبيا. ولكن نقطة الانطلاق الرسمية للعلاقات الإفريقية - الإسرائيلية بما فيها القرن الإفريقي كانت منذ عام ١٩٤٨م، ويمكن القول إن العلاقات الإسرائيلية مع الدول الإفريقية عموماً وبالقرن الإفريقي خصوصاً قد مرت في ثلاث مراحل، وعلى النحو التالي:

#### المرحلة الأولى بين عامي ١٩٤٨ - ١٩٦٧

ترتبط بداية هذه المرحلة بقيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م فقد أخذت إسرائيل تنظر نظرة عميقة إلى ما يكفل لها أمنها في كافة المجالات، وكانت منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر على رأس الإستراتيجية الإسرائيلية لأنها متنفس الجهة الشرقية التي كانت محصورة من دول الطوق العربية، فأتجهت إلى إفريقيا التي تعد قارة بكرة اقتصادياً، وتستطيع بما لديها من تكنولوجيا أن تنفذ إلى تلك الدول الموجودة على أرض القارة السوداء. وليس غريباً أن نجد تأييداً إفريقياً لقيام دولة إسرائيل قبل قيامها، وقد جسد هذا التأييد كل من ليبيريا وأثيوبيا، فوافقت ليبيريا على مشروع التقسيم الذي عرض في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧م، كما أنها هي الدولة الإفريقية الأولى التي تعترف بالدولة العبرية وتقيم معها علاقات دبلوماسية أدت إلى عقد معاهدة صداقة وتعاون إضافة إلى تبادل الزيارات الرسمية بين المسؤولين في البلدين.

أما أثيوبيا فكانت الدولة الإفريقية الثانية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وحاولت إسرائيل - عن طريق إثيوبيا - الدخول إلى القرن الإفريقي مستغلة ما بين البلدين من تفاهم وحسن علاقات، ومستغلة كذلك موقع إثيوبيا على البحر الأحمر (لأن أرتيريا كانت في ذلك التاريخ جزءاً من الدولة الإثيوبية).

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل حاولت في هذه الفترة تكثيف وجودها الإفريقي، وبحلول عام ١٩٦٧م كان لإسرائيل ٣٢ بعثة دبلوماسية في دول أفريقيا، منها ٣٠ بعثة على مستوى سفارة، واثنان على مستوى قنصلي.

كما شهدت هذه المرحلة تبادلاً للزيارات الرسمية من كلا الجانبين الإفريقي والإسرائيلي، فقد قامت وزيرة خارجية إسرائيل جولدا مائير في الفترة من عام ١٩٥٨-١٩٦٣م بزيارة ما يزيد عن ٥ دول إفريقية، كما قام رئيس دولة إسرائيل إسحاق بن زفي عام ١٩٦٢م بزيارة ٥ دول إفريقية.

ولا شك في أن إسرائيل، من خلال علاقاتها المكثفة مع الدول الإفريقية، تسعى لتحقيق عدة أهداف، والهدف الرئيس في هذا المجال هو الحصول على اعترافات إفريقية من أجل تعزيز شرعية وجود إسرائيل سياسياً وقانونياً، يضاف إلى هذا حشد مزيد من الدول الإفريقية للوقوف في وجه عبد الناصر بعد قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢م، وفيه وقوف أيضاً للدور السوفيتي في إفريقيا، حيث كانت مصر، بحكم علاقاتها الوثيقة مع الاتحاد السوفيتي، منفذاً مهماً للاتحاد السوفيتي ينفذ من خلاله إلى قلب أفريقيا.

وهكذا نرى أن هذه المرحلة التاريخية للعلاقات الإفريقية الإسرائيلية قد شهدت تطوراً إيجابياً في صالح الدولة العبرية من خلال تزايد الاعترافات الإفريقية بدولة إسرائيل<sup>(١)</sup>.

### المرحلة الثانية ١٩٦٧-١٩٧٧م:

جاءت هذه المرحلة على عكس المرحلة السابقة، فقد شهدت تدهوراً بالغاً في العلاقات الإفريقية - الإسرائيلية، وترجع إلى أسباب عديدة أهمها قيام إسرائيل باحتلال

(١) خلاف، هاني: العلاقات الأفرو-إسرائيلية بين الأهداف والمصالح، مجلة السياسة الدولية القاهرة،

الأراضي العربية في حزيران عام ١٩٦٧م، ورغم أن هذا العام قد شهد ذروة النشاط الإسرائيلي في إفريقيا إلا أنه كان بداية التدهور الفعلي في العلاقات.

إن هذا الاحتلال الذي قامت به إسرائيل لأجزاء من أراضي بعض الدول العربية أعاد إلى أذهان الأفارقة كابوس الاحتلال والاستعمار وما يمثلانه من عقدة تاريخية لهذه القارة، وهكذا نرى أن الكتلة الإفريقية - العربية استطاعت الوقوف ضد العدوان الإسرائيلي مع المطالبة بالانسحاب الفوري والكلّي من كافة الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧م، لاسيما أرض سيناء التي تعتبر جزءاً من الأراضي الإفريقية، كما أن تبني إسرائيل سياسة المعايير المزدوجة مع بعض الدول الإفريقية أدى إلى مزيد من التدهور في العلاقات، ونستذكر موقف إسرائيل من النظام العنصري في جنوب إفريقيا حيث كانت تتظاهر بعدم رضاها عن سياسة التمييز العنصري من أجل إرضاء أصدقائها الأفارقة، في الوقت الذي احتلت فيه جنوب إفريقيا المرتبة الأولى في التبادل التجاري مع إسرائيل.

وفي الوقت نفسه أدى التقارب العربي الإفريقي الملحوظ في هذه الفترة إلى مزيد من تقليص العلاقات الإسرائيلية بإفريقيا، حيث أبدى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر اهتماماً ملحوظاً بالقارة الإفريقية في محاولة منه لعزل إسرائيل وإبعادها عن القارة، فأقامت الدول العربية مجتمعة علاقات دبلوماسية مع ٢٢ دولة إفريقية من الدول ٣٥ التي تقيم علاقات مع إسرائيل، كما قامت جامعة الدول العربية بافتتاح عدة مكاتب لها في شرق وجنوب إفريقيا. وكان التقارب العربي - الإفريقي أثره الواضح في موقفين مهمين عامي ١٩٧٣م و ١٩٧٥م.

ففي عام ١٩٧٣ وأثر اندلاع حرب أكتوبر/ تشرين الأول، دعمت الدول الإفريقية الدول العربية، وقامت منظمة الوحدة الإفريقية في ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩٧٣م بإصدار قرار دعت فيه جميع الدول الأعضاء في المنظمة إلى فرض حظر اقتصادي كامل على إسرائيل، ودعا البيان كذلك إلى إقامة علاقات وثيقة للتعاون بين أعضاء المنظمة والجامعة العربية، وقد أدى هذا القرار إلى شلل تام في العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، وأعاد إسرائيل إلى نقطة البداية.

أما في عام ١٩٧٥م فقد استطاعت الكتلة الإفريقية العربية أن تعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار تم إصداره بالفعل يوم ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩٧٥م، وصف الصهيونية بأنها نوع من العنصرية وعرف هذا القرار الشهير باسم: zionism is racism resolution<sup>(١)</sup>، وكان لهذا القرار أثره البالغ على إسرائيل واعتبر هزيمة دبلوماسية قاسية لها، أدى إلى عزلها دولياً وتشويه صورتها في المجتمع الدولي بما في ذلك الدول الإفريقية.

### المرحلة الثالثة بين عامي ١٩٧٧م - ١٩٨٩م.

اعتبرت زيادة الرئيس المصري أنور السادات التاريخية للقدس في نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩٧٧م، نقطة محورية في تقارب الجانبين الإفريقي والإسرائيلي، فزيارة السادات للقدس والتفاوض في كامب دافيد والتوقيع على معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٩م مهدت الطريق للانفتاح مرة أخرى في العلاقات، وقد شهد العقد قبل الأخير من القرن العشرين مرحلة إعادة بناء وتشكيل هذه العلاقات حتى استطاعت إسرائيل بحلول عام ١٩٨٩م، أن تعيد علاقاتها مع ٨ دول إفريقية، وهكذا نرى أن المعاهدة المصرية الإسرائيلية قد أزالت الحرج عن إفريقيا في تقاربها مع إسرائيل، واعتبرت الدول الإفريقية انسحاب إسرائيل من سيناء مفتاح التطبيع، فقد أتاح تطبيع العلاقات لإسرائيل أن تحسن صورتها لدى الدول الإفريقية.

هذه إطلالة تاريخية للعلاقات الإفريقية - الإسرائيلية بشكل عام، أما العلاقة مع القرن الإفريقي ومنطقة البحر الأحمر فهذا ما سيكشف النقاب عنه في السطور التالية:

ظلت سياسة إسرائيل في القرن الإفريقي امتداداً لسياستها في البحر الأحمر الرامية لإنشاء "عمق استراتيجي" خاص بها في المنطقة، لذلك بدأت السياسة الإسرائيلية واستراتيجيتها حيال البحر الأحمر عام ١٩٤٩م بعد تأسيس الوجود الإسرائيلي في خليج العقبة وبهدف الاتصال مع العالم الخارجي عن طريق البحر الأحمر. ولتحقيق ذلك الهدف، بدأت إسرائيل بتأسيس وجود لها على البحر الأحمر بغية استخدامه لتحقيق مصالحها العسكرية والاقتصادية والسياسية، لتكون الخطوة التالية هي السيطرة على البحر

(١) خلاف، هاني: العلاقات الأفرو - إسرائيلية بين الأهداف والمعالج. مرجع سابق، ص ٢٠٠.

الأحمر ذاته، فبدأت باحتلال الأراضي العربية في الجزء الشمالي، واحتلال الجزر الواقعة في الجزء الجنوبي للمنطقة.

لهذا يرتبط الاندفاع الرئيس لاهتمام إسرائيل بالبحر الأحمر، بسياساتها التوسعية والتسلطية من ناحية، وبمواجهتها الإستراتيجية العربية من ناحية أخرى، كل ذلك في سبيل تأمين حريتها في الملاحة التي ترتبط مباشرة بالأمن الإسرائيلي.

وفي إطار المنظور الإسرائيلي، فالبحر الأحمر ممر مائي دولي ينبغي أن يظل مفتوحاً لسفن الدول جميعها بما فيها إسرائيل. وهذا هو المحور الذي يوليه الإسرائيليون اهتماماً عميقاً، وهم يقولون إنه لا حق للعرب في السيطرة، أو في تقييد حرية ملاحاة أي دولة في البحر الأحمر. إن إسرائيل تخشى فعلاً أن ينجح العرب في تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، ليفرضوا بعد ذلك حصاراً على السفن الإسرائيلية، وقد تصاعدت مخاوف إسرائيل من هذا الاحتمال في عامي ١٩٦٧م و ١٩٧٣م عندما أغلق العرب بالفعل مضائق تيران وباب المنذب على التوالي. لهذا فإسرائيل على استعداد لمساندة جهود أي دولة تعارض تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، تماماً كما ساعدت إثيوبيا في صراعها ضد الإرتيرين والصوماليين. ويتسم البحر الأحمر والقرن الأفريقي بأهمية حيوية وإستراتيجية بالنسبة لإسرائيل ونظراً لهذه الأهمية فقد اتبعت إسرائيل باستمرار ثلاثة أنماط متداخلة من العمل لتحقيق سيطرتها على هذه المنطقة وهي<sup>(١)</sup>:

- تدعيم القوات المسلحة الإسرائيلية، البرية والبحرية والجوية.
- إنشاء علاقات ودية سياسية ودبلوماسية مع إثيوبيا.
- استغلال جزر البحر الأحمر في خدمة الاستراتيجية الإسرائيلية.

وفي ضوء الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر، فإن إسرائيل أولت أهمية للقرن الأفريقي، ومن هنا أنشأت صلات وثيقة مع إثيوبيا على الأصعدة الاقتصادية والعسكرية بغية تعزيز وضعها الإستراتيجي في البحر الأحمر.

ولتحقيق إستراتيجيتها في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، سعت إسرائيل نحو الأهداف الاستراتيجية الآتية:

(١) محمود، عبد النافع: "الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر ومحاولات إرساء النفوذ الصهيوني فيه"

أولاً: توسيع الوجود العسكري الإسرائيلي وترسيخه وتأمين مصالح إسرائيل بما يُتيح لها إمكانات الهجوم المباشر على العرب في باب المنذب.

ثانياً: إيجاد "عمق استراتيجي" في البحر الأحمر يتيح لإسرائيل رصد أي نشاط عسكري عربي في المنطقة.

ثالثاً: استخدام التفوق الإسرائيلي لكسر أي حصار عربي في المستقبل ضد قوات إسرائيل وسفنها في البحر الأحمر وبخاصة في حالة مواجهة عربية إسرائيلية.

رابعاً: ضمان الاتصال والأمن للخطوط البحرية العسكرية والمدنية الإسرائيلية بين المحيط الهندي والبحر المتوسط عن طريق البحر الأحمر والطرق البرية من إيلات (أم رشرش) إلى حيفا وعسقلان.

خامساً: كسر دائرة العزلة المفروضة بوساطة الحصار العربي الاقتصادي والدبلوماسي على إسرائيل.

سادساً: تأمين حرية تجارة إسرائيل الخارجية مع البلدان الأفرو-أسيوية عن طريق الحفاظ على حرية التجارة في المنطقة<sup>(١)</sup>.

وإذا أخذنا في الاعتبار الموقع السياسي والجغرافي لإسرائيل، فإن مواصلاتها البحرية تشكل في الغالب الشريان الرئيس الذي يزود إسرائيل بالموارد اللازمة لاحتياجاتها الاقتصادية والعسكرية. وفي سبيل تدعيم المصالح الاستراتيجية لإسرائيل مع تسوية سياساتها التوسعية في البحر الأحمر، يدعى الإسرائيليون أن ثمة وشائج تاريخية ودينية تربطهم بالبحر الأحمر.

وعندما خضعت فلسطين للسيطرة اليهودية عام ١٩٤٨م، نشأ لدى إسرائيل اهتمام جديد بالنقب التي تطل على خليج العقبة. وعندما أوصت لجنة بيل عام ١٩٣٧م بتقسيم فلسطين، مقترحة أن ينال اليهود الأراضي التي كانوا يشكلون الغالبية فيها، بدأ بن غورين - كما يقول في كتاباته - يشجع اليهود على استيطان النقب وتأسيس غالبية يهودية هناك بغية الاحتفاظ بها عند أي تقسيم في المستقبل. وفي عام ١٩٤٧م مارست الزعامة

(١) محمود، عبد النافع: "الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر ومحاولات إرساء النفوذ الصهيوني".

اليهودية الضغوط على المسؤولين الأمريكيين بغية إدخال النقب ضمن الدولة اليهودية المرتقبة<sup>(١)</sup>.

ومع احتلال إيلات (أم رشرش)، تطورت سياسات إسرائيلية جديدة حيال البحر الأحمر وفي هذا الإطار، جاءت النظرة إلى إقامة منفذ على البحر الأحمر، من جانب بن غوريون بالذات بوصفه أمراً ذا أهمية اقتصادية لإسرائيل. وأشار إلى أن الإسرائيليين يتطلعون نحو الجنوب، وبسبب الأهمية الإستراتيجية لسيناء، ولأن حرية الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر كانت قضية أساسية ضمن الصراع العربي - الإسرائيلي، فقد قامت إسرائيل بالتعاون والتنسيق مع فرنسا و بريطانيا بالهجوم على مصر في أكتوبر عام ١٩٥٦م واحتلال سيناء مُحطمة بهذا القيود التي كانت مصر قد فرضتها على سفنها في منطقة مضائق تيران - خليج العقبة. ثم انسحبت القوات الإسرائيلية في ٧ آذار عام ١٩٥٧م بعد ضمان حريتها في الملاحة خلال مضائق تيران ، وتم وضع وحدات من قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ لتأمين حرية الملاحة الإسرائيلية في مضائق تيران، ومنذ فتح مضائق تيران بقيت التجارة البحرية الإسرائيلية عن طريق البحر الأحمر في ازدياد، كما ازدادت علاقات إسرائيل مع بعض دول القرن الإفريقي وخاصة أثيوبيا، ومع منطقة اليمن الجنوبي عندما كانت تحت الحكم البريطاني وحتى استقلال اليمن الجنوبي<sup>(٢)</sup>؛ وذلك لتأمين السيطرة الإسرائيلية على باب المنذب.

ولتأمين حلقة الوصل الرئيسة بالنسبة لإسرائيل وهي البحر الأحمر، بدأت إسرائيل بتعزيز بحريتها، وخاصة بعد إغراق مدمرتها " إيلات " على يد البحرية المصرية في ٢١ تشرين الأول عام ١٩٧٦م و باشرت إسرائيل بوضع إستراتيجية بحرية جديدة اتخذت الاتجاهات الآتية:

- زيادة عدد زوارقها البحرية وإمدادها بصواريخ غابرييل.
- الاعتماد على الصناعة الإسرائيلية لإنتاج المعدات العسكرية البحرية المطلوبة.

(١) السلطان، عبد الله عبد المحسن " البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي، التنافس بين

إسرائيليين. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية-١٩٨٨ ص ١٩٢-١٩٣.

(٢) نعاة، محمود. إسرائيل . والبحر الأحمر . القاهرة . مكتبة - الخانجي ، ١٩٧٤ ، ص ٢٦.

- الحصول على غواصات من بريطانيا ثلاثم قدرات إسرائيلية وعملياتها الحربية في المستقبل.

- تطوير أفراد الضفادع البشرية وإمدادهم بالتدريب والأسلحة.

- تزويد قواتها البحرية بمختلف أنواع الطائرات الخاصة للاستطلاع والتغطية الجوية أو مهاجمة الأهداف أو إنقاذ القوات البحرية خلال الهجوم عليها<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٩٧١م أطلقت النار على ناقلة النفط كورال سي عند باب المنذب من قبل زورق بحري رداً على الوجود العسكري الإسرائيلي في الجزء الجنوبي للبحر الأحمر وبخاصة في الجزر الإرتيرية. ومن أجل حماية ملاحتها في باب المنذب، احتلت إسرائيل بعض الجزر الصغيرة ذات الموقع الاستراتيجي في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر، مشكلة تحدياً مباشراً للدول العربية وقد انزعجت إسرائيل من الطروحات العربية في البحر الأحمر عام ١٩٧٧م، وأدت خسارة إسرائيل للنفط الإيراني، ثم معاهدة السلام التي عقدها مع مصر عام ١٩٧٩م، إلى تعديل السياسة الإسرائيلية في البحر الأحمر. وجاء انقطاع النفط الإيراني ليقفل من أهمية أنابيب النفط الإسرائيلية الممتدة من إيلات (أم رشرش) إلى موانئها على البحر الأبيض المتوسط. أما المعاهدة المصرية - الإسرائيلية فقد جاءت بدورها لتعترف بحرية إسرائيل في الملاحة في خليج العقبة ومضائق تيران وقناة السويس كما أدت إلى تحييد مصر ولو مؤقتاً في صراع إسرائيل مع الدول العربية.

(١) السلطان، عبد الله المحسن. البحر الأحمر والصراع العربي - الإسرائيلي، التنافس بين

إستراتيجيتين مرجع سابق، ص ١٩٧.

## المبحث الثالث

### مبادئ الإستراتيجية الإسرائيلية في تغلغلها بمنطقة القرن الإفريقي

قيل الخوض في الحديث عن مبادئ السياسة الإسرائيلية في القرن الإفريقي، يجدر بنا أن نلقي الضوء على هذه المبادئ تجاه إفريقيا بشكل عام، فإن القرن الإفريقي جزء من هذه القارة التي ترنو إليها الدولة العبرية. وعليه فيمكن تقسيم هذه المقدمة وفق ما يلي:

#### أولاً: المصالح الإسرائيلية في إفريقيا، وتمثلت فيما يلي:

المصالح السياسية، وتتصب في اكتساب عنصر الشرعية السياسية والاعتراف القانوني بالدولة اليهودية من قبل الدول الإفريقية، لأن امتناع الدول الإفريقية عن الاعتراف بإسرائيل يعني التشكيك في شرعية وجودها.

ومن جانب آخر، فإن إسرائيل تهدف إلى محاولة التأثير على الأصوات الإفريقية بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من أجل تأييد الكيان الإسرائيلي وتدعيم مركزها الدولي، فهي تشكل ٣٢% من إجمالي أصوات أعضاء الأمم المتحدة.

المصالح الأمنية والإستراتيجية، تنتبه المؤسسات الإسرائيلية إلى المصلحة الأمنية لإسرائيل في تقاربها مع بعض الدول الإفريقية المحورية، فالاهتمام الأمني بالقارة الإفريقية لا ينبع فقط من كونها قريبة جغرافياً من إسرائيل، وإنما من أجل تحقيق بعض المصالح الإستراتيجية التي تتعلق بتهدد الأمن القومي العربي بصفة عامة والأمن القومي المصري بصفة خاصة. ولذلك أولت إسرائيل اهتماماً خاصاً لتعزيز علاقاتها الأمنية مع دول شرق إفريقيا لاسيما إثيوبيا وارتيريا وجيبوتي وأوغندا.

وقد استهدفت إسرائيل من هذا التحرك منع السيطرة العربية على باب المنذب الذي تعده إسرائيل الشريان الحيوي لتحركاتها الملاحية من آسيا وإفريقيا وإليهما.

وبالإضافة إلى هذا، فإن دول حوض النيل تمثل إحدى المصالح الأمنية الكبرى لإسرائيل، فإستراتيجية إسرائيل تتركز حول الالتفاف على هذه الدول (إثيوبيا وأوغندا وكينيا

وارتيريا و راوندا والكونغو)، وتسعى من خلالها إلى تهديد أمن الدول العربية المعتمدة على نهر النيل وهي مصر والسودان.

المصالح الاقتصادية: تتمتع القارة الإفريقية من المنظور الإسرائيلي بفرص هائلة لتنمية الاقتصاد الإسرائيلي، فهي سوق ضخمة يساعد على زيادة الصادرات الإسرائيلية لإفريقيا. وفتح الأسواق الإفريقية أمام المنتجات الإسرائيلية ومن ثم منافسة المنتجات العربية. كما تخلق القارة الإفريقية فرصاً عديدة لزيادة الاستثمارات الإسرائيلية التي توفر فرص عمل للشباب الإفريقي.

كما تستغل إسرائيل القارة في الحصول على المواد الخام والمواد الأولية وعناصر الطاقة للاستفادة منها في صناعاتها المحلية المختلفة.

وقد أشار الكتاب الرسمي الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية لعام ١٩٩٩م إلى أن حجم الصادرات الإسرائيلية لإفريقيا وصل إلى ٤٧٨ مليون دولار في حين بلغت الواردات ٣٥٥ مليون دولار<sup>(١)</sup>.

### **ثانياً: المصالح الأفريقية في إسرائيل - وتمثلت في الأمور التالية:**

إسرائيل بوابة للعالم الغربي: تتمتع إسرائيل بشراكة قوية وتحالف إستراتيجي مع الولايات المتحدة وأوروبا، وبالتالي فإن تعزيز العلاقات الإفريقية مع إسرائيل من شأنه أن يعزز مكانة إفريقيا لدى السياسة الخارجية الأمريكية بشكل خاص، ويدل على هذا ما قام به الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون من زيارة العديد من الدول الإفريقية في صيف عام ١٩٩٨م.

التعاون في المجال العسكري والأمني: إن التقارب الإسرائيلي - الإفريقي يعد مصلحة مهمة للدول الإفريقية من الجانبين العسكري والأمني، حيث تقوم إسرائيل بتقديم المساعدة في مجال صناعة الأسلحة وتوفير الخبرات في مجال التدريب العسكري للأنظمة الإفريقية.

الضغط على العالم العربي: إن مجرد التلويح بتطبيع العلاقات الإفريقية مع إسرائيل من شأنه أن يمثل عاملاً ضاغطاً على العالم العربي من أجل زيادة مساعداته ومعوناته للقرارة

(١) خلاف، هاني: العلاقات الأفرو - إسرائيلية بين الأهداف والمصالح، مرجع سابق ص ٢٠٢.

الإفريقية، وإجباره على الوفاء بوعوده المالية وبالالتزاماته في توفير الاحتياجات النفطية لإفريقيا، هذا من ناحية المبادئ الإستراتيجية الإسرائيلية في الدول الإفريقية، أما في دول القرن الإفريقي فيمكن بسطها في الصفحات التالية:

إن الشاغل الأكبر لإسرائيل منذ عام ١٩٥٧م يتمثل في التغير الإقليمي الذي كان يتم في البحر الأحمر، ولا سيما في منطقة القرن الإفريقي، الأمر الذي يتعارض مع أهداف إسرائيل الإستراتيجية، ويتسم القرن الإفريقي المطل على جزء مهم من البحر الأحمر بأهمية إستراتيجية بالنسبة لإسرائيل.

ظلت سياسة إسرائيل في القرن الإفريقي امتداداً لسياستها في البحر الأحمر الرامية إلى إنشاء "عمق استراتيجي" خاص بها في المنطقة، لذلك باشرت جهوداً مكثفة منذ العام ١٩٥٧م لتعزيز علاقاتها مع دول القرن الإفريقي التي تملك منفذاً (أرتيريا) حيوياً على البحر الأحمر. وفيها تتمثل مصالح إسرائيل الكبرى في القرن الإفريقي لتأمين وصولها إلى آسيا وإفريقيا عن طريق البحر الأحمر، فقد ساندت سيطرة أثيوبيا على أرتيريا منذ عام ١٩٥٢م عندما أعلن موسى دايان "أن أمن أثيوبيا وسلامتها يشكلان ضماناً لإسرائيل"<sup>(١)</sup>.

ولا يمكن اعتبار التحرك الإسرائيلي في منطقة القرن الإفريقي بأي حال من الأحوال منفصلاً عن الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه البحر الأحمر، بل يمكن اعتباره جزءاً مكملاً ورئيساً في هذه الإستراتيجية. وتشكل إفريقيا بصفة عامة، ومنطقة القرن الإفريقي بصفة خاصة، حلقة رئيسية في إطار الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه البحر الأحمر، حيث اكتسب القرن الإفريقي أهميته بالنسبة لإسرائيل نظراً إلى التصاقه بالبحر الأحمر، وإطلاله على المنافذ الجنوبية له، وقد كانت أبعاد التحرك الإسرائيلي في هذه المنطقة محكومة بإستراتيجية واضحة، عبر عنها بن غوريون بقوله: "لو تمكنا من السيطرة على مواقع هامة في البحر الأحمر، فإننا سنتمكن من مواجهة سور الحصار العربي، بل والانتقال إلى محاولة الانقضاء عليه".

وتبرز هذه المقولة، منطلقات ومبادئ الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه البحر الأحمر بصفة عامة ومنطقة القرن الإفريقي بصفة خاصة، وهي مبادئ تستند في أحد أهم

(١) سالم، علاء: "إسرائيل والقرن الإفريقي". مرجع سابق. ص ١٤٨.

محدداتها إلى إبراك القادة الإسرائيليين، منذ البداية، لموقع المنطقة الجغرافي غير المستقر، ومن خلال النظريات الجيو- سياسية التي تركز على أهمية الموقع الجغرافي وضرورة التحكم في المواقع المطلّة على البحار، حتى لا تتعرض للضغوط الاقتصادية والسياسية. واهم هذه المبادئ هي:

**المبدأ الإستراتيجي:** ويتمثل في ضرورات الأمن الإسرائيلي، ويركز هذا المبدأ على أهمية السيطرة على ممرات ومنافذ البحر الأحمر، أو على الأقل منع أي قوة معادية لإسرائيل من السيطرة على هذه الممرات والمنافذ، وبالتالي حصار إسرائيل وخنقها. ويؤكد بن جوريون ذلك بقوله: "إن سيطرة إسرائيل على نقاط البحر الأحمر ستكون ذات أهمية قصوى، لأن هذه النقاط ستساعد على التملص من أية محاولات لحصارها وتطويقها، كما ستشكل، في ذلك الوقت قاعدة انطلاق عسكري لمهاجمة أعدائها في عقر دارهم قبل أن يبادروا إلى مهاجمتها".

**المبدأ الاقتصادي:** فالبحر الأحمر بالنسبة لإسرائيل ممر للملاحة الإسرائيلية تجاه شرق أفريقيا وآسيا، كما أنه يحمل منها تجارتها إلى الخارج، وينقل أليها وارداتها الاقتصادية. ويدل على هذا أن معظم واردات إسرائيل من النفط كانت تأتيها من إيران عبر البحر الأحمر قبل الثورة الإسلامية في إيران.

ومن خلال هذين المبدأين حددت إسرائيل أهدافها الإستراتيجية في البحر الأحمر، ولذا، فإن البحر الأحمر، وفق المنظور الإسرائيلي هو ممر دولي ينبغي أن يظل هدفاً يوليه الإسرائيليون اهتماماً عميقاً، حيث يؤكدون انه لا حق للعرب في السيطرة، أو في تقييد حرية الملاحة لأية دولة في البحر الأحمر. وان إسرائيل تخشى أن ينجح العرب في تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، ومن ثم يفرضون حصاراً على السفن الإسرائيلية<sup>(١)</sup>.

ويتسم البحر الأحمر، بما في ذلك القرن الأفريقي، بأهمية حيوية وإستراتيجية لإسرائيل، وعليه فقد اتبعت إسرائيل دوماً ثلاثة أنماط متداخلة من التحرك والعمل على تحقيق سيطرتها على البحر الأحمر، وهي: تدعيم قواتها المسلحة، زيادة تكثيف منظوماتها

(١) انظر في هذا الإطار:

الاستيطانية في النقب وشمال ميناء إيلات، إنشاء علاقات ودية سياسية ودبلوماسية وعسكرية مع أثيوبيا وباقي دول القرن الأفريقي واستغلال جزر البحر الأحمر، بالأخص جزر دهلك، فاطمة أو حالب، ودوميرا، التي كانت تتبع أثيوبيا في السابق، وحالياً، تحت السيادة الإرتيرية. وتشكل السواحل الأرتيرية نحو ٤٢٥ ميلاً، أي ما يعادل ١٥,٦ % من طول سواحل في البحر الأحمر البالغة ٢٩٦٩ ميلاً. ولذا فهي تأتي في المرتبة الثالثة بعد السعودية ومصر، إضافة إلى وجود ١٢٦ جزيرة مقابل الساحل الأرتيري تشكل نحو ٣٤,٢ % من عدد الجزر في البحر الأحمر البالغة ٣٦٩ جزيرة<sup>(١)</sup>.

وبعد امتداد نطاق الصراع العربي الإسرائيلي إلى المناطق الجنوبية من البحر الأحمر وخاصة بعد حرب عام ١٩٧٣م، حدثت مجموعة من التطورات الاستراتيجية الإسرائيلية خلال الثمانينات والتسعينات وهي:

- تحول الصراع من شمال البحر الأحمر إلى جنوبه، خصوصاً عقب معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، ولذا فقد أصبحت المنطقة الجنوبية للبحر الأحمر والمحاذية للقرن الأفريقي، ساحة صراع رئيسة إستراتيجية ودبلوماسية، مما حدا بإسرائيل إلى تعزيز تواجدتها المباشر وغير المباشر في دول أثيوبيا وكينيا.

- بدأت إسرائيل تطرح، ولأول مرة، مطالب ودعاوى تتجاوز حدود المطالبة بضممان حرية الملاحة في خليج العقبة أولاً، ثم في طول البحر الأحمر وعرضه ثانياً. فلقد بدأت تربط بين مفهومها للأمن الإسرائيلي والامتداد الجيو - استراتيجي له في جنوب البحر الأحمر، وما يتضمنه ذلك من إيجاد عمق استراتيجي في جنوب البحر الأحمر ووجود قوات بحرية في المناطق القريبة والبعيدة من حدودها الإقليمية - البحرية، والعمل على خلق نوع من التوازن أو التفوق العسكري في المجال الحيوي.

- طرحت إسرائيل نفسها على أنها إحدى دول البحر الأحمر وأنها ذات حق مباشر في استخدام هذا البحر والانتفاع به والوجود فيه عسكرياً واقتصادياً ودبلوماسياً وعلى قدم المساواة مع الدول الأخرى. وأكثر من ذلك فإن إسرائيل استخدمت مثل هذا الادعاء

(١) محمود، محمود توفيق: "البحر في الاستراتيجية الدولية"، السياسة الدولية العدد (٥٧) سنة (١٥) يونيو

بوجود مصالح لها في البحر الأحمر من أجل تسويغ حقها في خلق وجود عسكري بدعوى الدفاع عن تلك المصالح وحمايتها حال تعرضها للمخاطر من قبل الآخرين.

وبعد بداية مسيرة السلام في مدريد في ٣١ أكتوبر عام ١٩٩١م والاعتراف العربي بوجود إسرائيل، وإجراء مفاوضات مباشرة وثلاثية ومتعددة الأطراف أكدت إسرائيل على فكرة الأمن والوجود الإسرائيلي، وأبدت إسرائيل اهتمامها الاستراتيجي بالبحر الأحمر والقرن الأفريقي، بما يضمن المرحلة الجديدة من حالة الاعتراف العربي بالوجود الإسرائيلي. وظهر اتجاهان جديان يتعلق أولهما بمرود التحولات الاستراتيجية على الوظيفة والدور الإسرائيلي إقليمياً أما ثانيهما فيتعلق بالرغبة الإسرائيلية في ملء فراغ القوة في منطقة القرن الأفريقي الناجم عن التحولات الدولية.

فيما يتعلق بالاتجاه الأول: فهناك رغبة قوية لدى إسرائيل في الحفاظ على المشاركة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة بصفة خاصة والغرب بصفة عامة في وقت تتعرض فيه أسس ومقومات هذه المشاركة للعديد من المخاطر نتيجة لانتهاج الحرب الباردة وعدم فاعلية الخيار الإسرائيلي في الشرق الأوسط، ولن يساعد إسرائيل في تحقيق ذلك إلا تدعيم وجودها وخصوصاً العسكري في ممرات بحرية هامة جنوب البحر الأحمر الذي تمر من خلاله غالبية الصادرات البترولية إلى أوروبا والولايات المتحدة.

أما الاتجاه الثاني: فهو متعلق بالرغبة الإسرائيلية المباشرة في ملء فراغ القوى الناجم عن تراجع الدعم الغربي لدول القرن الإفريقي. فهناك رغبة إسرائيلية أصيلة في أن تصبح البديل للقوى الدولية في المنطقة بما يتيح ذلك من مقومات قوة تساعدنا ليس فقط في دعم توجهها الرامي لممارسة دور الدولة العظمى إقليمياً Super – Region Power في الشرق الأوسط وإنما في المشاركة بفاعلية في التفاعلات وعمليات إعادة رسم الخريطة السياسية للشرق الأوسط والقرن الأفريقي، بما يعود عليها بالعديد من المنافع الإستراتيجية التي تدعم أمنها وتعزز وجودها في المنطقة، لتزداد مساحة هذا التقبل رسمياً وشعبياً.

ولذا، فإنه بعكس ما هو متوقع فإن التوجه الإسرائيلي استراتيجياً والاهتمام بشئون القرن الأفريقي سوف يزداد في المرحلة القادمة، وتظهر مؤشرات التحركات الإسرائيلية في ارتيريا والصومال مصداقية ذلك كله.

## المبحث الرابع

### علاقات إسرائيل وتدخلاتها في دول القرن الأفريقي

لقد بذلت إسرائيل جهوداً مكثفة لتوثيق علاقاتها بدول منطقة القرن الأفريقي وذلك للأهمية الإستراتيجية لمنطقة البحر الأحمر بالنسبة لأمن إسرائيل، ولعبت الصراعات في منطقة القرن الأفريقي دوراً مهماً في تمكين إسرائيل من بلورة تحركاتها الإستراتيجية في المنطقة لتحقيق مصالحها ومستلزماتها الأمنية. فقد استغلت إسرائيل دعم الدول العربية وتأييدها للثورة الإرتيرية في السعي لكسب ثقة وتعاون أثيوبيا معها والحصول على تسهيلات عسكرية لقواتها البحرية والجوية وبالأخص في جزر دهلك، جالي، وحنيش الكبرى والصغرى. إضافة إلى تلاقي البلدين حول هدف معارضة أي ترتيبات عربية جماعية في البحر الأحمر. واستغلت إسرائيل الصراع الصومالي - الأثيوبي حول الأوجادين، والصراع الحدودي بين كينيا والصومال، ودعمت الحركات الانفصالية من أجل تدعيم تحركاتها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية في منطقة القرن الأفريقي. وظفت إسرائيل وبفاعلية هذه التناقضات العربية - الأفريقية في المنطقة، لتعميق وجودها العسكري والاقتصادي والسياسي في المنطقة، بما يتيح لها ضماناً أفضل لتحقيق أهدافها<sup>(١)</sup>.

ومن خلال استقرارنا للتحرك الإسرائيلي في منطقة القرن الأفريقي وجدنا أن نمط العلاقات الإسرائيلية مع دول القرن غير مضبوط ضمن إطار معين وإنما محكوم بمصالحها وأهدافها، فحينما تكون هذه العلاقات قوية مع دولة ما فإن إسرائيل تساندها وتتعاون معها ضد الجماعات الأخرى المناوئة لها - مثل حالة أثيوبيا، وحينما تكون هذه العلاقات متدهورة نتيجة صراعات بين الجانبين تلجأ إسرائيل لدعم الجماعات الأثنية المناوئة لهذه السلطة المركزية - مثل حالة السودان، بينما يشكل التحرك الإسرائيلي في الصومال نمطاً جديداً، ناجماً عن طبيعة الصراع والتفكك الذي تشهده الدولة.

لقد كانت الاتصالات مع أثيوبيا هي أولى خطوات التحرك الإسرائيلي تجاه منطقة القرن الأفريقي، حيث أنشأت قنصلية لها في أديس أبابا عام ١٩٥٦م، وأعقبها الاعتراف وتبادل التمثيل الدبلوماسي في عام ١٩٦١م بينما بدأت اتصالات إسرائيل مع الزعماء

(١) jeffrey a.lefebvre, middle east conflicts and middle level power intervention in the horn of africa opcit. 1993, p.394

الوطنيين في كينيا قبل الاستقلال، وكانت لندن بداية اجتماعات الطرفين في عام ١٩٦٥م وفي أبريل عام ١٩٦٠م حضر نقابي من كينا المؤتمر الذي عقده المجلس التنفيذي للاشترابية الدولية في حيفا وضم الوفد الكيني هنري وريش، الذي كان ممثلاً للزعيم النقابي الكيني توم موبوتا، وماسيدو مولينو نائب رئيس حزب كادو KADU وقد أبدى الوفد الكيني في إسرائيل انحيازه لوجهة النظر الإسرائيلية بخصوص الصراع مع الدول العربية. ولم يتم الاعتراف الرسمي بين البلدين إلا في عام ١٩٦٤م حينما استقلت كينيا، وحضرت احتفالات الاستقلال وزيرة الخارجية الإسرائيلية جولدا مائير.

وإن سبقت أثيوبيا كينيا في قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل - حيث قطعت الأولى علاقاتها في ٢٣ أكتوبر عام ١٩٧٣م بينما قطعتها الثانية في أول نوفمبر عام ١٩٧٣م-، فإن كينيا سبقت أثيوبيا في إعادة علاقاتها مع إسرائيل، فالأولى أعادت العلاقات في ٢٤ أغسطس عام ١٩٨٩م أما الثانية فأعادتها في ٢ نوفمبر عام ١٩٨٩م.

وتهدف إسرائيل من وراء إرساء علاقاتها في منطقة القرن الأفريقي وتدخلاتها إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية<sup>(١)</sup>:

- التأثير على خليج السويس والجزء الأوسط والجنوبي من الجزيرة العربية والساحل.
  - تعزيز تجارتها ومعاملاتها الاقتصادية الواسعة في هذه المنطقة، إضافة إلى ذلك فإن إسرائيل تريد أن تؤكد من خلال هذه العلاقة إثبات وجود بحري لها في هذه المنطقة، وإثبات قدرتها على استمرار تلك العلاقات.
  - تأمين مسار أسطولها التجاري من خليج العقبة إلى البحر الأحمر وباب المندب ومنه إلى المحيط الهندي والهادي.
  - إيجاد مناطق تستطيع من خلالها مواجهة القدرة العربية في مدخل البحر الأحمر الجنوبي لذلك فهي تركز وجودها على الساحل الإريتري وجزره.
  - تأمين منطقة ( مضائق صنافر) ذات الأهمية الإستراتيجية من خلال السيطرة على مداخل البحر الأحمر الجنوبية.
- وعلى هذا فقد جاء هذا المبحث في ثلاثة مطالب عن العلاقات الإسرائيلية مع كل من إثيوبيا و أرتيريا والصومال.

(١) سالم، علاء: "إسرائيل - القرن الأفريقي" التعاون . مصدر سابق . ص ١٧١.

## المطلب الأول

### علاقة إسرائيل بإثيوبيا

نشأت إسرائيل في بؤرة ضيقة، محاطة بالعرب من أكثر الجهات إلا جهة البحر الأبيض المتوسط التي تعد المتنفس الأكبر لها، وهكذا كان البحر المتوسط بوابة إسرائيل إلى أوروبا وأمريكا جواً وبحراً، وكان لابد لها من كسر الطوق المفروض عليها بالتوجه إلى الشرق، والمنفذ الوحيد الذي ييسر لها الاتصال بدول الشرق هو البحر الأحمر، فقد استطاعت إسرائيل إنشاء ميناء بحري على البحر الأحمر هو ميناء إيلات، ولكن التضيق الذي كان مفروضاً عليها من قبل مصر التي كانت مسيطرة على جزر تيران المسيطرة على خليج العقبة، هذا التضيق حال دون تحركها في البحر الأحمر، وهذا من الأسباب التي دفعتها إلى شن العدوان الثلاثي على مصر بمشاركة بريطانيا وفرنسا. وكان من نتائج هذا العدوان ضمان الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر، فكسبت إسرائيل بذلك مجالاً جديداً تتجه بوساطته إلى عالم آخر غير أوروبا وأمريكا، فكان في ذلك توجه إلى إفريقيا وإلى آسيا عبر البحر الأحمر.

وبما أن دول البحر الأحمر كلها عربية وتتأصب إسرائيل العداء وتضيق عليها الخناق إلا دولة واحدة كان لها منفذ حيوي وكبير على البحر الأحمر وعلى مضيق باب المندب وهي إثيوبيا، فقد تلاقت مصالح الدولتين في أمور رئيسة كثيرة وأدى ذلك إلى توثيق العلاقات بين البلدين على الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية.

ويتضح من دراسة تطور العلاقات الإسرائيلية - الإفريقية منذ النصف الثاني من عقد الخمسينات أن الخطوات السياسية التي ارتكزت عليها إسرائيل كانت في إيلاء إثيوبيا المقام الأول في علاقاتها الإفريقية، لتكون جزءاً محورياً يضيف دعامة أساسية جديدة في تدشين "حلف المحيط" الذي بلوره دافيد بن غوريون أول رئيس وزراء في إسرائيل.

فقد ركز بن غوريون على إقامة هذا الحلف للخروج من العزلة الإقليمية التي فرضها العرب على إسرائيل وذلك بإيجاد طوق معاد للدول العربية يضم دولاً غير عربية. وقد بدأ هذا الحلف من تركيا المرتبطة مع إسرائيل بعلاقات حميمة مروراً بإيران

التي كانت تزود هذا الكيان بالنفط عبر البحر الأحمر أيام حكم الشاه، وإمعاناً في توسيع دائرة الطوق المعادي للدول العربية توجهت إسرائيل إلى الدول الإفريقية وإلى القرن الإفريقي وعلى وجه الخصوص حكومة إثيوبيا.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات بين إثيوبيا وقادة إسرائيل قد بدأت قبل قيام إسرائيل عام ١٩٤٨م. فبعد تحرير إثيوبيا من إيطاليا عام ١٩٤١م وعودة الإمبراطور هيلاسي لاسي إلى سدة الحكم، بادر إسحاق بن تسفي رئيس إدارة اللجنة القومية الصهيونية بإرسال برقية تهنئة أعرب فيها عن "استعداد الوكالة اليهودية لإقامة علاقات متميزة مع إثيوبيا نظراً لما يربط الشعبين من وشائج تاريخية". كما أن المؤسسات الصهيونية والوكالة اليهودية ومنظمات الهجرة كانت تمارس نشاطاً موسعاً في إثيوبيا في مجالات التعليم والرعاية الاجتماعية ليهود إثيوبيا.

وازدادت هذه العلاقات وثقاً بعد حرب عام ١٩٤٨م وقيام دولة إسرائيل حينما وقعت إسرائيل عقداً لشراء صفقة أسلحة تشيكوسلوفاكية سراً، على أن تبرم إثيوبيا الاتفاق بدلاً من إسرائيل، ومن ثم يتم نقل السلاح من إثيوبيا إلى إسرائيل عبر جسر جوي.

وتوثقت العلاقات بين البلدين إلى حد كبير حتى إن إثيوبيا وضعت تحت تصرف إسرائيل قواعد بحرية بدعوى حماية الملاحة في البحر الأحمر وهو ما صرح به ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل الأسبق وجولدا مائير في معرض تحليلهما للعلاقات الإسرائيلية - الإثيوبية<sup>(١)</sup>.

وقد التقت وجهتا النظر لدى المسؤولين في البلدين، إسرائيل وإثيوبيا، والتي تتمثل في اتفاق الطرفين على بذل كل الجهود للحيلولة دون أن يصبح البحر الأحمر بحيرة عربية - الأمر الذي جعل الارتباط العسكري والاستخباراتي بينهما مقدماً على سائر العلاقات وبخاصة الاقتصادية<sup>(٢)</sup>.

(١) الزعبي، حلمي عبد الكريم: مخاطر التغلغل الإسرائيلية في أفريقيا، الكويت للنشر والتوزيع،

عام ١٩٨٥م.

(٢) جولدان، تمارا: إسرائيل ودول الجوار في إفريقيا، ورقة مقدمة إلى ندوة الموقف الإسرائيلي من

الجماعات الإثنية والطائفية في العالم العربي، عام ١٩٩١م، (جامعة باراليان).

وقد جاءت إثيوبيا في المقام الأول من الإستراتيجية الإسرائيلية لاعتبارات كثيرة أهمها:

- موقع إثيوبيا الجغرافي المتميز على مدخل البحر الأحمر ومضيق باب المندب (هذا قبل قيام دولة أرتيريا)، فهي محطة للسفن الإسرائيلية المتجهة إلى شرق إفريقيا أو جنوب آسيا أو شرقها، وهي كذلك المنفذ التي تنفذ منه إلى تلك الأصقاع
- الأهمية العسكرية لإثيوبيا، فهي أول دولة إفريقية مستقلة استطاعت أن تحقق نفوذاً عسكرياً ولاسيما في المجال البحري والتواجد والانتشار في البحر الأحمر.
- مناخمة إثيوبيا لكثير من الدول العربية بصورة مباشرة كالسودان وجيبوتي والصومال، وبصورة غير مباشرة كمصر، مما يجعلها تمارس كثيراً من الضغوط على هذه الدول بمساعدة حركات المعارضة لها وذلك للتخفيف عن إسرائيل في تحفظ الدول العربية عليها.
- المكانة السياسية المتميزة لإثيوبيا في القارة الإفريقية حيث توجد على أراضيها منظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي.
- تمثل الهضبة الإثيوبية أحد منابع الرئيسة لنهر النيل، ويمكن القول إن هذه الهضبة تمثل ٨٥% من مصادر المياه لكل من مصر والسودان، الأمر الذي دعا إثيوبيا إلى الإعلان عن عزمها على إنشاء سدين على النيل الأزرق وأحد روافده، معللة ذلك بالانفجار السكاني الذي تعاني منه، وبالتدهور البيئي الناتج عن الجفاف الذي تتعرض له البلاد منذ فترة، وبالأزمة الاقتصادية الخانقة التي تشهدها<sup>(١)</sup>.
- تضم إثيوبيا جالية يهودية لا بأس بعدد أفرادها، وهم الذين يطلق عليهم "يهود الفلاشا". وقد كانت رعاية اليهود والوكالة اليهودية لهذه الطائفة قبل قيام إسرائيل، وازدادت هذه الرعاية بعد قيامها. وتجدر الإشارة إلى أنه كان هنالك اختلاف بين حاخامات اليهود المتشددين دينياً وبين الفئة الحاكمة في إسرائيل حول الاعتراف بأعضاء هذه الطائفة على أنهم يهود، إلى أن تغلب القادة السياسيون وسامحوا لهم بالهجرة إلى إسرائيل عبر جسر جوي ضخم.

(١) خضر، غادة: المشروعات الإثيوبية وانعكاساتها على حصة مصر من مياه النيل، مجلة السياسة

وقد ساهمت هذه المحددات وغيرها في بلورة حجم العلاقات والتعاون بين البلدين وضم أثيوبيا إلى "حلف المحيط" والذي أصبح في مقدوره أن يشكل مصدر قلق وتوتر دائم في العمق العربي، وليؤازر الاستراتيجية الإسرائيلية الرامية إلى توجيه الضغط على الدول العربية خارج حدود المواجهة المباشرة، وبالتالي تهديد مؤخرتهم في الجنوب. وتطبيقا للنظرية الإسرائيلية الخاصة بـ "حلف المحيط" أقدمت إسرائيل على العديد من الخطوات لتجسير تلك النظرية ومنها:

- كانت أثيوبيا هي البلد الأفريقي الأول الذي أقامت فيه إسرائيل أول قنصلية عامة لها وكان لتدشين العلاقات الدبلوماسية في عام ١٩٦١م وفتح سفارة إسرائيلية في أديس أبابا أثره الكبير في إنعاش العلاقات بين البلدين في شتى المجالات، مما شكل نافذة واسعة تطل منها إسرائيل على كافة الدول الأفريقية<sup>(١)</sup>.

- كانت الخطوة التالية للتمثيل الدبلوماسي تعدد أنماط العلاقات لتشمل العلاقات الاقتصادية، حيث أتحت الفرصة للعديد من مجموعة الشركات الإسرائيلية للعمل في أثيوبيا في شتى مجالات الأنشطة الزراعية والثروة المعدنية والبناء والثروة الحيوانية هذا بالإضافة إلى إنشاء الشركات المشتركة.

وتبع ذلك خطوة تعاونية أخرى في مجال التعليم حيث عهد إلى إسرائيل إنشاء جامعة أديس أبابا وإرسال المعلمين للتدريب وتزويد أثيوبيا بالخبرة اللازمة. أما الخطوة الحاسمة فكانت اتساع العلاقات في المجال العسكري والأمني فقد بلغ أعضاء البعثة العسكرية الإسرائيلية في أديس أبابا في عام ١٩٦٦م نحو ١٠٠ شخص وجاءت في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، وقد شمل التعاون الوثيق في المجال العسكري العديد من المجالات ومن أهمها مجال الاستخبارات وتشكيل الحرس الإمبراطوري وتدريبه من قبل المستشارين العسكريين الإسرائيليين، وتأسيس جهاز الشرطة الأثيوبي على النمط الإسرائيلي، وأقامت إسرائيل مدرسة عسكرية في مدينة دقا محري لتدريب الجنود الأثيوبيين على حرب العصابات المضادة لثورة أرتيريا، وتم تعزيز التواجد الإسرائيلي

(١) أ. أيمن أبو زيتون - مخاطر التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، بحث مقدم المؤتمر الأول للباحثين الشباب في العلوم السياسية - إفريقيا في عصر التحولات العالمية بالفترة ١٦-١٧- أيار ٢٠٠١م جامعة آل البيت.

في البحر الأحمر وخصوصاً في جزر دهلك وحالب وفاطمة منذ عام ١٩٧١م وكذلك تسليح الجيش الأثيوبي بمدافع الهاون والعتاد الحربي والدبابات.

ونتيجة لذلك حققت إسرائيل الكثير من الفوائد الاستراتيجية لا سيما في المجالين البحري والجوي مما أدى إلى تعزيز وجودها في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر لتأمين خطوطها الملاحية المتجهة من إيلات وأفريقيا وآسيا وبالعكس، وعشية حرب عام ١٩٦٧م كانت إسرائيل قد نجحت في تعزيز وجودها العسكري بما يحقق لها حلاً كان يراودها منذ وقت طويل.

ولكن العلاقات الدبلوماسية قد قطعت بين البلدين عام ١٩٧٣م إثر التحرك العربي لإدانة إسرائيل واحتلالها للأراضي العربية ووصفها بالدولة العنصرية، ورغم توقف العلاقات الدبلوماسية فإن كلا الجانبين قد حافظا على استمرار الروابط بينهما وبشكل غير معلن وبخاصة في المجالين العسكري والسياسي، وبدل على هذا بقاء ممثلي الشركات الإسرائيلية في إثيوبيا بناء على رغبة إثيوبيا في بقاء المظلة الإسرائيلية مفتوحة في أجوائها.

وفي عام ١٩٧٤م وقع انقلاب مانجستو مريام ضد الإمبراطور، ولم يحدث أي فتور في العلاقات، بل كان النظام الجديد حريصاً على متانة العلاقات العسكرية والأمنية بين البلدين. وتمثلت الدوافع لاستمرار التعاون العسكري بين تل أبيب وأديس أبابا في الأمور التالية:

- الضغط الذي تمارسه الحركة الاستقلالية في أرتيريا.
- حالة عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد في ذلك الوقت.
- قطع الولايات المتحدة مساعداتها عن إثيوبيا بعد الانقلاب وسحب بعثتها العسكرية.
- الموقف الحذر الذي وقفته دول الجوار من النظام الماركسي الجديد الموالي للسوفييت.
- انتهاز الصومال فرصة اضطراب الأوضاع في إثيوبيا للمطالبة بإقليم أوجادين.

وعند رجوع النظر في هذه المعطيات فإننا ندرك أن إثيوبيا لم تجد حليفاً استراتيجياً يمدّها بالمساعدات العسكرية التي تحتاجها إلا إسرائيل، فليس غريباً أن تتوثق العلاقات بين البلدين، خاصة إذا عرفنا دوافع إسرائيل تجاه إثيوبيا المتمثلة فيما يلي:

- الدافع الأول دافع استراتيجي أمني، لأن بقاء إثيوبيا قوية يعني تمكين إسرائيل من حرية الملاحة في البحر الأحمر، وتمكينها من استخدام الموانئ البحرية الإثيوبية، وتمكينها من القفز إلى الدول الإفريقية الأخرى.

- الدافع الثاني المتعلق بهجرة يهود الفلاشا، ففي عقد الثمانينات من القرن العشرين تددت معدلات الهجرة اليهودية الخارجية إلى إسرائيل، فرأت إسرائيل السماح للفلاشا بالهجرة إليها عبر جسر جوي أقيم لهذه الغاية.

- الدافع الثالث رغبة إسرائيل في وجود دولة إفريقية قوية تستطيع تحريكها في وجه الدول العربية سواء كانت هذه الدولة إفريقية كالسودان ومصر والصومال وجيبوتي أو آسيوية كاليمن والسعودية وهي الدول الواقعة على سواحل البحر الأحمر، وذلك بهدف تخفيف الطوق العربي المحكم على إسرائيل.

وضمن هذه الرؤية التي أشرنا إليها فإن الراجح أن تستمر الروابط العسكرية والسياسية غير العلنية بين البلدين. فمنذ عام ١٩٧٧م تحدثت التقارير عن وجود قاعدتين جويتين إسرائيليتين قرب باب المندب إضافة إلى مشاركة مستشارين عسكريين إسرائيليين في القتال إلى جانب الجيش الأثيوبي في المعارك حول إقليم الاوجادين، وقد بلغ هذا التعاون مداه حينما ذكر أن مدربين إسرائيليين قاموا بإعداد وتدريب الفرق السبع الجديدة للجيش الأثيوبي التي كانت تقاتل منذ بداية يوليو عام ١٩٧٧م في أرتيريا، وأن طيارين إسرائيليين قاموا بالتحليق فوق البلاد إضافة إلى أن إسرائيل أقامت مركزاً دائماً للتدريب في مدينة عواشه التي تبعد ١٥٠ ميلاً شرق العاصمة أديس أبابا، وكان يدير صفوف المركز الذي يضم ٣٥٠ أثيوبياً طاقم مؤلف من كولونيل وعدد من الضباط الإسرائيليين يقومون بتدريب الأثيوبيين على استخدام المتفجرات والصواريخ الأمريكية الصنع وأساليب القتال بالأسلحة الأبيض. ٥٤٩٩٠٠

وقد تعرضت العلاقات بين البلدين إلى نكسة خطيرة في عام ١٩٧٨م عندما كشف موشيه دايان وزير الخارجية الإسرائيلية بحكومة الليكود آنذاك عن وجود علاقات عسكرية بين إثيوبيا وإسرائيل. وفي أعقاب هذا التصريح الإسرائيلي أعلن منجستو الذي كانت تربطه علاقات قوية مع العالم العربي والكتلة الشرقية عن قطع العلاقات بالكامل.

وبالرغم من كل هذا الحماس الذي أحاط بنبأ قطع العلاقات فقد ظلت قنوات الاتصال بين البلدين مشرعة، وتجلّى هذا الأمر في تحليق طائرات شركة العال في الأجواء الأثيوبية. كما استمرت إسرائيل في تزويد أثيوبيا بالأسلحة سواء الخفيفة منها أو المتوسطة لمساعدتها ضد الثوار في إقليمى ارتيريا وتيجري. وقد قام كل من اوري لوبراني السفير السابق في أثيوبيا وركوفين مرداخاف الذي كان يشغل منصب مدير عام وزارة الخارجية بإجراء كافة الاتصالات مع الحكومة الأثيوبية، وقد تجنبت إسرائيل حتى منتصف الثمانينات الحديث من تهجير يهود أثيوبيا "الفلانسا" رغم أن الفرصة كانت مواتية لتحقيق هذا الهدف وبسهولة بالغة، وسبب ذلك أن كافة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عملت على تجنب الدخول في أية مواجهة مع الأحزاب الدينية سواء المعتدل منها أو المتطرف والذين زعموا أن يهود الفلانشا ليسوا في واقع الأمر يهودا وتذكر هنا الأزمات التي أوجدها الحاخامات للمهاجرين اليهود الذين كانوا قد أتوا في إطار عملية موسى عامي ١٩٨٤م-١٩٨٥م.

ومنذ عام ١٩٨٨م عادت تتردد أصداء الاتصالات السرية بين تل أبيب وأديس أبابا والتي كان هدفها تجديد علاقاتهما الدبلوماسية، وكان المطلب الوحيد الذي قدمه منجستو يتمثل في الحصول على السلاح مقابل إخراج ما تبقى من اليهود. وقد أكد هذه الاتصالات رئيس الوزراء الأسبق شامير في إحدى حملاته الانتخابية في ١٥ أكتوبر عام ١٩٨٨م حينما قال أن إسرائيل تجري اتصالات مكثفة مع أديس أبابا لتهجير كل يهود الفلانشا إلى إسرائيل. وكان قرار إسرائيل القاضي بمساعدة نظام منجستو يهدف إلى وقف تقدم الثوار المعارضين لنظام منجستو في إقليمى ارتيريا وتيجري بهدف منع تقسيم أثيوبيا، ففي ذلك العام استطاع ثوار ارتيريا تحقيق انتصارات على جيش منجستو، فزاد تخوف إسرائيل من أن يؤدي ضغط الثوار إلى سقوط الحكومة وإقامة دولة مستقلة في ارتيريا تعزز الوجود العربي في المنطقة وخصوصا المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. وكان نظام منجستو قد تعرض لأكثر من محاولة انقلابية من الداخل كان آخرها في ١٦ مايو عام ١٩٨٩م، شارك فيها ضباط كانوا حتى فترة قريبة من مؤيدي النظام. وأدى ضعف النظام في أثيوبيا إلى زيادة تورط إسرائيل في دعمها العسكري لأديس أبابا إلى الحد الذي كاد أن يحدث أزمة بينها وبين الولايات المتحدة<sup>(١)</sup>.

(١) الزعبي، حلمي عبد الكريم. مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا. مرجع سابق. ص ٥٢.

وكان المسؤولون الإسرائيليون قد أبدوا تحفظاً شديداً إزاء الجانب العسكري للتعاون الجديد والمتنامي مع أثيوبيا وبخاصة ما يتردد عن بيع أسلحة ومعدات لمكافحة حركات التمرد في إرتريا وتجيري. فان هناك، سواء داخل إسرائيل أو خارجها، مؤشرات وتأكيدات على انه كانت هناك، صفقة محتملة تقوم من خلالها إسرائيل بتزويد منجستو بكل ما يحتاجه من عتاد حربي مقابل تحقيق أهم هدفين في الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه القرن الأفريقي بصفة عامة وأثيوبيا بصفة خاصة، هما الحصول على موطن قدم ثابتة في الجزر الأثيوبية في البحر الأحمر إضافة إلى السماح بهجرة ما تبقى من يهود الفلاشا إلى إسرائيل.

ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية اعترضت لدى إسرائيل على تزويد نظام منجستو بأسلحة أمريكية وأجرت تحقيقات في صحة تزويده بالقنابل الانشطارية، حيث عارضت الإدارة الأمريكية بزعامة الرئيس السابق بوش قيام إسرائيل بتزويد أثيوبيا بالأسلحة، ولا سيما أن النظام الأثيوبي أصبح على وشك الانهيار، وإن هذه المساعدات ستؤدي إلى إطالة أمد الحروب الأهلية، ورغم نفي الحكومة الإسرائيلية ذلك وتلميح الصحافة الإسرائيلية إلى أن القنابل الانشطارية من إنتاج إسرائيل فإن ذلك لم يؤد إلى إقناع الأمريكيين بأن إسرائيل لم تستخدم تكنولوجيا أمريكية.

وبخصوص هذه المساعدات دار نقاش حاد في الحكومة الإسرائيلية بين تيارين أولهما: يؤيد عودة عسكرية إلى أثيوبيا بصفة خاصة وأفريقيا بصفة عامة وتجاوز اعتراضات الولايات المتحدة. والمبرر الذي سيق لدعم ذلك هو أن هذه العودة ستساعد الغرب في تعزيز موقع ذي أهمية إستراتيجية كبيرة وأن واشنطن ستكون راضية في نهاية المطاف، علاوة على المصلحة الإسرائيلية في إنقاذ يهود الفلاشا. وقد بلور مقولات هذا التيار السفير الإسرائيلي الجديد في أثيوبيا ماثير يوفيه بإعلان "أن إستراتيجية إسرائيل تتمثل في إجهاض كل مخططات المتمردين الهادفة إلى تحويل البحر الأحمر إلى بحر عربي". أما التيار الثاني: فينادى بعدم الاستجابة لطلبات نظام الحكم في أثيوبيا نظراً إلى ضعف النظام وتقدم الثوار الإرتيرين والتيجرانين وإمكانية سقوطه إذ يمكن في هذه الحالة أن تترد المسألة سلماً على إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك يؤكد أنصار هذا التيار أن لجوء نظام الحكم في أثيوبيا إلى إسرائيل كان نتيجة خروج المستشارين السوفيات ورفض الأمريكيين التعاون معه وليس حباً في إسرائيل. ومن يعتقد أن الولايات المتحدة ستكون

راضية لا يكون قد رأى بوضوح أبعاد التغييرات التي حدثت في علاقات الدولتين العظميين<sup>(١)</sup>.

وقد استطاع التيار الأول السيطرة على توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجله أئيوبيا ولذا فقد استمر الدعم العسكري الإسرائيلي لأئيوبيا وإن كان يجري في سرية تامة وذلك حرصاً من إسرائيل على عدم تحويل هذه القضية إلى محور خلاف بينها وبين الإدارة الأمريكية السابقة والرأي العام الأوروبي. وكانت أهم الدوافع المسيطرة على هذا التيار دافعين، هما<sup>(٢)</sup>:

أولاً: الرغبة في أن تحل إسرائيل مكان السوفيات في أئيوبيا بحيث تصبح إسرائيل في النهاية الحليف الرئيسي ذا النفوذ في أديس أبابا. ولتحقيق هذه الإستراتيجية، أرسلت إسرائيل ما لا يقل عن ١٥٠ مستشاراً عسكرياً إلى أئيوبيا في الفترة من عام ١٩٩٠-١٩٩١م، ومدت نظام منجستو بالعتاد الحربي الخفيف والمتوسط إضافة إلى قيام المستشارين الإسرائيليين بتدريب الطيارين الأئيوبيين على الطيران الليلي بطائرات ميج-٢٣، للحد من عمليات تقدم الثوار نحو العاصمة أديس أبابا. وقد عبر عن هذه المخاوف وزير الدفاع الليكودي موشيه أرينز بقوله: " بصرف النظر عن طبيعة النظام في أديس أبابا وما يمكن أن يحل محله ينبغي الحفاظ على المصلحة المشتركة بين إسرائيل وأئيوبيا لكون الثانية الدولة الوحيدة غير العربية المطلة على البحر الأحمر".

ويؤيده في ذلك رئيس الوزراء الأسبق شامير بأن بلاده لن تؤخر أي جهد للحيلولة دون استقلال ارتيريا ودون تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية.

ثانياً: تسهيل عملية نقل يهود الفلاشا إلى إسرائيل حيث أكد رئيس الوزراء الأسبق اسحق شامير أن بلاده جددت علاقاتها بأئيوبيا من أجل " تحقيق الهدف الأساسي لنا في أئيوبيا وهو جمع شمل العائلات المشتتة". مؤكداً أن عملية موسى لا تزال مستمرة وأنه شخصياً على علاقة بالهجرة من أئيوبيا. وعندما رفض منجستو في أكتوبر

(١) جولدن، تمارا، مصدر سابق.

(٢) سالم، علاء: إسرائيل والقرن الأفريقي: المنطلقات الاستراتيجية وأناط التحرك. "مصدر سابق، ص، ص ١٤٥-١٤٦.

عام ١٩٩٠م المطلب الذي حمّله أوري لوبراني والمتعلق بتهجير يهود أثيوبيا فإن إسرائيل بدأت بحشد كل يهود الفلاشا في العاصمة أديس أبابا وجرى الاتفاق مع الإدارة الأمريكية بشأن عدم البدء في أية محادثات بين الثوار والحكومة الأثيوبية إلا بعد ترحيل يهود الفلاشا . وهي العملية التي تمت بعد دفع ٣٥ مليون دولار لمنجستو ، شاركت فيها طائرات من سلاح الجو الإسرائيلي وشركة طيران العال والوكالة اليهودية فعرف باسم عملية "سليمان".

عقب التحولات الجذرية الأخيرة التي حدثت في أثيوبيا فمن المتوقع أن تصبح أثيوبيا دولة غير محورية بالنسبة للتوجه الإسرائيلي إزاء القرن الأفريقي بصفة خاصة وأفريقيا بصفة عامة. فقد ساهمت تداعيات هذه التحولات في انتقاء أهم محددتين بلورا السياسية الخارجية الإسرائيلية تجاه إثيوبيا هما: المحدد الاستراتيجي (باستقلال ارتيريا عن أثيوبيا)، وبالتالي تصبح أثيوبيا دولة غير مطلة على البحر الأحمر ودولة مغلقة. ومحدد الهجرة بإنهاء شتات يهود الفلاشا من أثيوبيا، ولكن هذا لا يعني الانسحاب الإسرائيلي الكامل من أثيوبيا، ولكن سيجري العمل على تطوير روابط أخرى غير إستراتيجية مع أثيوبيا. وهو ما تم بالفعل خلال الزيارة التي قام بها تاميرات لايني رئيس وزراء أثيوبيا لإسرائيل في ١٠ مايو ١٩٩٣ وقع خلالها مع نظيره الإسرائيلي اسحق رابين على العديد من الاتفاقيات تحدد أطر ومجالات التعاون بينهما وشملت مجالات الصحة والتعليم وزيادة التبادل التجاري والزراعة<sup>(١)</sup>.

(١) الرشدان، عبد الفتاح: "الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي في التسعينات دراسة في أسباب

الأزمة ومصادر التهديد" . شؤون عربية، العدد ٩١، ١٩٩٧ . ص ٩٧.

## المطلب الثاني

### علاقة إسرائيل بأرتيريا

لقد خاض الشعب الإريتري حرباً طويلة مع إثيوبيا لنيل استقلاله دامت أكثر من ٣٠ عاماً، ونظراً لما يرتبط به الشعب الأرتيري مع الشعب العربي من أواصر وثيقة، على رأسها الدين الإسلامي، فإن الدعم العربي للثورة الأرتيرية مادياً ومعنوياً لم يتوقف طيلة حرب الاستقلال. وقد أدى هذا الأمر إلى قيام جبهتين، هما: الجبهة العربية - الأرتيرية من جهة، والجبهة الإسرائيلية - الإثيوبية من جهة أخرى، ولذلك كان لزاماً على إسرائيل أن تدعم إثيوبيا بكل ما أوتيت من قوة لعدم نيل أرتيريا استقلالها، لأن هذا الأمر سيحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية يسيطر عليه العرب سيطرة تامة من مداخله الشمالية والجنوبية وعلى جوانبه الممتدة من الشرق ومن الغرب مسافات طويلة، وهذا الأمر يهدد - بلا شك - الأمن القومي الإسرائيلي والمصالح الإسرائيلية التي حرصت إسرائيل على جعلها من أولويات سياستها الخارجية عند قيامها بل قبل ذلك كما أشرنا من قبل.

وهكذا اعتمدت الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية على العداء الصريح والمباشر لحركات التحرير الإرتيرية منذ بدايتها في الستينات ودعمها المطلق، بالمقابل، لإثيوبيا لإحكام سيطرتها على ذلك الإقليم النائر، رغبة منها في الحفاظ على الوحدة الجغرافية لإثيوبيا وما يحققه ذلك من مزايا جيو - إستراتيجية للأمن القومي الإسرائيلي.

على أن إسرائيل تتصرف في علاقتها الخارجية وفق أمنها الإستراتيجي ومصحتها القومية، فعند الأمس - عندها - يمكن أن يكون اليوم صديقاً حميماً إذا رأت في ذلك مصلحة قومية لها منتهجة بذلك أسس المبدأ الرأسمالي الاستعماري.

وما أن تأكد لديها قرب تحقيق الثورة الأرتيرية لأهدافها وحصولها على الاستقلال وانعاقها من ربقية الاحتلال والتبعية، حتى بدأت أركان التحالف العربي - الأرتيري في التداعي والانحسار، إذا أخذت إسرائيل بمبادرة فتح قنوات الاتصال مع قادة الثورة الأرتيرية ومد الجسور بينها وبينهم في محاولة منها لإحياء العلاقات بين البلدين، وقد كان لهذه السياسة الإسرائيلية المرنة وهذا التوجه الإسرائيلي الجديد آثار إيجابية متعددة.

وقد ظهرت هذه الآثار الإيجابية في صالح إسرائيل جلية في الخطاب الذي ألقاه الرئيس أسياسي أفورقي رئيس الحكومة الأرتيرية "المؤقتة"، أي قبيل الاستقلال، وقال فيه: "لقد سئمت التدخلات الخارجية المتواصلة طيلة ٢٥ عاماً في شؤوننا الداخلية، ولن نكرر أخطاء الماضي؛ فنحن لا نحصل على أية أموال من العالم العربي، ولا نريد أموال العرب، ولا نريد أن نبيع قضيتنا الوطنية، كما لا نريد أن نكون دولة عربية، وهذه باختصار مشكلتنا مع العرب"<sup>(١)</sup>.

لقد كان هذا التصريح ضربة قاضية للعلاقات العربية - الأرتيرية، كما كان نصراً ساحقاً لإسرائيل، ففي الوقت الذي ظن فيه العرب أن البحر الأحمر قد أضفى بحيرة عربية يستطيعون بسهولة إحكام سيطرتهم على أي تحرك خلاله، في هذا الوقت تظهر المفاجأة المذهلة التي حطمت أحلامهم متمثلة في الاتصالات الإسرائيلية مع قادة الثورة الأرتيرية، وفتح قنوات التعاون في شتى المجالات للإسهام الإسرائيلي في بناء الدولة الجديدة.

وهكذا فإن الاتصالات بين الطرفين قد أخذت طريقها قبل أكثر من ثلاث سنوات من تصريح أفورقي السابق، لكن هذه الاتصالات كانت سرية للغاية، وأصرت أرتيريا من جانبها على بقاء هذه الاتصالات سرية جداً حتى تضمن استمرار مساندة الدول الإفريقية عامة والدول العربية خاصة حتى تحصل على استقلالها وتتفصل عن إثيوبيا.

لقد كانت باكورة هذه الاتصالات عندما جاء وفد إسرائيلي برئاسة منشية أحد كبار مساعدي رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير في زيارة سرية لأرتيريا لغرض إقامة علاقات سياسية بين تل أبيب وأسمرة، وبعد أربعة لقاءات مكثفة بين الوفد الإسرائيلي وقادة الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا وزعيمها أسياسي أفورقي، أتفق على إقامة علاقات تعاون بين البلدين في جميع المجالات.

وجاء التنفيذ المباشر لهذا الاتفاق بالتركيز على المجالين الزراعي والأمني في المرحلة الأولى، فقد سمحت أرتيريا لمبعوثين إسرائيليين رسميين ولأعضاء من الموساد الإسرائيلي بزيارة أسمرة والأقاليم الأرتيرية لمزاولة نشاطهم الأمني بشكل خاص،

(١) سالم، علاء، إسرائيل والقرن الإفريقي المنطلقات الإستراتيجية وأنماط التحرك والتعاون، مرجع

والحصول على معلومات عسكرية واستخبارية وأمنية عن بعض الدول الإفريقية والعربية المجاورة لأرتيريا، وبعد ثلاثة أسابيع من زيارة هذا الوفد لأرتيريا، وضعت حكومة شامير خطة عاجلة للتحرك لمساعدة أرتيريا تتضمن تقديم معونات عاجلة لها كمحاولة أولى لإثبات حسن النوايا، فقدمت خمسة ملايين دولار، وأرسلت ١٧ خبيراً عسكرياً لتدريب عدد من قيادات جيش جبهة التحرير الأرتيرية وعدد من حرس القادة السياسيين في محاولة لإنشاء حرس جمهوري تابع لقيادة الجبهة ليتولى مهامه الرسمية منذ الحصول على الاستقلال.

ولم يقف الأمر عند ذلك، فمع نهاية عام ١٩٩١م بدأ التطبيع الكامل للعلاقات الأرتيرية - الإسرائيلية يطفو على السطح، وتوج هذا التطبيع بتوجه وفود الخبراء الزراعيين والفنيين الإسرائيليين إلى أرتيريا، فقد وصلت أربعة وفود زراعية للمساهمة في زراعة بعض المحاصيل الجديدة ومساعدة فلاحي بعض الأقاليم التي كانت تحت سيطرة الجبهة مثل أقاليم: بركة والمكي حوازي وسمهر وسراي، وكذلك مدهم ببعض الأدوات الزراعية المتطورة.

وأعقب هذه الوفود وصول وفد من خبراء التكنولوجيا الإسرائيليين من معهد "التخنيون" الموجود في حيفا، وأقام هذا الوفد ثلاثة أشهر في العاصمة أسمرة أشرف خلالها على إقامة محطة عملاقة لتوليد الكهرباء لتوصيل التيار الكهربائي إلى ٦ أقاليم أرتيرية، كما أشرف الوفد على تجهيز وصيانة عدد من الأرصفة الجديدة في بناء مصوع الواقع على البحر الأحمر ليعمل بكامل طاقته في استقبال السفن بعد أن كانت نصف أرصفتها مدمرة بفعل الحرب الأهلية<sup>(١)</sup>.

وفي أعقاب مد جسور التعاون وقيام العلاقات شبه الكاملة بين الجانبين، عقد الكنيست الإسرائيلي جلسة سرية بتاريخ ١٦ مارس / آذار عام ١٩٩٢م لبلورة استراتيجية متكاملة للتحرك الإسرائيلي في أرتيريا، تتضمن وضع خطة عاجلة لزيادة التعاون الدائم مع أرتيريا وتقديم كل ما تحتاجه من دعم اقتصادي ومالي وعسكري على وجه السرعة، وقد تمخضت هذه الجلسة عن العديد من القرارات الهامة التي حددت المجالات التي تتعاون فيها إسرائيل مع أرتيريا، وقد تم تحديد هذه المجالات من قبل قسم إفريقيا وآسيا

(١) سالم، علاء: إسرائيل والقرن الإفريقي، مرجع سابق، ص ١٧٧.

بالخارجية الإسرائيلية بالاشتراك مع لجنة الدفاع والأمن القومي التي قام بعض أعضائها بزيارة أرتيريا قبل جلسة الكنيست السابقة بشهر.

وقد تضمنت هذه المساعدات زيادة عدد الخبراء العسكريين والزراعيين الإسرائيليين، وتوفير مبلغ عشرة ملايين دولار لإقامة ٧ محطات ري عملاقة، وإنشاء بعض الثكنات العسكرية للجنود، إضافة إلى إيلاغ الحكومة الأرتيرية "المؤقتة" رسمياً من قبل وزارة المعارف الإسرائيلية بتوفير ٦٠ منحة دراسية للدارسين الأرتيريين وسيتم زيادة هذا العدد عقب الإعلان الرسمي عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بعد الاستقلال<sup>(١)</sup>.

وعقب الانتخابات الإسرائيلية في يونيو عام ١٩٩٢م ومجيء حزب العمل للسلطة أسند رئيس الوزراء اسحق رابين ملف العلاقات الإسرائيلية - الأرتيرية ومهام استكمال خطط تطويرها إلى وزير الشرطة والاتصالات موشيه شاحال، بسبب خبرته الطويلة في جهاز الموساد وعلاقته ببعض القادة والوزراء الأفارقة في الفترة من ديسمبر عام ١٩٩٢م حتى يناير عام ١٩٩٣م.

وبدأت وتيرة التعاون تكبر وتتصاعد حينما وصلت أرتيريا مجموعة من العسكريين الإسرائيليين تتكون من ٣٥٠ فرداً معظمهم من يهود الفلاشا الذين هاجروا لإسرائيل خلال عملية موسى<sup>(٢)</sup>، يقودها عدد من اليهود من أصل أثيوبي وعربي حيث تم نقل هذه المجموعة بناء على اتفاق مسبق مع السلطات الأرتيرية، وذلك للعمل على حماية المنشآت الحيوية في أرتيريا وخاصة ميناء مصوع والعاصمة أسمرة، ولمواجهة احتمال قيام الحركات الموالية للدول العربية بمحاولة زعزعة السلطة، كما قدمت مجموعة من شعبة الاستخبارات العسكرية تضم ١٥ فرداً يقودهم المقدم باثوان إيلياهو (من أصل يمني)، وقد سبق لهؤلاء أن تلقوا إعداداً وتدريباً للعمل في ظروف وبيئة مماثلة للبيئة الإفريقية، وأرسلت في مهام من قبل إلى عدة دول في المغرب العربي وأفريقيا، وقد ضمت هذه المجموعات العسكرية أفراداً من الكوماندوز المدربين على مواجهة حرب العصابات نقلت بطائرات شركة "العال" الإسرائيلية وطائرات تابعة لشركات طيران أمريكية وفرنسية

(١) شعيب، مختار: العلاقات الإسرائيلية - الأرتيرية مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة

الدولية القاهرية، العدد ١٣١، عام ١٩٩٨م، ص ٢٢٣.

(٢) عملية موسى هي العملية السرية التي تم فيها نقل الآلاف من يهود الفلاشا من الحبشة إلى إسرائيل

في نهاية عقد الثمانينيات.

تحت ستار إرسال معونات إغاثة وأطباء لأثيوبيا وأرتيريا والصومال والمناطق المطلّة على البحر الأحمر.

وفي ٣ فبراير عام ١٩٩٣م قام شاحال على رأس وفد إسرائيلي ضم بعض القادة العسكريين مثل موردخاي جور نائب وزير الدفاع، ورئيس الاستخبارات العسكرية وبعض مساعدي وزير الخارجية، وخبراء في مجالات الزراعة، بزيارة سرية استمرت خمسة أيام لبحث تطبيع وإقامة العلاقات العسكرية والزراعية الكاملة مع حكومة أرتيريا "المؤقتة"، واختيار الأماكن المخصصة لإقامة القواعد العسكرية الإسرائيلية والأسلحة والمعدات التي تحتاجها هذه القواعد، وكمحلة أولى، فقد اختار الوفد الإسرائيلي ثلاث مدن هي أسمره ودينكاليا وسنهين، وكان الأساس في اختيارها هو قربها من الحدود مع كل من أثيوبيا والسودان واليمن.

وبمجرد عودة الوفد الإسرائيلي قدم شاحال تقريراً عاجلاً إلى رابين يتضمن إقامة القواعد العسكرية الثلاث كمرحلة أولى، وتزويدها بنحو ٣ آلاف جندي وبعض الطائرات وحاملات الجنود والدبابات غير المستعملة حالياً في وحدات الجيش الإسرائيلي، على أن يبدأ العمل في إنشاء هذه القواعد خلال النصف الأول من العام ١٩٩٣م، وأرتفع عدد القواعد إلى ست قواعد قبل حلول العام ١٩٩٦م، وكانت فرصة مرض الرئيس أفورقي ونقله في اليوم الثالث مباشرة إلى تل أبيب للعلاج موآتبه تماماً للتوقيع على اتفاقية القوات العسكرية، حيث اتفق الجانبان على بدء إقامة القواعد والوجود العسكري الإسرائيلي في أرتيريا في ١٥ أغسطس عام ١٩٩٣م، على أن يسبق العمل عقد عدة لقاءات مطولة بين خبراء الجانبين للإعداد الجيد لتنفيذ الاتفاق<sup>(١)</sup>.

وبالفعل فقد تم رصد وجود طائرات إسرائيلية مجهزة بمعدات تجسس متطورة في جزيرة دهلك الأرتيرية وفق المصادر الغربية والعربية، وكانت الطائرات الإسرائيلية قد حطت في دهلك خلال شهر فبراير عام ١٩٩٣م وطلبت بألوان مماثلة لطائرات ميغ الإثيوبية المقاتلة التي غنمها الأرتيريون لدى سيطرتهم على أسمره في مايو عام ١٩٩١م.

وتبرز هذه التحركات أن إسرائيل استطاعت استغلال مقولة "صراعات ما بعد نجاح الثورة". وتتمثل في قيام الحركات الثورية بالاستيلاء بالقوة على الحكم ثم قيام صراع بين

(١) شعيب، مختار، مرجع سابق. ص ٢٢٤.

أجنتها المختلفة يصل إلى حد التصفيات الجسدية المتبادلة، وقامت بعرض المساعدة على أكبر فصيل في الثورة الأرثيرية وهي الحركة الشعبية بزعامة أسياش أفورقي الذي كان في أشد الحاجة لهذه المساعدة لتدعيم مركزه في مواجهة أية احتمالات مناوئة له. ولذا بدا أن هناك تحالفاً جديداً يرتسم في الأفق بين أرتيريا وإسرائيل والولايات المتحدة وذلك على حساب التحالف القديم الذي كان قائماً بين أرتيريا والفلسطينيين والسوريين وباقي الدول العربية. وأن هذا الأمر لوحظ بجلاء عندما أصيب الرئيس أسياش أفورقي بنوع من الملاريا فاقترح ممثل الولايات المتحدة في أسمره نقله إلى أحد المستشفيات بإسرائيل، وتولت طائرة أمريكية نقل أفورقي إلى إسرائيل رغم أن مصر كانت قد عرضت معالجته<sup>(١)</sup>.

وقد اعترف رئيس قسم إفريقيا وآسيا في الخارجية الإسرائيلية موشيه إيجار بأن لبلاده علاقة وثيقة مع أرتيريا، وكذلك مع الحكومة الحالية في إثيوبيا كجزء من فلسفة إسرائيل منذ وجودها بإقامة علاقات مع كل دول العالم، وتعزى هذه العلاقة إلى اختيار أفورقي إسرائيل لمعالجته، إضافة إلى الثقة في المستوى الطبي المتقدم فيها. كما أشار إيجار إلى أن إسرائيل "معنية بعلاقات جيدة مع أرتيريا بعد استقلالها لان منظمة القرن الأفريقي تهمنا بشكل خاص، وما نسعى إليه هناك هو علاقات حسنة مع هذه الدولة الجديدة كتلك التي نقيمها مع إثيوبيا وكينيا، فإننا ننظر إلى دولة أرتيريا المستقلة كدولة مستقلة بغض النظر عن الفروق العرقية فيها. وإن قسم أفريقيا وآسيا في الخارجية سيوصي بفتح سفارة لإسرائيل في أرتيريا بعد استقلالها على الرغم من أنها لم تفتح قنصلية فيها، مع أن دولا عدة فعلت ذلك لا سيما مصر واليمن والسودان، ذلك بسبب ضغوط مالية تعاني منها وزارته". وتزامنت تلك التصريحات مع تصريحات مقابلة أكد فيها المفوض العام لأرتيريا في فرنسا دانيلا يوهانس أن "الأرتيريين ليسوا عرباً وأرتيريا ليست جزءاً من العالم العربي وسنقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل" وفوق أقوال يوهانس نكر أن السفير الإسرائيلي في إثيوبيا أتى إلى العاصمة أسمره مباشرة بعد الاستقلال في مايو عام ١٩٩١م وطرح على الأرتيريين إقامة علاقات دبلوماسية وكانت إسرائيل هي الدولة الأولى التي اتخذت مثل هذه المبادرة.

(١) الخوند، سعود. الموسوعة التاريخية والجغرافية، الطبعة الأولى. منشورات رواد النهضة،

وتدعيما لهذه الخطوات عينت إسرائيل مناش زيبوري سفيراً لها في العاصمة اسمره ووصل السفير إلى ارتيريا وقدم أوراق اعتماده إلى وزير خارجية ارتيريا محمود شريفو حيث عرض زيبوري مسألة المساعدات الإسرائيلية لارتيريا . ومن المعروف أن نائبين إسرائيليين أحدهما عربي كانا من بين الدبلوماسيين الأجانب الذين راقبوا عملية الاستفتاء على استقلال ارتيريا بدعوة من الحكومة الأرتيرية المؤقتة. ومن المتوقع أن يبرز التعاون الإسرائيلي - الأرتيري في كافة مجالاته إلى نطاق العلنية، مع تولى أفورقي رئاسة أول حكومة أرتيرية<sup>(١)</sup>.

وبعد حصول ارتيريا على استقلالها وانفصالها عن إثيوبيا توطدت العلاقات الإسرائيلية - الأرتيرية إلى أعلى مستوى من التعاون، وتطورت هذه العلاقات في جعل ارتيريا أداة إسرائيلية في مناوأة الأنظمة العربية، وظهر ذلك جلياً في احتلال القوات الأرتيرية لجزر أرخبيل حنيش اليمنية ونشوب نزاع مسلح بين البلدين ومساندة إسرائيل لارتيريا.

وعلى الرغم من النفي الرسمي في الجانبين الإسرائيلي والأرتيري لوجود أي دور لإسرائيل في هذا النزاع، فإن كافة المؤشرات على أرض الواقع تؤكد ضلوع إسرائيل في هذا النزاع ومنها:

أولاً: التكتيك العسكري البارع الذي استخدم في عمليات الإنزال البحري لاحتلال الجزر، وهو تكتيك يفوق قدرة الأرتيريين العسكرية، وهم الذين لم يتعودوا على الحرب البحرية من قبل، وفشلوا في احتلال الجزر قبل شهر تقريباً بمفردهم.

ثانياً: إن ميزان القوة العسكرية بين البلدين لا يتيح بأي حال من الأحوال لارتيريا النجاح والفاعلية في احتلال الجزر والسيطرة عليها بمفردها، فتشير مصادر الدراسات الإستراتيجية إلى أن اليمن لديها قوة بحرية أكبر من القوة البحرية الأرتيرية.

ثالثاً: اعتماد نجاح عملية الإنزال البحري على المعدات الحديثة التي استعملتها ارتيريا والتي حصلت عليها من إسرائيل.

(١) الخوند، مسعود. الموسوعة التاريخية والجغرافية. مرجع سابق. ص ص ٢٦٨-٢٦٩.

رابعاً: الزيارة السرية التي قام بها الرئيس الأرتيري أسياسي أفورقي لإسرائيل في نوفمبر/ تشرين ثاني عام ١٩٩٥م، ومحادثاته مع العديد من المسؤولين الإسرائيليين في مطار أبن جوريون في تل أبيب، والتي أسفرت عن استجابة إسرائيل للمطالب الأرتيرية المتمثلة في إرسال مجموعة من المستشارين والخبراء العسكريين في مجال القوات البحرية والجوية إلى أرتيريا، ومدّها بصفقة من المعدات والأسلحة الحديثة وتشمل:

- ١- ستة زوارق حاملة للصواريخ من طراز إسبيئف قادرة على حمل طائرتي هيلوكبتر المستخدمة في مهمات الإنزال البحري.
- ٢- ست طائرات هيلوكبتر من طراز بلاك هوك ودولفين.
- ٣- طائرة من طراز عربية تستخدم في مهمات الاستطلاع البحري.
- ٤- منظومة رادار بحري ومجموعة صواريخ بحر / بحر من طراز جبرمائيل.

كما جرى تعزيز هذا التعاون خلال زيارة أفورقي الثانية لإسرائيل في فبراير / شباط عام ١٩٩٦م، وفيها تم التوقيع على اتفاقية أمنية لتطوير شبكة العلاقات العسكرية والإستراتيجية بين البلدين وتضمنت:

- التزام إسرائيل بتقديم كل احتياجات أرتيريا في المجال الدفاعي لبناء جيش نظامي قادر على مواجهة التهديدات العربية: السودانية واليمنية.
- تشكيل فريق عمل دفاعي من الطرفين يضم خبراء في شؤون التسليح والتدريب والاستخبارات.
- تدعيم موقف أرتيريا في مواجهة محاولات اليمن السيطرة على الجزر الإستراتيجية الواقعة في البحر الأحمر وبخاصة المدخل الجنوبي منه، مع تزويدها بوسائل القتال المنسجمة مع المهام البحرية والجوية، مع تأمين وجود عسكري إسرائيلي محدود للمراقبة والرصد والتدخل العسكري السريع إذا لزم الأمر.
- الإسراع بإرسال مجموعة من الخبراء المتخصصين لتحديث المنظومة الدفاعية البحرية والجوية لأرتيريا والمتواجدة على الساحل الأرتيري<sup>(١)</sup>.

(١) سالم، علاء: النزاع اليمني الأرتيري حول أرخبيل جنيش، مرجع سابق ص ١٥٩-١٦٠.

ويستشف الباحث مما سبق، أن كلاً من إسرائيل وأرتيريا ترموا إلى تحقيق أهداف مشتركة بينهما يمكن توضيحها على النحو التالي:

### أولاً: الأهداف الإسرائيلية:

تهدف إسرائيل من علاقتها بإريتريا إلى تأمين ملاحتها عبر البحر الأحمر، أي أن إسرائيل تترك تماماً أن البحر الأحمر هو بحيرة عربية إسلامية باستثناء ميناء إيلات في الشمال والموانئ الأرتيرية في الجنوب، وهذا يعني أن عدم السيطرة الإسرائيلية على الموانئ الأرتيرية تفقد ميناء إيلات أهميته في الملاحة البحرية الإسرائيلية.

كما تهدف إسرائيل من علاقتها بإريتريا إلى تدعيم أمنها الاقتصادي الذي هو جزء من أمنها القومي، فمضيق باب المندب يرتبط بالممرات البحرية العالمية وقناة السويس، لذا فإن سعي إسرائيل للتغلغل في هذه المنطقة وتدعيم علاقاتها مع إريتريا يحقق لها حتماً عزيزاً راود السياسة الإسرائيليين منذ عهد بعيد.

### ثانياً: أهداف إريتريا من علاقاتها مع إسرائيل:

- الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في كافة المجالات وخاصة المجالين الزراعي والعسكري.
- الاستعانة بإسرائيل لأجل تحديث موانئها لكي تستغل بطاقتها الكاملة.
- توظيف الخبرات الإسرائيلية في إعادة بناء البنية التحتية المتمثلة بالطرقات والكهرباء و ... الخ.
- تأكيد وجهة نظرها بشأن البحر الأحمر - والتي تتطابق مع وجهة النظر الإسرائيلية والإثيوبية - في أن البحر الأحمر ممر مائي دولي وليس بحيرة عربية خالصة ومن شأنه أن يظل مفتوحاً لسفن الدول جميعاً.
- طموح إريتريا في الحصول على الدعم المادي والمعنوي الإسرائيلي، وقد تحقق لها ذلك بفضل التدريب العالي والأسلحة الحديثة التي حصلت عليها من إسرائيل، حتى كانت الكفة الأرتيرية في ميزان القوة العسكرية بالمنطقة أن ترجح وتميل.

## المطلب الثالث

### العلاقات الإسرائيلية - الصومالية

سبقت الإشارة إلى أن الصومال كان مقسماً إلى ثلاثة أقسام، تسيطر على كل قسم منها دولة أوروبية، فكان هناك الصومال البريطاني والصومال الإيطالي اللذان تألفت منهما دولة الصومال، والصومال الفرنسي وأصبح فيما بعد يعرف بدولة جيبوتي.

والشعب الصومالي شعب عربي مسلم يرتبط مع الدول العربية بأواصر الدين والجنس واللغة والعرق والتراث وغير ذلك، فكان طبيعياً أن يرفض هذا البلد أي اتصال مع إسرائيل، بل وتتخذها العدو الثاني بعد إثيوبيا التي تعد العدو الأول، وقد صرح بذلك وفد صومالي زار العراق بعد الاستقلال<sup>(١)</sup>.

وقد تأكد هذا التوجه فيما صرح به الدكتور عبد الرشيد شارماكي رئيس الصومال عند الاستقلال قائلاً: إن بلاده تعتبر نفسها في حالة حرب مع إسرائيل معللاً ذلك بأن الصومال دولة عربية وترتبط معها بروابط دينية وثقافية ولأن إسرائيل تهدد السلام والأمن الدوليين.

لقد حاولت إسرائيل اختراق هذا البلد العربي، نظراً لموقعه الجغرافي والتميز على رأس القرن الأفريقي وعلى المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ولذلك توجهت الأطماع الإسرائيلية نحو هذا البلد في محاولة منها لإيجاد موطئ قدم لها فيه.

وقد برز هذا التوجه الإسرائيلي منذ أواخر الخمسينيات عن طريق طرف ثالث هو إيطاليا التي كانت لها قدم في الصومال بحكم استعمارها لها، فاستطاعت إسرائيل غمر أسواق الصومال بالبضائع الإسرائيلية عامي ١٩٥٨م، ١٩٥٩م، كما قابلت جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل عام ١٩٥٩م في موزوقيا عاصمة ليبيريا الدكتور محمد جيو أحد أعضاء جبهة التحرير، وعرضت عليه مساعدة إسرائيل في إنعاش الاقتصاد الصومالي بعد الاستقلال، وقد دعت الصومال كل أعضاء الأمم المتحدة بما في ذلك إسرائيل للمشاركة في احتفالات الاستقلال، وعندما سئل المسؤولون الصوماليون عن دعوتهم إسرائيل أجابوا بأن هذه الدعوة أرسلت سهواً وقد تم إلغاؤها فوراً. ولكن إسرائيل لم تياس

(١) سالم، علاء: إسرائيل و القرن الإفريقي، مرجع سابق، ص ١٦٨.

فبعثت برقية تتضمن اعترافها بالدولة الجديدة، كما أرسل رئيس دولة إسرائيل إسحاق بن تسفي بريقة تهنئة إلى رئيس وزراء الصومال بتاريخ ٣٠ يونيو/ حزيران عام ١٩٦٠م، ولكن الحكومة الصومالية الجديدة أهملت البرقيتين إهمالاً تاماً<sup>(١)</sup>.

وهكذا لم تفلح المساعي الإسرائيلية في ولوج البوابة الصومالية مما حداها إلى مساعدة الحكومة الإثيوبية والجيش الإثيوبي في الحرب التي تفجرت بين البلدين في نهاية السبعينيات حول إقليم أوجادين، وكان هذا الأمر نكايه في الحكومة الصومالية التي لم تفتح أبوابها لها.

وأستمر هذا الحال من عدم وجود أي علاقات أو اتصالات بين الصومال وإسرائيل حتى انتهى حكم الرئيس سياد بري في مايو/ أيار عام ١٩٩٠م، وبدأت بذلك مرحلة جديدة في الصومال تتمثل في تفجر الحرب الأهلية والصراع الداخلي بين الأطراف الصومالية المتعددة وما أفضت إليه من بلورة نمط جديد عرف باسم "الصوملة" somalization، مما أدى إلى التدخل الدولي المباشر وغير المباشر في شؤون هذه الدولة التي أنهكتها الحرب الأهلية الشرسة<sup>(٢)</sup>.

واستغلت إسرائيل هذه المرحلة وأخذت تتحرك على صعيد رسمي وصعيدي غير رسمي وتحت شعار المساعدة الإنسانية لشعب الصومال المنكوب. ويمكن بلورة هذا التحرك الإسرائيلي في اتجاهين رئيسيين:

أولهما: تحرك غير رسمي متمثل في أنشطة بعض الشخصيات العامة والحزبية، من ذلك ما قام به داعية السلام الإسرائيلي أباناتان من جهود لبناء مخيم كبير يؤوي ما لا يقل عن ٢٠ ألف لاجئ صومالي على الحدود الصومالية - الكينية، فقام بحملة لجمع التبرعات من يهود أمريكا وبريطانيا وإسرائيل فيجمع نصف مليون دولار من أصل ١,٢ مليون دولار تكلفة المشروع وما يستتبعه من مراكز طبية وتعليمية ومرافق وغير ذلك.

وعلى الرغم من نفي أباناتان أن يكون للحكومة الإسرائيلية أي دور في جهوده، إلا أن وزارة الخارجية الإسرائيلية أعلنت أنها قدمت الدعم الكامل له لإكمال مشروعه.

(١) سالم، علاء : إسرائيل والقرن الإفريقي.. مرجع سابق، ص ١٦٨.

(٢) - محمد يوسف دراوعه - تفكك الدولة في الصومال - المؤتمر الأول للباحثين الشباب في العلوم

السياسية جامعة آل البيت للفترة ١٦-١٧ أيار ٢٠٠١.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشخصية الإسرائيلية كانت تتمتع ببعض القبول من قبل الفصائل الصومالية وذلك عقب اجتماعه مع قيادات منظمة التحرير الفلسطينية في تونس.

كما قامت جمعية "تجمة داود الحمراء" بجمع الأموال لنقل الإمدادات الطبية والغذائية للاجئين الصوماليين على الحدود الصومالية - الكينية. كما فعل الشيء ذاته ناومي شازان أحد الحركيين البارزين في أتلان ميرتس (حزب من أحزاب إسرائيل المشاركة في الحكم)، فجمع أموالاً لتأمين الغذاء والدواء<sup>(١)</sup>.

ثانيهما: تحرك رسمي على مستوى الحكومة الإسرائيلية نفسها، فقد استطاعت أن تقيم عدة مراكز إغاثة في العاصمة الصومالية مقديشو وفي بعض الأقاليم الأخرى يتولاها "صندوق إغاثة الصومال".

ويدعم هذا الصندوق وزارة الخارجية الأمريكية والمنظمة الصهيونية العالمية والمؤتمر اليهودي ومنظمات يهودية أخرى مثل "ميرتس" و "جوينت". وقد تم تأهيل هذه المراكز بخبراء إسرائيليين وصلوا إلى الصومال على مدى الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٢م بلغ عددهم أكثر من ٢٥٠ خبيراً، ويتعاون هؤلاء الخبراء مع القوات الدولية لتسهيل عملية توزيع المساعدات وحماية المراكز الإسرائيلية.

وإضافة إلى ما سبق فقد قامت إسرائيل بإرسال كتيبة عسكرية إسرائيلية إلى الصومال على دفعات بملابس مدنية بحجة الإشراف على توزيع المساعدات الإنسانية المرسلة من الحكومة الإسرائيلية والمنظمات الصهيونية في أمريكا وغيرها<sup>(٢)</sup>.

وأستمر الحال على ذلك من إرسال الخبراء العسكريين الذين يقومون بنشاط أمني واستخباراتي، فقد أرسل في بداية عام ١٩٩٣م إضافة إلى ما سبق، أرسل حوالي ٦٠٠ إسرائيلي، جميعهم من أفراد الجيش والموساد والاستخبارات العسكرية وجهاز الأمن العام (الشافاح)، وقد أقيمت لهم نقطة انطلاق في العاصمة مقديشو. ويشرق على عملياتهم ضابط إسرائيلي من أصل إيراني ويعمل في الاستخبارات برتبة عقيد، كما عمل مساعداً للملحق العسكري الإسرائيلي في كينيا وإثيوبيا.

(١) Mlcwis: the ogaden and the frag 1 lity of somalia nationalism, international conference on conflict in there of africa Madrid 1989 p.p. 11-12.

(٢) الخوند، مسعود: الموسوعة التاريخية والجغرافية، مرجع سابق ص ١٩٨.

## المطلب الرابع

### التدخل الإسرائيلي في السودان

السودان بلد عربي له مواقف متميزة في مواجهة إسرائيل وبخاصة مع جارتيه مصر. وإن كانت هذه المواقف سياسية وغير عسكرية، إلا أنه يرى من إسرائيل عدواً لدوداً لا يمكن التصالح معه أو إقامة أي نوع من العلاقات معه.

ولذلك فإنه إسرائيل قد فشلت في محاولاتها التقرب من الزعامات السودانية أو إجراء اتصالات معها، وبخاصة زعامات الشمال الحاكمة، وتوجهت إلى سكان جنوب السودان عندما فقدت الأمل في إيجاد تقارب مع الشمال، ووجدت ضالتها في بعض القبائل الجنوبية وعلى رأسها قبيلة "الدونكا" التي تعد أقوى قبيلة في جنوب السودان.

على أن المحاولات الإسرائيلية للتقارب مع السودان قد بدأت مع المرحلة الانتقالية من الإدارة المصرية - البريطانية المشتركة إلى مرحلة الاستقلال وإجراءات الانتخابات عام ١٩٥٤م، فتمت لقاءات بين مسؤولين إسرائيليين وسودانيين في لندن بهدف التنسيق لمواجهة ما سمي بالأطماع الناصرية في السودان، وقد بلغت هذه الاتصالات ذروتها عام ١٩٥٧م، عندما التقى عبد الله خليل رئيس وزراء السودان آنذاك مع جولدمانير وزير الخارجية الإسرائيلية في باريس، وجرى البحث في ذلك اللقاء حول تقديم مساعدات إسرائيلية للسودان.

إلا أن هذه الاتصالات توقفت بعد الانقلاب الذي حدث في السودان عام ١٩٥٩م بقيادة إبراهيم عبود، ولم تعد هنالك أية محاولات للتقارب أو التفاهم، مما أثار حفيظة إسرائيل على أهل الشمال، فتوجهت إلى الجنوب حيث وجدت لديهم استجابة للاتصال والتعاون.

وهكذا بدأت صفحة جديدة من التوغل الإسرائيلي في السودان، وقد تزامن هذا الأمر مع افتتاح القنصلية الإسرائيلية في أديس أبابا، ومع بداية النشاط الاقتصادي الإسرائيلي في إثيوبيا بشكل خاص.

لقد كانت الشركات الإسرائيلية تعمل بشكل جاد في إثيوبيا، ويأتي على رأس هذه الشركات شركة "إنكودا" التي كان يديرها أبا ناتان الذي استطاع أن يجري أول اتصالات إسرائيلية مع سكان الجنوب في السودان.

لقد اتخذت إسرائيل من إثيوبيا منطلقاً رئيساً لتحركاتها للاتصال مع سكان الجنوب السوداني، فقد ساعد المستشارون ورجال أجهزة الأمن الإسرائيليون الإمبراطور هيلاسي على بناء أجهزته الأمنية، وهم الذين تولوا مساعدة الحركات الانفصالية الجنوبية للانفصال عن الحكومة المركزية في الخرطوم.

كما قام دافيدكمجي المدير السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية بدور متميز في دعم الاتصالات مع المتمردين السودانيين، فقد قامت إسرائيل بتقديم الأسلحة المتطورة والتدريب بواسطة أولئك المستشارين المقيمين في إثيوبيا، واستمرت الأمور حتى ظهرت حركة التمرد بزعامة العقيد جون قرنق وتمكنت من السيطرة على العديد من المدن في جنوب السودان.

إن النظرة الإسرائيلية إلى جنوب السودان تأتي من أمنها القومي القائم على دعم "حلف المحيط" الرامي إلى إقامة جبهة غير عربية من الدول المجاورة للدول العربية بدءاً بتركيا ومروراً بإيران والتفافاً إلى القرن الإفريقي بما في ذلك جنوب السودان.

وانطلاقاً من هذا المخطط قررت إسرائيل دعمها للثوار في جنوب السودان، وذلك بعد تمركزها في بعض الدول المجاورة للسودان مثل إثيوبيا وأوغندا وكينيا، وتمثل هذا الدعم في تقديم الأسلحة والإمداد بالذخائر والقيام بأعباء التدريب والتوجيه إضافة إلى تبادل الزيارات.

لقد كان الدعم الإسرائيلي لحركات الجنوب في أول أمره متواضعاً ورمزياً، وبمرور الوقت أخذ يتكاثف ويزداد مما أدى إلى تطوير مستوى القتال لدى الجنوبيين بشكل ملموس.

ويمكن القول بأن الدعم الإسرائيلي لجنوب السودان قد مر في أربع مراحل، يمكن بيانها على النحو التالي<sup>(١)</sup>:

(١) بشير، محمد عمر: مشكلة جنوب السودان، منشورات دار الجيل، بيروت، عام ١٩٨٣م، ص ٣٩٠.

المرحلة الأولى: في عقد الخمسينيات من القرن العشرين، وفي هذه المرحلة اهتمت إسرائيل بتقديم المساعدات الإنسانية كالمواد الغذائية والأدوية والأطباء وتقديم الخدمات إلى السكان واللاجئين الذين يتدفقون على إثيوبيا فارين مخاطر الحرب الأهلية.

المرحلة الثانية: في بدايات الستينات وفيها اهتمت إسرائيل بإعداد وتدريب المتمردين في حركة "أنانيا - ١" و "أنانيا - ٢" على فنون الحرب والقتال في مراكز خاصة داخل إثيوبيا وكان المستشارون الإسرائيليون يتولون إدارتها.

المرحلة الثالثة: في أواخر الستينات وبداية التسعينيات وفيها اتخذ الدعم الإسرائيلي مسارات جديدة ولا سيما عندما بدأت الأسلحة الإسرائيلية تتدفق على المقاتلين في جنوب السودان، وكانت الأسلحة المرسلة إلى السودان ترسل من قبل تاجر أسلحة إسرائيلي يدعى جابي شفيق يعمل لصالح أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، وذلك لكي تبدو عملية تسليح المتمردين ذات طابع خاص ومن أهم هذه المسارات<sup>(١)</sup>.

- إرسال كميات من الأسلحة وخاصة الأسلحة السوفيتية التي استولت عليها إسرائيل -  
أبان حرب عام ١٩٦٧م وشملت هذه الصفقات الأسلحة الخفيفة والمتوسطة.  
- إرسال مستشارين عسكريين إلى مناطق غابات داخل الأراضي السودانية المجاورة لإثيوبيا بعد أن كان الأمر قاصرا على تقديم العون والتدريب من داخل الأراضي الأثيوبية.

- استقدم مجموعات من أبناء الجنوب إلى إسرائيل ليتلقوا تدريباتهم العسكرية.  
- الضغط على قادة حركة التمرد في جنوب السودان لإعلان أهدافهم الحقيقية من وراء هذا التمرد وذلك بتطوير فلسفة نضالية تتجاوز مرحلة المطالبة بالمساواة مع أبناء الشمال إلى الرغبة في الانفصال وإقامة كيان سياسي مستقل خاص بهم.

وفي بدايات السبعينيات فتحت نافذة أخرى لإيصال الدعم الإسرائيلي للمتمردين في جنوب السودان، وهذه النافذة كانت أوغندا حيث أيدت وسمحت بمرور بمثل هذا الدعم، حيث تم رصد العديد من حالات عبور البعثات الإسرائيلية في العاصمة كمبالا للحدود المشتركة مع السودان. وقد كان هذا الجهد بمثابة تطبيق عملي للاستراتيجية الإسرائيلية

(١) سالم، علاء، "إسرائيل والقرن الأفريقي: المنطلقات الاستراتيجية وأنماط التحرك"، التعاون. مرجع سابق. ص ١٧٥.

في تمكين الأقليات غير العربية من تحقيق طموحاتها في الاستقلال والانفصال، إضافة إلى إضعاف طاقات الحكومة في الخرطوم التي اتجهت نحو دعم مصر في صراعها مع إسرائيل، وقد تولى الملحق العسكري الإسرائيلي في كمبالا "باروخ بارز" مهمة إيصال هذه المساعدات إلى المتمردين في جنوب السودان والأشرف عليها بنفسه.

المرحلة الرابعة: في أواخر السبعينيات وطوال الثمانينات فعلى الرغم من التقلبات السياسية التي شهدتها العديد من الأقطار الأفريقية وخاصة أثيوبيا، فإن الدعم الإسرائيلي للحركة المسلحة في جنوب السودان استمر رغم ما شهده من حالات مد وجزر في عهد الكولونيل منجستو وخاصة في الثمانينات، إضافة إلى إغلاق النافذة الأوغندية أمام هذه المساعدات وقد اتخذ الدعم الإسرائيلي منحى آخر نتيجة لعاملين اثنين:

أولهما: تدفق كميات كبيرة من الأسلحة الإسرائيلية إلى نظام منجستو لمواجهة حركات المعارضة المسلحة في إقليمى ارتيريا وتيجيري، تلك الأسلحة التي شملت أنواعا محرمة دوليا منها القنابل العنقودية.

ثانيهما: وصول عدد كبير من المستشارين العسكريين إلى إثيوبيا لتدريب الجيش الحكومي، ولقد تزامن الوجود العسكري الإسرائيلي في أثيوبيا مع تصاعد التمرد في جنوب السودان والذي كان متمرده يتلقون الدعم من قبل إثيوبيا رداً على الدعم السوداني لحركة الثورة الأرتيرية.

وقد وصل هذا الدعم مداه حينما ذكر أن زعيم المتمردين جون قرنق غادر العاصمة الأثيوبية سراً في نوفمبر عام ١٩٨٩م إلى إسرائيل واجتمع هناك مع رئيس الأركان دان شومرون، وفي هذا اللقاء طلب قرنق من نل أبيب تدريب ١٠ طيارين لقيادة مقاتلات خفيفة لشن هجمات خاطفة على مراكز القوات الحكومية المتمركزة في الجنوب كما طالب بتزويده بنظام دفاعي جوي متطور لتغطية تقدم قواته.

وقد حملت بداية التسعينيات تدني الدعم والمساندة الإسرائيلية المباشرة لحركة تحرير السودان بزعامة قرنق نظراً لجو المصالحة والوفاق الذي ساد العلاقات السودانية الإثيوبية مروراً بالانقسام الذي حدث في حركة التمرد إلى ثلاث فصائل متناحرة وانتهاءً بسقوط نظام منجستو عام ١٩٩١م، حيث يمكن القول أن هذا الدعم توقف تماماً في العام ١٩٩٢م، ولكن التطورات الراهنة في منطقة القرن الأفريقي تبدو مشجعة لإيجاد موطئ

قدم إسرائيلي في جنوب السودان على شكل تواجد مباشر أو نفوذ نتيجة لعدد من العوامل أهمها:

- توجهات النظام السوداني الإسلامية- الراديكالية مما أوجد جواً معادياً له حتى داخل الدول العربية المجاورة وأهمها مصر.
- التوجهات الراهنة لدى الإدارة الأمريكية إلى أيجاد مناطق أمنية في جنوب السودان على غرار ما حدث في العراق. فهناك مناقشات داخل الكونجرس الأمريكي والإدارة الأمريكية يقودها هارمن كوهن النائب السابق لوزير الخارجية للشئون الأفريقية وهو الداعية إلى ذلك والمشهد الذي حدث في الصومال يبدو انه يعيد نفسه في جنوب السودان، حيث بدأت وسائل الإعلام الغربية في تسليط الأضواء على المجاعة والفقو في جنوب السودان لدفع الدول الغربية للتدخل للحد من هذه المجاعات.
- التواجد الإسرائيلي الملموس في الصومال وإمكانيات انتشاره إلى الجنوب السودان.

كما اهتمت إسرائيل بدعم علاقاتها مع جيبوتي من خلال استعمار فرنسا لهذه المنطقة حيث قامت باستغلال الوجود الفرنسي لإقامة المشروعات الاقتصادية فيها. كما اهتمت إسرائيل بجيبوتي نتيجة لموقعها الجغرافي في التحكم بمضيق باب المندب هذا الموقع الذي يخدم توجهات إسرائيل السياسية والإستراتيجية والأمنية في منطقة البحر الأحمر.

ويذكر هنا عن العلاقات الإسرائيلية - الجيبوتية أنها توقفت عقب استقلال الأخيرة إلا أن ذلك لم يؤثر على اهتمام إسرائيل بجيبوتي نظراً إلى إن السيطرة الفرنسية عليها تحقق تأمين مصالح إسرائيل بجيبوتي. وتسعى إسرائيل حالياً للوجود في جيبوتي من خلال عناصر مخابراتها الموجودة هناك تحت مبررات مختلفة أو من خلال وجود الخبراء الفرنسيين الذين يدينون لها بالولاء.

ولقد استغلت إسرائيل الصراعات الإثنية في منطقة القرن الأفريقي من أجل تحقيق مظامعها وسياستها وأهدافها، وقد نجحت في بناء علاقات تعاون اقتصادية وتقديم المساعدات والمعدات التي تحتاج إليها هذه الدول ذات العلاقة الوطيدة بإسرائيل، وكل ذلك يخدم المصالح الإسرائيلية ويصب في قنواتها.

## الفصل الثالث

### أثر التحولات السياسية الدولية والصراعات في القرن الأفريقي على الأمن القومي العربي وأمن البحر الأحمر

المبحث الأول: الأمن القومي العربي وأمن البحر الأحمر.

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي العربي ومصادر تهديده.

المطلب الثاني: المياه كعامل تهديد للأمن القومي العربي.

المطلب الثالث: الإستراتيجية العربية لضمان أمن البحر  
الأحمر.

المبحث الثاني: أثر التحولات السياسية والصراعات في القرن  
الأفريقي على الأمن القومي العربي وأمن البحر الأحمر.

المطلب الأول: التحولات السياسية والتغيرات الدولية.

المطلب الثاني: الصراعات في القرن الأفريقي  
(بعد انتهاء الحرب الباردة) وأثرها على أمن

البحر الأحمر والأمن القومي العربي.

## مقدمة:

إن الأمن القومي العربي لا يتحقق إلا من خلال تسخير الإمكانيات المادية والبشرية في بناء الإنسان العربي الواعي والمدرّك لمتغيرات العصر الجديدة من حوله وبآلية تحقق التناسق والتوازن النسبي مع المستجدات السياسية والاقتصادية وهي: (أ) حرب الخليج الثانية كإحدى المتغيرات الجديدة وأثرها على الأمن القومي العربي، (ب) موقع النظام العربي من النظام العالمي الجديد بعد حرب الخليج الثانية خاصة مع تصاعد مشاكل الحدود بين الدول العربية، وأزمة الثقة بين بعض الدول العربية، وعدم الثبات في السياسات العربية وأنقسامها الأيديولوجي. ولا بد، والحالة هذه، من تنشيط دور جامعة الدول العربية لتأخذ المتغيرات والتحويلات السياسية الدولية بعين الاعتبار.

ويحظى البحر الأحمر بأهمية استراتيجية كبرى من منظور الأمن القومي العربي حيث يرتبط أمن البحر الأحمر ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي العربي. وقد تمثلت التحويلات والتغيرات السياسية على البحر الأحمر بما يمكن أن نسميه نهاية عهد الصراع الدولي في البحر الأحمر وظهور نظام الهيمنة الأمريكية والغربية لإبراز دور إسرائيل في البحر الأحمر وفي المنطقة ككل، خاصة بعد مؤتمر مدريد للسلام بين العرب وإسرائيل واستمرار المفاوضات ثنائية الأطراف.

لقد تغير الصراع في القرن الإفريقي من صراع أيديولوجي ملقن إلى صراع إقليمي ملقن، وتغير طابع الصراع في القرن الإفريقي بتغيير الآليات المحركة له، فبينما كان في السبعينات والثمانينات صراعاً بين القوتين العظميين على أرض أفريقية وبأيدٍ إفريقية تحول منذ الثمانينات إلى صراع ذي طابع إقليمي.

ولأهمية أمن البحر الأحمر للأمن القومي وعلاقة أمنه مباشرة بمنطقة القرن الإفريقي، وجب على الدول العربية الحفاظ على استقرار منطقة القرن الإفريقي وإيجاد حلول للحرب الأهلية في الصومال والسودان، لأن استقرار هذه المنطقة يعني استقرار البحر وبالتالي الحفاظ على أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع جاء الفصل الثالث بمبثته التالين، جلاءً للفكرة، واستقصاءً لكل جوانبها.

## المبحث الأول

### الأمن القومي العربي وأمن البحر الأحمر

إضافة إلى الأهمية الاستراتيجية والجيوبوليتيكية لمنطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر فإن البحر الأحمر يشكل ضرورة استراتيجية للأمن العربي باعتباره يحاذي أرضاً عربية تضم أقدس مقدسات المسلمين، ويحتضن على شطآنه أقطاراً عربية كثيرة، فهو لذلك مفتاح الأمن القومي العربي. لذلك ففي ضوء تجارب الماضي وحقائق الحاضر، فإن الدعوة مستمرة إلى إرادة عربية استراتيجية موحدة، لتأمين سيطرة استراتيجية قوية على البحر الأحمر.

إن أمن البحر الأحمر لا يتحقق إلا بتحقيق أمن الدول المطلّة عليه وسلامتها، وضمان كيانها واستقرارها ضد الأخطار الخارجية، في حين يقصد بالأمن العربي للبحر الأحمر قدرة الدول العربية المطلّة عليه على التأثير في إقليمه وإقامة علاقات التعاون المشترك، وحمايته وتأمينه من التأثير أو سيطرة قوى إقليمية أو دولية ذات توجهات معادية بطبيعتها للدول العربية وشعوبها، وإن أي تحليل لمفهوم الأمن العربي وآلياته ينبغي أن ينطلق من فهم حقيقة التحولات الإقليمية والعالمية التي حدثت منذ بداية عقد التسعينات، وما أفرزته تلك التحولات من آثار على مفاهيم الأمن، ولعل أهم معالم التحولات العالمية هو تفكك الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، وبالتالي انتهاء الحرب الباردة، والمنافسة الأيدلوجية بين القوتين العظميين، اللتين ميزتا عصر الحرب الباردة، وظهور نظام عالمي مغاير يتسم بنسبة كبيرة من الأحادية القطبية.

وقد تمثلت تلك الأحادية القطبية العالمية في التكتل الرأسمالي الصناعي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شبكة واسعة من المؤسسات الدولية، ويرتبط بتلك التحولات تعاظم التكتلات الدولية الجديدة المشيدة على أساس اقتصادي، وبزوغ نجم نماذج من دول التنمية الاقتصادية في شرقي آسيا الواقعة على المحيط الهادي فيما يُعرف باسم النمور الآسيوية.

وقد انعكست تلك التحولات على تغيرات كبيرة في البيئة الإقليمية للشرق الأوسط والبحر الأحمر، ففي تلك البيئة حدث تحول في محاور عديدة أهمها: نهاية عهد الصراع

الدولي في البحر الأحمر، وظهور نظام من الهيمنة الغربية، وهو نظام يدعم الدور الإسرائيلي في البحر الأحمر، كما أدت حرب الخليج الثانية إلى انقسام عربي شمل الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، ثم تعاظم الوزن النسبي لعملية السلام العربية - الإسرائيلية بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وبدء محادثات السلام الثنائية والمتعددة، وإقامة مؤتمرات إقليمية تستهدف إعادة هيكلة المنطقة من خلال المشروعات الإقليمية المطروحة كالمشروع الشرق أوسطي الجديد، ثم مشروع الشراكة لأوروبية - المتوسطية، وقد ترافق كل ذلك مع تعاظم الدور الإسرائيلي في المنطقة بشكل عام وفي البحر الأحمر بوجه خاص، بعد اعتراف بعض الدول العربية بإسرائيل واعتراف مصر بشرعية المرور البحري الإسرائيلي في مضائق تيران وقناة السويس، وتزايد الدور الأرتيري المسيطر على جزء كبير من ساحل البحر الأحمر والمتعاون مع السياسات الإسرائيلية. إن هذه التحولات جميعها أدت إلى تحولات مماثلة سادت في هذه الفترة في مفاهيم الأمن ووسائل تحقيقه، تجاه التركيز على الجانب الاجتماعي - الاقتصادي للأمن، كما أدت إلى توسيع نطاق مفهوم "الأمن الإقليمي" ليشمل البعد المتعلق بـ "الأمن التعاوني" (Cooperative Security)، وهو مفهوم ينصرف إلى محاولة الأطراف تخطي المعضلة الأمنية التقليدية من خلال الانخراط في سلسلة من الترتيبات الأمنية المشتركة التي يتم من خلالها دعم أمن كل طرف من خلال الاستراتيجية الأمنية للأطراف الأخرى، ويختلف هذا المفهوم عن مفهوم الأمن الجماعي التقليدي في أنه ينطلق من التركيز على النواحي غير العسكرية للأمن<sup>(١)</sup>.

إن مفهوم الأمن التعاوني يركز على أن التحولات العالمية قد قللت من تبعية المشكلات الإقليمية للنظام العالمي، وأنه أصبح من الممكن التعامل مع تلك المشكلات لذاتها، كما يؤكد أنه من الممكن بناء أشكال من التعاون الإقليمي لا تستند إلى عوامل التشابه الثقافي بالضرورة ولا تركز على القضايا الأمنية، ولكنها تستند أساساً إلى المصالح المشتركة بصرف النظر عن الأيدولوجيات.

إن أهمية البحر الأحمر على الصعيدين الإقليمي والدولي، وطبيعة العلاقات التي تربط الدول المطلة عليه بوحدة إقليمية وعالمية عديدة، تحتم علينا أن نأخذ تلك العلاقات

(١) قدورة، عماد، نحو أمن عربي للبحر الأحمر، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ١٩٩٨، ص ص ٣٠-٣١.

وانعكاساتها على أمنه في الاعتبار، ذلك أن نظرة فاحصة لموقع البحر الأحمر وأهميته الاستراتيجية يمكن أن تؤدي إلى نتيجة حاسمة مؤداها أن البحر الأحمر تحيط به الدول العربية، عدا إسرائيل المتناقضة مع الدول العربية بهويتها وأرتيريا المختلفة عنها بسياستها، وأن أمن البحر الأحمر واستقرار منطقتيه يشكلان ضرورة أمنية بالنسبة إلى الدول العربية المعنية، وبالتالي لا بد من أن يكون ثمة ترتيب أممي بينها<sup>(١)</sup>.

يرتبط البحر الأحمر عضوياً بمنطقة الخليج العربي المجاورة ويشكل معها محوراً استراتيجياً لا يمكن تجزئته، ويرتبط البحر الأحمر من الناحية القومية ارتباطاً وثيقاً بالمحيط العربي، ويرتبط أمن كل منهما بأمن الآخر، بل أن الدول العربية المطلة عليه تعدّ من أكثر الدول فاعلية في النظام العربي بشكل عام، كما أن لهذه الدول ارتباطاً جغرافياً وتاريخياً بالدول الإفريقية. من ذلك يحظى البحر الأحمر بأهمية استراتيجية كبرى من منظور الأمن القومي العربي فهو مدخل للدول العربية إلى أفريقيا و آسيا وهو المنفذ الوحيد لكل من السودان والصومال وجيبوتي وكذلك الأردن، أما من وجهة النظر العسكرية فهو يشكل ممراً وطريقاً لتهديد منابع النيل وواديه، كما أن الأمن العربي في البحر الأحمر يرتبط بالأمن العربي بالمحيط الهندي والخليج العربي، أما على الصعيد الاقتصادي فحركة الملاحة في البحر الأحمر تمثل المصدر الأساسي للدخل القومي اليمني، ومصدراً مهماً للدخل في الصومال وجيبوتي، إلى جانب أهميته الملاحية بوصفه طريقاً للنقل البحري وبخاصة النفط العربي المصدر من منطقة الخليج العربي إلى الدول الصناعية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا فإن أمن البحر الأحمر ينبغي أن يكون إحدى أهم أولويات ومشاغل الفكر الاستراتيجي العربي.

هذه المقدمة الموجزة سيتم تفصيلها والكشف عنها في المطلبين التاليين إن شاء الله.

(١) مختار، شعيب، "الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه البحر الأحمر في إطار نظرية الأمن الإسرائيلية"،

## المطلب الأول

### مفهوم الأمن القومي العربي ومصادر تهديده

يتميز الأمن القومي بأنه ظاهرة متغيرة وغير ثابتة، ولذلك اختلف في تعريفه الدقيق.

فبعضهم يعرفه بأنه التنمية الشاملة التي تشمل على عناصر التعليم والاقتصاد وتطوير الطاقة البشرية وبناء الجيش القوي القادر على حماية الدولة ومنجزاتها<sup>(١)</sup>.

ومنهم من يرى أنه عبارة عن مصالح مجموعة من الدول، وما تتخذه من إجراءات لحماية هذه المصالح في معظم الأوقات، وتختلف المصالح باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والأيدلوجية للسلطة، وتكون نتيجة مواقف وأحداث مستجدة<sup>(٢)</sup>.

ومنهم من يعرفه بأنه وحدة وحماية وتأمين دولة قائمة (أو دول) من تهديدات داخلية وخارجية، وأنه أمن مصالحها ضد تهديدات قائمة أو محتملة من الداخل والخارج، وخلق ظروف يكون من شأنها إحراز أهدافها وغاياتها القومية العامة واللازمة لاستقرارها السياسي والاجتماعي، الذي يجب أن يشمل تنمية شاملة تأخذ في الاعتبار كل الوسائل والطرق المؤدية إلى إحراز تلك الأهداف والغايات<sup>(٣)</sup>.

ويعرفه بعضهم بأنه تلك التدابير التي تتخذها الدولة وتمكنها من حماية وجودها ومصالحها في الحاضر والمستقبل في إطار المتغيرات الدولية، وتلك العوامل التي تؤثر في الأمن القومي للدول المرتبطة بمصالحها وسياساتها الإستراتيجية والأمنية، ومن هذه العوامل الموقع الجغرافي المؤثر على التفاعل داخل الدولة أو الدول ومع الدول المجاورة لها، ويتصل بالاتجاه السياسي أو الأيديولوجي للدولة مما يؤثر على الأهداف المنظورة، كما يتصل بالأفكار السياسية والاجتماعية السائدة المؤثرة على الارتباطات والولاءات

(١) حوات، محمد علي، "مضيق باب المنذب، أهميته الإستراتيجية وتأثيرها على الأمن القومي

العربي"، جامعة صنعاء، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦م، ص ٨٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) هلال، علي الدين، "الأمن العربي والصراع الإستراتيجي في منطقة البحر الأحمر"، مجلة

المستقبل العربي، العدد ٩، أيلول عام ١٩٧٩م، ص ٩٨.

داخل الدولة أو الدول، ويتصل أيضاً بقوة الدولة بالنسبة للدول التي ترتبط إيجابياً بمصالحها والتزاماتها الأمنية<sup>(١)</sup>.

وهكذا فمفهوم الأمن القومي متعدد الأبعاد لأنه يعالج الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية التي تؤثر على الاستقرار السياسي والرفاه الاجتماعي، وعلى سلامة الكيان الوطني. فالأمن القومي قضية تمتزج فيها السياسة مع الاقتصاد، والجغرافيا مع الشؤون العسكرية، والأوضاع الاجتماعية مع قوة الدولة، والنظام السياسي مع الإستراتيجية القومية.

وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من الدول الكبرى تقوم بتأسيس مجلس للأمن القومي ينظر في مصالح الدولة العليا والحيوية وفي مصادر تهديدها والتصدي لهذا التهديد، ويأتي على رأس تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية التي أسست مجلساً للأمن القومي عام ١٩٤٧م وهو المجلس المضطلع برسم السياسة العليا للدولة، وقد حذت حذوها كثير من الدول ولاسيما الدول الكبرى.

أما بالنسبة للأمن القومي العربي فيكون برصد مصادر التهديد الرئيسة التي تهدد مصالحه الحيوية مجتمعة خارجياً وداخلياً.

أما المصادر الخارجية فتتمثل فيما يلي:

- إسرائيل: مما لا شك فيه أن إسرائيل هي العدو الأول للدول العربية والخصم التاريخي لها، وهي التي تهدد المصالح العربية في كافة المجالات.
- تنافس القوى العظمى الطامعة في المنطقة العربية، وقد وجد هذا التنافس منذ القرن التاسع عشر.
- أطماع دول الجوار الإقليمي.

(١) هويدي، أمين، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، بيروت، دار الطليعة ١٩٧٥م، ص ٤٢-

## المطلب الثاني

### المياه كعامل تهديد للأمن القومي العربي

لا يخفى على كل ذي عقل رشيد أن لإسرائيل مطامع كبيرة في مياه الوطن العربي، ولذلك قال بعض المحللين أن الحرب القادمة ستكون حرب مياه، إن قضية المياه دون شك واحدة من أبرز قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي الذي كان من المفترض حسمها منذ سنوات في مفاوضات الوضع النهائي ضمن لجان متعددة الأطراف.

والحديث عن أهداف إسرائيل تجاه دول شرق أفريقيا فيما يتعلق بالمياه وانعكاساتها على الأمن القومي العربي يتطلب أولاً توضيح مطامعها تجاه مياه النيل، ثم تبيان تطلعاتها نحو مياه البحر الأحمر، مع التطرق إلى كيفية استغلال إسرائيل للصراعات الموجودة في منطقة القرن الأفريقي من أجل تحقيق ما ترمى إليه في شرق أفريقيا.

لقد شكلت نظرة إسرائيل تجاه مياه النيل - وهي لا تخلو من مطامع استيلائية - جزءاً من الفهم الإسرائيلي تجاه المياه المشتركة بينها وبين الدول العربية، والتي قامت بترجمته من خلال طرح العديد من المشروعات حول اقتسام المياه ولم تجد هذه المشروعات طريقها للتنفيذ لأنها كانت ترمي دوماً إلى تحقيق مصالح إسرائيل المائية فقط، كما جسدت ذلك النهج - دون الدخول في تفاصيله - من خلال نهب نحو (١٣٠٠) مليون متر مكعب من المياه العربية من الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية وجنوب لبنان، حيث تستولي على (٧٠٠) مليون متر مكعب من الضفة وغزة، وحوالي (٢٠٠) مليون من الجولان، ونحو (٤٠٠) مليون متر مكعب من المياه اللبنانية<sup>(١)</sup>، هذا عدا عن قيامها منذ عدوانها على الدول العربية عام ١٩٦٧م - بتحويل مياه نهر الأردن عبر الحامل المائي إلى المناطق الغربية منها، مما أدى إلى تلوث المياه في جنوب النهر إلى حد لا يمكن للأردن استخدامه<sup>(٢)</sup>، إضافة إلى قيامها بفرض القيود على

(١) أحمد السيد النجار، رؤية عربية للتصورات الإسرائيلية حول قضايا المياه بين العرب وإسرائيل،

شؤون عربية، العدد (٧٣)، آذار/ مارس، ١٩٩٣م، ص ١٢٣.

(٢) حسن بكر، المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي، السياسة الدولية، العدد (١٠٤)،

نيسان/أبريل، ١٩٩١م، ص ١٣٥.

استهلاك العرب في هذه الأراضي للمياه بحيث لا تسمح لهم بأكثر من (١١٠) ملايين متر مكعب سنوياً<sup>(١)</sup>.

وترمي إسرائيل من وراء ذلك (إضافة إلى تحقيق أسطورة بناء الحلم الصهيوني في الصحراء، عدا عن أسطورة من النيل إلى الفرات) إلى تلبية احتياجاتها من المياه دون مراعاة الحقوق المائية للدول العربية المشتركة معها في المياه، حيث تستهلك نحو (٩٥%) من المياه المتجددة أي ما يعادل (١,٧٥٥) مليون متر مكعب من المياه سنوياً، وهو ما يوازي خمسة أضعاف ما يستهلكه جيرانها<sup>(٢)</sup>، في ظل مخططها الدائم المتمثل باستقدام أكبر عدد من اليهود وتوطينهم في فلسطين المحتلة.

وبذات الأهداف... توجهت إسرائيل نحو مياه النيل مستثمرة جملة من الوقائع لصالحها.. وتتمثل في:

- سيطرة إثيوبيا على (٨٥%) من مصادر مياه النيل، بإعتبارها تشكل المنبع الأساسي لنهر النيل.

- تشكل مياه النيل أهمية بالغة بالنسبة إلى مصر والسودان، حيث يعيش على ضفافه ما يزيد عن (٢٥) مليون سوداني ونحو (٧٠) مليون مصري، ويوفر نهر النيل لمصر (٩٥%) من المياه الصالحة للشرب والري وتوليد الطاقة، ويمد السودان بـ (٨٠%) من احتياجاته السنوية من المياه<sup>(٣)</sup>، عدا عن أهميته بالنسبة لدول حوض النيل الأخرى (وهي أثيوبيا، تنزانيا، بروندي، رواندا، أرتيريا، الكونغو، كينيا) في ظل الأزمة الخانقة والحاجة المتزايدة للمياه سنوياً، حيث قدرت إحدى بعثات الأمم المتحدة التي

(١) حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل، السياسة الدولية، العدد (١١١)، كانون الثاني/يناير، ١٩٩٣م، ص ٧٨.

(٢) بكر، المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي، مصدر سابق، ص ١٣٥، وأيضاً انظر ألن برمان، السياسة المائية الجديدة في الشرق الأوسط، ترجمة رهام الفقي، قراءات استراتيجية، العدد ١٠، تشرين أول/أكتوبر، ٢٠٠٠ نص ٣٢-٣٣.

(٣) عبد القادر الطرابلس، أزمة المياه العربية بين تحديات الداخل وأخطار الخارج، شؤون عربية، العدد (٩٥)، أيلول/سبتمبر، ١٩٩٨م، ص ١٥٤.

قامت بزيارة المنطقة عام (١٩٨٩) احتياجات سكان حوض النيل سنوياً من الموارد المائية الإضافية عام (٢٠١٠) بنحو (١٠) مليارات متر مكعب<sup>(١)</sup>.

- توتر العلاقة بين مصر وأثيوبيا بسبب قضية السودان التي تعتزم أثيوبيا إنشائها بغية مواجهة مشاكل الانفجار السكاني الذي تعاني منه، والتدهور البيئي الناتج عن الجفاف المصحوب بتآكل التربة والتصحر، مما أفقد الأراضي الزراعية خصوبتها، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي تزرع أثيوبيا تحت وطأتها. ولا شك أن أثيوبيا ترمي من وراء إعلانها إنشاء سدين أحدهما على النيل الأزرق والآخر على روافده إلى إشهار سلاح المياه في مواجهة السودان، التي تدعم الجماعات المناوئة للنظام الاثيوبي مثلما حاولت - سابقاً - استخدام ذات السلاح كورقة ضغط في مفاوضاتها مع السودان، حينما طالب الرئيس الاثيوبي السابق منجستو هيلما ماريام الرئيس السوداني الأسبق جعفر النميري عام ١٩٧٩م بأن تتنازل السودان عن جزء من مديرية النيل الأزرق، مقابل تأمين احتياجاته من مياه النيل، إضافة إلى مطالبة الحكومة الاثيوبية بوقف مساعداته لثوار التيجراي وأرتيريا (قبل استقلالها وقبل وصول ثوار التيجراي إلى السلطة في إثيوبيا بقيادة مليس زيناوي) مقابل إبراز مرونة أثيوبية تجاه مسألة مياه النيل<sup>(٢)</sup>.

كما ترمي إثيوبيا أيضاً من وراء طرح مسألة إنشاء السودان بين الفينة والأخرى، إلى توصيل رسالة إلى مصر توضح موقفها الراض من مسألة زيادة حصة مصر المائية من مياه النيل، في ضوء الإحصائيات التي تشير إلى تزايد حاجة مصر من المياه بمقدار (٢٠) مليار متر مكعب سنوياً، إلى جانب حصتها المقررة وفقاً لاتفاقية المياه المبرمة بين مصر والسودان عام ١٩٥٩م والمقدرة بـ (٥٥,٥) مليار متر مكعب<sup>(٣)</sup>.

(١) أنظر: خالد عمر، العلاقات المصرية السودانية ضمن إطار وادي النيل، دراسات استراتيجية، العدد (٥)، كانون الثاني، يناير ١٩٩٦م، ص ٣١-٣٢.

(٢) غادة خضر، المشروعات الاثيوبية وإنعكاسها على حصة مصر عن مياه النيل، السياسة الدولية، العدد (١٢٨)، نيسان / أبريل ١٩٩٧، ص ١٤٣، وأيضاً أنظر جواد وبغدادى، الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي، مصدر سابق، ص ٢٤-٢٥.

(٣) أيمن عبد الوهاب، مياه النيل مدخل لدعم العلاقات المصرية - السودانية، السياسة الدولية، العدد (١٤٣)، كانون الثاني/يناير، ٢٠٠١، ص ٩٣-٩٤.

وتهدف أثيوبيا إلى تعديل اتفاقية مياه النيل المبرمة عام ١٩٥٢م لتكونها مجحفة بحقها. وفي هذا السياق، يشار إلى أن عملية تدفق مياه النيل إلى مصر والسودان تحكمها إتفاقية أبرمت عام ١٩٥٢م تقضي بأن لا تقوم أثيوبيا ببناء سدود أو خزانات على بحيرة تانا أو النيل الأزرق من شأنها أن تؤثر في تدفق مياه النهر، إلا أن إثيوبيا تتصلت مؤخراً من هذه الإتفاقية بحجة أنها عقدت في ظل نظم استعمارية<sup>(١)</sup>. والحقيقة أن ثمة إتفاقيات عقدت منذ سنوات مضت تتعلق بهذا الشأن، إلا أن أثيوبيا تثير دوماً مسألة قدم الإتفاقيات وعدم صلاحيتها الآن للتنفيذ<sup>(٢)</sup>.

ولم تكن إسرائيل - بطبيعة الحال - بعيدة عن كل ما يجري حول مياه النيل، بل كانت جزءاً منه، حيث كانت تمد إثيوبيا بالخبرات الفنية لمساعدتها في بناء شبكة من السدود على نهر النيل مقابل هجرة اليهود (الفلاشا) منها إلى فلسطين المحتلة، وقد قامت إثيوبيا من جانبها بالتخطيط والعمل لإنجاز (٤١) مشروعاً إروائياً لاستغلال مياه النهر، مما سيؤدي إلى تخفيض كميات المياه المتدفقة إلى مصر والسودان، وإلحاق الضرر بمشروعاتها التنموية، وكانت مشروعات هذه السدود قد أعدت منذ الخمسينات من قبل مكتب الاستصلاح الأمريكي، إلا أن تطور العلاقات المصرية الأمريكية منذ أوائل السبعينات قد أجل عملية تنفيذ بعض هذه السدود، وتحاول إسرائيل من جهتها إحياء تلك المشروعات ومساعدة إثيوبيا في بنائها، وأهمها مشروع سد فيشا على نهر النيل الأزرق، ومشروع "الليبرد" على نهر السوفاط، ومشروع "الفاش" الذي يؤثر في مصر بمقدار (٤,٥) مليار مليون متر مكعب من المياه<sup>(٣)</sup>.

وقامت إسرائيل بتوثيق علاقاتها مع إرتيريا وأثيوبيا، لا من أجل تحقيق مصالح اقتصادية جراء فتح أسواق إسرائيلية في شرق أفريقيا فحسب، وإنما أيضاً لتحقيق أهداف

(١) أنظر ياسر هاشم، الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه، السياسة الدولية، العدد (١٠٤)، نيسان/أبريل، ١٩٩١، ص ١٥١، وأيضاً لمزيد من التفاصيل أنظر إبراهيم العناني، أثيوبيا وعدم الالتزام باتفاقيات الانتفاع بمياه النيل، السياسة الدولية، العدد (١٢٩)، تموز/ يوليو ١٩٩٧.

(٢) مزيد من معلومات حول الإتفاقيات التي تم عقدها وتخص دول حوض مياه النيل أنظر يوسف أحمد، المؤشرات السياسية لموارد المياه في حوض النيل والشرق الأوسط، دراسات استراتيجية، العدد (٤)، آب / أغسطس، ١٩٩٥، ص ٩-١٠.

(٣) جواد وبغدادى، الأمن القومي ودول الجوار الأفريقي، مصدر سابق، ص ٢٧-٢٨.

استراتيجية هي في حقيقتها تهديد للأمن القومي العربي، إذ أن التواجد الإسرائيلي في دول أعالي النيل وفي الهضبة الاستوائية يشكل تهديداً أمنياً لمنابع النيل<sup>(١)</sup>، وهي لمصر والسودان منابع حياة.

وأفادت إسرائيل كثيراً من العلاقات التي تربطها مع كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا (دول بحيرة فكتوريا) في المجالات الاقتصادية والأمنية والعسكرية، حيث تمكنت الاستخبارات الإسرائيلية من التغلغل في جزء من ساحل شرق إفريقيا إضافة إلى حصولها على تسهيلات أمنية في الأراضي الكينية<sup>(٢)</sup>، كما أن وقوع أوغندا على الجزء الأكبر من بحيرة فكتوريا وسيطرتها على رافد مهم من روافد نهر النيل الأبيض (بحر الجبل) الذي يخترق الأراضي الأوغندية قادماً من بحيرة فكتوريا تجاه السودان شمالاً، جعلها تحظى بأهمية خاصة لدى إسرائيل التي استفادت من موقفها في تغذية الصراعات في جنوب السودان، فقدمت وبالتنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وعبر أوغندا - المساعدة لقوات التمرد السوداني بقيادة جون قرنق، مثلما حدث مع كينيا.

ولا يخفى أن إسرائيل حرصت على التغلغل اقتصادياً وأمنياً في دول البحيرات العظمى (رواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية) وإقامة علاقات وثيقة معها من منطلق نظرتها الشمولية تجاه مياه النيل والبحر الأحمر، والتي تهدف من خلالها إلى الوصول إلى منابع النيل وتدويل البحر الأحمر والحيلولة دون أن يصبح عربياً ومحاصرة الأمن القومي العربي ولاسيما في امتداده المصري والسوداني<sup>(٣)</sup>.

لقد استغلّت إسرائيل النزاعات الدائرة في حوض النيل ومنطقة القرن الأفريقي من أجل تحقيق سياساتها في هذا المجال الحيوي ويهدف التغلغل في منطقة شرق أفريقيا، حيث دعمت إسرائيل الحركة الانفصالية في جنوب السودان. وجيش تحرير شعب السودان، ودربت كواد من قيادات الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا، وسانددت نظام الباجندا في أوغندا ونظام الأمهرة في إثيوبيا بتزويدهم بالسلاح والتدريب العسكري، كما أقامت

(١) شعيب، العلاقات الإسرائيلية - الأرتيرية: مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص ٢٢٥.

(٢) انظر في ذلك طارق أبو سنة، استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كينيا وإسرائيل، السياسة الدولية،

العدد ٩٦، نيسان/ أبريل، ١٩٨٩، ص ١٨٣-١٨٤.

(٣) أنظر حمدي عبد الرحمن، التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري، السياسة

الدولية، العدد (١٣٥)، نيسان/ أبريل، ص ٣٣.

علاقات متميزة مع قبائل الكامبا والكيكسيوي في إطار مزاولة تغلغلها في ممباسا ونيروبي، وقامت بدعم العناصر المتمردة من حزب تحرير شعب الهوتو في بورندي<sup>(١)</sup>، كما أقامت إسرائيل بدعم أنثيوبيا بالأسلحة في نزاعها مع الصومال حول منطقة الأوجادين التي تعتبر المعقل المنيع الأساسي لكثير من فصائل المتمردين الصوماليين المعارضين بمختلف مشاربيهم وإنتمائاتهم مما يهدد الوحدة الوطنية الصومالية بإستمرار، وذلك من منطلق أهتمامها بمنطقة القرن الأفريقي التي تتحكم دولها في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وخليج عدن وهو الطريق المائي الطبيعي لنقل نفط الخليج إلى أوروبا والولايات المتحدة<sup>(٢)</sup>.

لقد أرادت إسرائيل الأستفادة من ذلك كله، بغية تحقيق مآربها في مياه النيل الذي شكل مصدر اهتمامها منذ سنوات بعيدة، حيث كانت تطرح المشاريع العديدة ومنها مشروع ترعة السلام من أجل الحصول على نحو (٨٠٠) مليون متر مكعب أي الأستفادة من (١٠%) من مدخولات مصر من المياه عند أسوان<sup>(٣)</sup> زاعمة أن تدفقات المياه في مصر تقدر بمليارات الأمتار المكعبة سنويا لا يتم الأستفادة منها وتفيض عن حاجات الري، وبالتالي يمكن الأستفادة منها في إسرائيل<sup>(٤)</sup>.

(١) أنس كامل، الصراعات الأثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد، السياسة الدولية، العدد ١٠٧

كانون الثاني/يناير، ١٩٩٢، ص ٥٤-٥٥.

(٢) جلال رأفت، التطورات الحديثة في القرن الأفريقي والنظام الدولي الجديد، مستقبل العالم الإسلامي، العدد (٤)، خريف ١٩٩١، ص ١٥٢، وأيضاً نيفين القباچ، تطورات الوضع في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، العدد (١٠٨). نيسان / أبريل، ١٩٩٢.

(٣) أمين مشاقبة، الصراع العربي الإسرائيلي حول المياه، دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد (١٠)، ٢٠٠٠، ص ٤٣.

(٤) فتحي حسن، المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف، السياسة الدولية، العدد ١٠٨، نيسان/ أبريل،

١٩٩٢، ص ٢١٣.

### المطلب الثالث

#### الإستراتيجية العربية لضمان أمن البحر الأحمر

أوضحنا فيما مضى الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر بالنسبة لدول العالم جميعاً، ونظراً لوقوع الدول العربية على شاطئيه مما أدى إلى السيطرة العربية على مداخله من الشمال والجنوب، فإنه يمكن القول بأن البحر الأحمر بحيرة عربية، الأمر الذي يثير مخاوف لدى معظم الدول غير العربية ويثير حفيظتها من هذه السيطرة، فهناك الدول الكبرى ذات الأطماع كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وهناك إسرائيل التي أنشأت لها ميناءً على شاطئ خليج العقبة الممتد من البحر الأحمر ليربطها عبر هذا البحر بإفريقيا الشرقية وأسيا وأستراليا، وهناك دول الجوار الطامعة التي تحاول خلق مشكلات للدول العربية المجاورة لتحول دون الهيمنة العربية على هذا الممر المائي الحيوي.

ومن هذا المنطلق، فإن أمر حماية أمن البحر الأحمر مسألة ذات أهمية قصوى، وتبدو كذلك مسألة في غاية الخطورة، كما أن السيطرة غير العربية، وبخاصة هيمنة القوى الإقليمية المجاورة، تعرض الأمن القومي العربي للخطر، وهذا من شأنه أن ينعكس على مناطق عربية حيوية أخرى كمنطقة الخليج العربي ومنطقة حوض النيل لما لهما هذين المنطقتين من مساس وثيق بمنطقة البحر الأحمر.

إن المصالح الأمنية المشتركة للدول العربية الواقعة على سواحل البحر الأحمر تؤثر سلباً أو إيجاباً على مصلحة كل دولة على حدة، وإذا لم يكن هنالك تضافر في جهود هذه الدول مجتمعة وتنسيق تام فيما بينها فإن هذا التخائل سيزلزل الأمن القومي العربي، ويقوض أركانه، ويعرض مصالح هذه الدول العربية للخطر... وأي خطر، وعلى مراحل التاريخ المختلفة ظل البحر الأحمر محوراً مهماً للأمن العربي بصفته شرياناً حيويّاً للمواصلات البحرية العربية الداخلية والخارجية، ويدرك العرب أن أمن البحر الأحمر لازم لأمن المنطقة العربية بأسرها، وأن أمنه من أمن هذه المنقطة وبصيغة أخرى إن أمن المنطقة من أمن البحر الأحمر.

تقد حاولت الدول العربية المطللة على البحر الأحمر بخاصة والدول العربية بعامة وضع إستراتيجية موحدة لضمان أمن البحر الأحمر، وقد بدأت تلك المحاولات منذ عام ١٩٧٧م أي بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٧٣م بأربع سنوات، وهي الحرب التي أثرت تأثيراً مباشراً على العالم بأسره، لما اعتدى أمن البحر الأحمر وقناة السويس من أمور كانت تؤدي إلى أفعالها في وجه الملاحة البحرية العالمية. وما حرب عام ١٩٥٦م (العدوان الثلاثي على مصر) إلا خير شاهد على ما جرى لأوروبا من نكسات عندما توقفت الملاحة في قناة السويس، ولم تعد ناقلات النفط تمخر عباب البحر الأحمر لتزويدها بالنفط العربي الذي يعد عصب الحياة في مصانع أوروبا.

كان هذا التاريخ (عام ١٩٧٧م) منطلقاً للتحرك العربي لدراسة أمن البحر الأحمر في محاولة لوضع استراتيجية تكفل للدول المطللة على شواطئه حقوقها، وتضمن لها السيطرة على منافذه ومخارجه في سبيل التحرر من السيطرة الدولية التي تؤثر سلباً على الأمن القومي العربي<sup>(١)</sup>.

إن أية إستراتيجية عربية لضمان أمن البحر الأحمر تعتمد اعتماداً كلياً على عدة عوامل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في حال تضع الدول العربية أسس هذه الإستراتيجية، وتتبلور هذه العوامل في النقاط التالية:

- محاولات الدول الكبرى للسيطرة على البحر الأحمر بكامله لتؤمن لنفسها انسياب الملاحة البحرية فيه، ولتؤمن لإمداداتها وبضائعها وأساطيلها التحرك بحرية مطلقة، كما تفعل الولايات المتحدة في الوقت الراهن، فجل اتصالاتها مع شرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا بما في ذلك منطقة الخليج العربي واليابان وأستراليا، كل هذه الاتصالات تتم عن طريق البحر الأحمر مروراً بمنفذ مضيق باب المنذب وقناة السويس دخولاً إلى البحر الأبيض المتوسط مروراً بمضيق جبل طارق إلى المحيط الأطلسي فالشواطئ الشرقية للولايات المتحدة.

- الأطماع الصهيونية التي تخشى من تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية يفقدها الكثير من المزايا التي تتمتع بها في اتصالاتها مع دول القرن الإفريقي ومع السواحل

(١) السلطان، عبد الله عبد المحسن، مرجع سابق، ص ٣٠٢.

الشرقية لإفريقيا وجنوبها وكذلك جنوب شرق آسيا. وقد أفرد لهذه الأطماع فصل كامل من قبل.

- أما دول الجوار، وهي التي تجاور منطقة القرن الإفريقي بشكل خاص مثل إثيوبيا وأرتيريا وكينيا وأوغندا، فنواياها المريبة لم تعد خافية على أحد، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدول هي التي تنكبي الصراع الداخلي في الدول العربية المجاورة لها كالصومال والسودان، في محاولة منها لوضع موطئ قدم لها على البحر الأحمر حيث لا يوجد لديها أي موانئ عليه<sup>(١)</sup>.

ومن هنا فإن أي تحرك عربي لرسم إستراتيجية موحدة لأمن البحر الأحمر لابد له من أخذ العوامل السابقة بعين الاعتبار. وقد عقد بالفعل اجتماع بين الأقطار العربية المطلة على البحر الأحمر عام ١٩٧٧م للنظر في هذا الممر الحيوي، ووضعوا تصوراً للإستراتيجية يتلخص في نقطتين هاتين:

النقطة الأولى: تقوم على تجنب منطقة البحر الأحمر الصراعات الدولية وإيعاده عن المطامع الدولية.

النقطة الثانية: ضرورة ضمان حقوق الدول المطلة عليه من حيث الحرية في استغلال موارده الطبيعية لصالح شعوب هذه الدول، دون النيل من طبيعة هذا الممر بوصفه ممراً مائياً دولياً مفتوحاً أمام جميع الدول طبقاً لمبادئ القوانين الدولية.

ومن أجل تحقيق هذه الإستراتيجية في البحر الأحمر حرصت الأقطار العربية على تأكيد التعاون العربي المشترك لإحباط مخططات إسرائيل وسعيها نحو تحقيق أهدافها في منطقة البحر الأحمر للحيلولة دون جعله بحيرة عربية إضافة إلى حرية ملاحقتها فيه.

وعودة إلى الجهود العربية المبذولة في هذا السياق، فإنها كانت هزيلة أو شبه مشلولة، أو أنها كانت قرارات غير قابلة للتنفيذ، فالاهتمام العربي بأمن البحر الأحمر، انحصر في بعض المؤتمرات والاجتماعات للدول الواقعة على سواحلها، ولم تخرج هذه الاجتماعات إلى حيز أكبر يشمل الدول العربية بأسرها. وقد تضمنت القرارات التي خرجت بها تلك الاجتماعات ضرورة التنسيق والعمل العربي المشترك بين الدول المطلة

(١) قدورة، عماد، نحو أمن عربي للبحر الأحمر، مرجع سابق، ص ١٨-٢٢.

عليه، وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية فيما بينها وهي قرارات ثابتة متفق عليها، ولكنها -ومع الأسف الشديد- لم تر النور ولم تجد طريقها للتنفيذ حتى الآن<sup>(١)</sup>. وعلى مستوى الجامعة العربية وأعضائها فقد بدأ أن هنالك اهتماماً ما بهذه المسألة الحيوية، فقد دعت الجامعة الدول الأعضاء لعقد اجتماعات بشأنها، واقترحت الجامعة على الدول العربية المبادرة بتشكيل قوى أمن عربية دائمة لمواجهة الأخطار التي تهدد منطقة البحر الأحمر الإستراتيجية، وقد تم وضع مشروع هذه الخطة على جدول أعمال اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب المنعقد في أيلول عام ١٩٧٧م.

وتجدر الإشارة إلى أن التعاون اليمني - المصري كانت له بعض الآثار الإيجابية في السيطرة على مدخل البحر الأحمر عند مضيق باب المندب، وفي فترة الستينات من القرن العشرين عندما حدث انقلاب المشير عبد الله السلال في اليمن ودخلت القوات المصرية لحماية الثورة، فتواجهت بذلك القوات المصرية على مدخل المضيق.

وتلا ذلك تدهور العلاقات العربية - العربية بعد إبرام مصر لاتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل. ولم تعقد قمة عربية لبحث موضوع أمن البحر الأحمر منذ عام ١٩٧٧م، إلا أن تفاعل الأزمة بين اليمن وأرتيريا حول جزر حنيش والتي تم حلها باللجوء إلى التحكيم الدولي قد جعل مسألة البحر الأحمر في بدايات الأجندة العربية لكن ذلك التفعيل لم يترجم خطوات مدروسة حتى الآن.

وظلت جامعة الدول العربية مصابة بالشلل لفترة تجاوزت الـ ٥٦ عاماً، إذ إنها لم تكن قادرة على القيام بأي دور يذكر منذ إنشائها عام ١٩٤٥م غير التصريحات والشجب، وظلت على حالتها حتى عام ١٩٩٠م، حيث أصابها الشلل الكامل بعد غزو العراق للكويت، وأبعدت عن القيام بأي دور في مسرح حرب الخليج الثانية. وفي عام ١٩٩١م اجتاحت الصومال حرب أهلية مدمرة ما زالت نيرانها تشتعل حتى الآن، وعلى الرغم من أن قضية الصومال لم تكن قضية خلافية بين الدول العربية إلا إن دور الجامعة قد غاب عن مسرح الأحداث في الصومال وهي دولة عربية عضو في جامعة الدول العربية وتم استبعاد أي مشاركة لجامعة الدول العربية، من قبل الولايات المتحدة وأوروبا، وكان من المفترض أن يكون الدور بأكمله في حل المشكلة الصومالية لجامعة الدول العربية.

(١) قدورة، عماد، نحو أمن عربي للبحر الأحمر، مرجع سابق، ص ٢٤.

ولم يكن حال أرتيريا، التي خاضت نحو ثلاثين عاماً من الكفاح المسلح، بأفضل من حال الصومال، ولم تحظ بجهد عربي منسق لدعمها في كفاحها، وكان جل ما ظفرت به هو بعض المساعدات المتفرقة من بعض الدول العربية، وكانت في معظمها مساعدات ذات هوى، تصطبغ بصبغة الايدولوجية، أو تتخفى برداء الدين.

إن على الجامعة العربية أن تقوم في المستقبل بمهامها ووظيفتها في صون النظام العربي من التفكك، وفق مستوى الآمال التي أنشئت من أجلها<sup>(١)</sup>.

### استراتيجية مقترحة لتأمين البحر الأحمر (على الصعيد العربي والإقليمي):

أولاً: في إطار العمل السياسي:

- يجب العمل على حسم تبعية بعض جزر الجزء الجنوبي من البحر الأحمر، وهي التي تسيطر على الممرات الملاحية من والى باب المندب، لا أن تبقى بمثابة قنبلة موقوتة لا يدري أحد متى تنفجر.
- يجب تحقيق التنسيق التام بين الدول المطلة على البحر الأحمر، واستمرار علاقات حسن الجوار فيما بينها، خاصة اليمن وجيبوتي والصومال.
- ضرورة وضع استراتيجية موحدة للدول العربية المطلة على البحر الأحمر تحقق الأمن القومي العربي وتمنع تدخل الدول الكبرى في المنطقة.
- الاهتمام بجزر البحر الأحمر واستغلال الثروات الكامنة فيها وتشجيع الهجرة إليها مع توفير مصادر الحياة لها.
- التنسيق المستمر مع القيادة اليمنية لتأمين مضيق باب المندب والسيطرة عليه في حالة نشوب الصراع المسلح بين مصر وإسرائيل، بما يضمن إحكام السيطرة على البحر الأحمر كما يجب التنسيق على خطط ومقترحات وبدائل وسيناريوهات لتنفيذها مع القوات المسلحة اليمنية المسيطرة على الجانب الشرقي في حالة نشوب الصراع المسلح مع إسرائيل.

(١) حوات، محمد علي، مرجع سابق، ص ١٢٢.

ثانياً: في إطار العمل العسكري:

على المستوى الإقليمي:

- أ - وضع استراتيجية عسكرية للدول المطلة على البحر الأحمر تضمن تأمين الجزر والممرات المائية بما يحقق الأمن القومي العربي.
- ب- تشكيل قوة عسكرية (برية - بحرية - جوية) من الدول المطلة على البحر الأحمر للتدخل ضد أي اعتداء في البحر الأحمر.
- ج- ضرورة تبادل المعلومات بين الدول المطلة على البحر الأحمر عن الوضع الأمني لشواطئه ومضايقه وأية اعتداءات محتملة.
- د- تنفيذ تدريبات مشتركة مع الدول المطلة على البحر الأحمر عن طريق احتلال وتأمين ونجدة الجزر القريبة من مضيق باب المنذب وأي جزر تشكل خطراً على الملاحة فيه.
- هـ ضرورة التنسيق المستمر وتبادل الخبرات والزيارات بين العسكريين في كل الدول المطلة على البحر الأحمر.
- و- إنشاء قوة خاصة مشتركة قادرة على التعامل مع القوات المعادية المحتملة ، والتي يتعذر التعامل معها بواسطة الوحدات الأخرى.

على المستوى المحلي:

- أ - ضرورة العمل على تجهيز مسرح العمليات بما يشتمل عليه من جزر وممرات مائية فنياً، وإدارياً، وهندسياً.
- ب- تسيير دوريات للاستطلاع المستمر والإنذار المبكر للعناصر المشتركة في الدفاع عن الجزر والمضايق.
- ج- وضع خطة متكاملة لكل جزيرة توضح أسلوب حمايتها والدفاع عنها على إن يتم التدريب للعناصر المشتركة الخاصة بحماية مضيق باب المنذب والجزر المحيطة به ووضع خطة استراتيجية تتناسب مع وضع المنطقة جغرافياً وسياسياً وعسكرياً.
- د- ضرورة تنفيذ مشروعات تدريبية (برية-بحرية -جوية -صاعقة -مظلات -حرس حدود- ضفادع بشرية -وحدات خاصة).

- هـ- وضع خطة استطلاع بصفة ودية تشترك القوات البحرية والجوية فيها للمرور على الجزر وخاصة المنعزلة منها حتى تضمن تأمينها.
- و- التخطيط لاستقلال هذه الجزر في المشروعات السياحية لتكون مناطق جذب بما يحقق كثافة سكانية توفر الأمن الذاتي لهذه الجزر وتقلل من استنزاف إمكانيات القوات المسلحة في تنفيذ مهامها المطلوبة.
- ز- توفير وسائل النقل البحري / الجوي لنقل القوات المخصصة للدفاع عن الجزر في فترات التوتر.
- ح- وضع خطط مستقبلية لإحكام السيطرة على الجزر في حالة احتلالها ( مظلات - صاعقة).
- ط- تطوير منظومة الدفاع الجوي لتشمل توفير الحماية الجوية الكاملة لهذه الجزر.
- ي- إمكانية إنشاء وحدات تحلية المياه في البحر الأحمر بهدف توفير المياه العذبة للقوات المكلفة بحماية المضائق والجزر.

## المبحث الثاني

### أثر التحولات السياسية والصراعات في القرن الأفريقي على الأمن القومي العربي وأمن البحر الأحمر

سبقت الإشارة إلى الأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها كل من البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وقد أسهمت هذه الأهمية في تدمير هذه الدول اقتصادياً وسياسياً، ودخلت في صراعات وحروب دموية طويلة أنهكت اقتصادها وميزانياتها وجنودها، وجعلت الملايين يتشردون ويعيشون لاجئين ينتظرون لقمة العيش والغطاء من الجمعيات الخيرية الإنسانية والدولية، والتي جاء بعضها تحت هذا الغطاء تغطية لأهداف سياسية أخرى كما فعلت إسرائيل وغيرها.

إن الصراع على منطقة القرن الإفريقي صراع قديم وهو في حقيقته صراع من أجل السيطرة على باب المندب والبحر الأحمر، وقد حرصت كل الدول الطامعة في هذه المنطقة على إنكفاء وتأجيج نيران الصراعات الداخلية لتقف موقف المتفرج، وتجري الأمور وفق ما تريد.

وهكذا دخلت المنطقة في صراع محلي أو إقليمي تؤيده الدول الكبرى وبعض الدول الطامعة الأخرى لتحقيق الأهداف الاستعمارية التي تخطط لها. ونستعرض فيما يلي هذه الصراعات بإيجاز:

رغم الطبيعة المتجانسة للشعب الصومالي - إذ يمتلك تراثاً تاريخياً واحداً ولغة واحدة وثقافة واحدة وأنشطة اقتصادية مشتركة - التي تميزه عن جاراته كينيا وأثيوبيا وكذلك بقية الدول الأفريقية التي تعاني من التعدد القومي والعرقى فإن الصومال بعد رحيل محمد سياد بري في كانون الثاني/يناير عام ١٩٩١م قد أفرز دولة جديدة تمثل مفارقة لهذا التجانس وهي جمهورية أرض الصومال. ومن ثم أتخذ الصراع السياسي في الصومال منحى قبلياً وإقليمياً.

لقد كانت الخلافات الأساسية بين فصائل المعارضة الصومالية تدور أساساً حول الكيفية التي يتم بها تشكيل حكومة انتقالية ذات قاعدة وطنية عريضة، وكذلك صياغة

دستور جديد ووضع الدولة على طريق الاستقرار والديمقراطية بعد أن عانت طويلاً من حروب أهلية دموية أفلحت في النهاية بالإطاحة بحكم الرئيس سياد بري.

وطبقاً لذلك أعلنت "الحركة الوطنية الصومالية" وهي أكبر التنظيمات السياسية في الشمال أعلنت منذ قيامها في أواخر الثمانينات أنها لا تؤيد أي خطط انفصالية يكون من شأنها تقسيم الصومال. وتعد المشكلة التي تواجه الأمة الصومالية - كما ينص عليها ميثاق هذه الحركة (المادة ٦) وكذلك الوثائق السياسية الصادرة عنها - متمثلة في كيفية التخلص من نظام حكم سياد بري. وقد أكدت المنظمة في الوقت عينه ضرورة المحافظة على الوحدة الإقليمية للأراضي الصومالية كافة.

بيد أن البيانات الخفية للحركة كانت تحبذ انفصال الشمال ويبدو ذلك جلياً منذ عام ١٩٨٨ حينما رفعت الحركة أعلامها الخاصة في القرى والمدن التي سيطرت عليها بعد طرد القوات الحكومية منها. وفي ١٧ أيار/ مايو عام ١٩٩١م أعلنت الحركة وهي تمثل قبائل إسحاق الشمالية عن قيام جمهورية أرض الصومال برئاسة عبد الرحمن أحمد علي نور، وأنه سوف تجرى انتخابات حرة في غضون سنتين<sup>(١)</sup>.

وفي مقديشو رفض "المؤتمر الصومالي المتحد" هذا الإعلان واعتبره غير مقبول. وفضلاً عن ذلك فإن التنظيمات السياسية الأصغر الموجودة في الشمال مثل "التحالف الديمقراطي لإنقاذ الصومال" أعربت جميعها عن أن الوقت الراهن لا يستدعي الانحياز إلى هذا الخيار الانفصالي.

وتأسيساً على ما سبق فقد دخلت "الدولة" الصومالية مرحلة جديدة في تاريخها تبدو فيها مهددة الأركان ومفككة الأوصال ومستقرة على عدم الاستقرار! فما الذي أدى بها إلى شفا الانهيار؟ وكيف يمكن تفسير ذلك في ضوء النظام العالمي الجديد الذي يتبلور والذي يبدو أحادي القطب بانفراد الولايات المتحدة برسم سيناريوهات الأحداث والتحكم في مسارها كما حدث في أنثيوبيا؟ وما هي انعكاسات تلك الأزمة على الفعاليات الإقليمية التي تبحث عن ثوابت لها في هذه المنطقة ذات الأهمية الجيوبوليتيكية الواضحة؟!

ومن جهة أخرى فقد شهدت أنثيوبيا فرار حاكمها المطلق مانجستو إلى زيمبابوي مخلفاً وراءه كياناً جغرافياً يشكل موكباً معقداً من القوميات والأعراق والأديان ويمثل

(١) yves morel: democratisation en afrique: les contere nes nationales, etudes juin 1992, p.p. 733 - 743.

دوماً مكان خطر تهدد وجود الدولة الأثيوبية ذاتها. وخلال فترة حكم مانجستو (١٩٧٧م-١٩٩١م) أفضت سياسات الجماعات المتميزة الحاكمة إلى ظهور وعي بالحرمان والاضطهاد لدى كل الجماعات العرقية والثقافية والدينية المستبعدة من المشاركة في مزايا الحكم والسلطان.

وعلى الرغم من أن أثيوبيا قد عاشت حرباً دامية في ارتيريا منذ عام ١٩٦١م استنفدت كثيراً من مواردها وطاقتها، فإنها منذ تولي مانجستو السلطة في عام ١٩٧٧ شهدت حروباً أهلية في أماكن أخرى، إذ قررت مجموعات عرقية أخرى حمل السلاح ضد نظام مانجستو ومن ذلك قبائل التيجراي والأورومو الصومالية.

وقد استطاعت قوات "الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب ارتيريا" - وهي تحالف بين بعض فصائل المعارضة الإثيوبية بزعامة التيجرانين - دخول العاصمة أديس أبابا والسيطرة على الحكم وذلك استفادة من التغيرات الإيجابية على الصعيدين العالمي والإقليمي.

استغلت إسرائيل الصراع الصومالي - الإثيوبي في القرن الإفريقي حول الأوغادين وكذلك النزاع الصومالي - الكيني حول إقليم ( N.F.D. ) والنزاع الإثيوبي - السوداني حول قضية جنوب السودان من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية في البحر الأحمر حيث قامت إسرائيل بتوظيف التناقضات العربية - الأفريقية في تلك المنطقة وكثفت وجودها الاقتصادي والدبلوماسي في إثيوبيا وعمقته في ارتيريا وكينيا<sup>(١)</sup>.

ومن دون الدخول في تفاصيل بدايات الاهتمام الإسرائيلي بالبحر الأحمر والقرن الإفريقي أود أن أشير إلى الدور الإسرائيلي الراهن في الصومال، إذ إنه بعكس معظم دول القرن الإفريقي لم تستطع إسرائيل أن تجد منفذاً لاختراق الصومال طوال السنوات الماضية، ولكن مع تصاعد الصراع الداخلي بين الأطراف الصومالية وما أفضت إليه من حرب استدعت التدخل الدولي، فإن إسرائيل استغلت هذا الظرف جيداً وتحركت تجاه الصومال تحت غطاء إنساني، فأقامت مراكز عدة في العاصمة مقاديشو لأول مرة، وفي بعض الأقاليم الأخرى لتقديم المساعدات إلى الصوماليين والتي يتولاها صندوق إغاثة

(١) ali a mqzru (decaying parts of africa need benign colonization) international herald tribunc august 4, 1994.

الصومال، وهو صندوق تدعمه وزارة الخارجية الأمريكية والمنظمة الصهيونية العالمية والمؤتمر اليهودي، ومنظمة "بني بريث" ومنظمة "جونيت" اليهودية وعدة منظمات وجمعيات صهيونية يهودية في الولايات المتحدة، وقد تم تأهيل هذه المراكز بخبراء إسرائيليين وصلوا إلى الصومال في أواخر عام ١٩٩٢م وبلغ عددهم ٢٥٠ خبيراً.

حاولت إسرائيل نسج علاقات مع قادة الفصائل الصومالية ولوحت بمساعدات عسكرية واقتصادية وصحية مباشرة وذلك من خلال مشاركتها في المؤتمر الدولي الثاني لتنسيق المساعدات الإنسانية للصومال في أديس أبابا في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٢.

ولا شك في أن الجهود الإسرائيلية تستهدف التوظيف الإيجابي للبحر الأحمر وفقاً للمصلحة الإسرائيلية على مختلف الصعد الاقتصادية والأمنية والإستراتيجية، بعد أن كانت جهودها منصبة على تلافى الآثار المترتبة على توظيف العرب للبحر الأحمر لصالح قضايا الصراع مع إسرائيل في مرحلة سابقة.

وإذا كانت الدول الغربية وإسرائيل قد أدركت مبكراً دقة العلاقة بين أمن الخليج والبحر الأحمر والقرن الأفريقي فإن إيران هي الأخرى قد ركزت مؤخراً على هذه العلاقة وهي تبذل جهوداً جبارة - حالياً - من أجل تطوير علاقات أمنية وعسكرية بدول تطل على البحر الأحمر (كالسودان ومن قبل اليمن).

هذا ويدخل ضم إيران لجزيرة أبو موسى إلى جانب ضمها لكل من جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى في إطار إثبات وجودها العسكري في المنطقة واحتلالها للفرع الاستراتيجي الناشئ في المنطقة، بعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية. هذا وقد أشارت د. إجلال رأفت في بحث سابق لها إلى أن إيران نجحت بتصدير الثورة الإسلامية إلى منطقة القرن الأفريقي عبر استقطاب تنظيمات أصولية عدة في الصومال كما انسحبت علاقات مشابهة بكل من أرتيريا وإثيوبيا وجيبوتي وكينيا، ولعل أبلغ دليل على ذلك هو العلاقة الإيرانية مع حزب الاتحاد الإسلامي في الصومال<sup>(١)</sup>.

(١) د. نجوى أمين النوال - الدبلوماسية المصرية والمصالحة الوطنية في الصومال - مجلة السياسية

## المطلب الأول

### التحولات السياسية والتغيرات الدولية

يتعرض العالم منذ منتصف الثمانينات لمتغيرات جارفة في الموقف الدولي لا يزال بعضها مجهولاً وغير مفهوم، ولا يسهل معها إمكانية التنبؤ باحتمالات الأحداث القادمة، ولا بنتائجها النهائية، ومن ثم بتأثيراتها القريبة أو البعيدة في العديد من الظواهر ذات الأهمية لكن ذلك لا يمنع من الجزم ببعض النتائج العامة والتأكيد على بعض الحقائق ذات الأثر البالغ على الأوضاع الدولية الراهنة التي يحتمل أن تكون انعكاساتها على الوطن العربي مباشرة، ويمكن أن نجمل أهم التغيرات الدولية المعاصرة كالاتي<sup>(١)</sup>.

أولاً: انفراد الولايات المتحدة بنفوذ القوة العظمى الوحيدة في العالم، وبذلك تغيرت أولويات ومصالح الولايات المتحدة ومن ثم تدنت مصالحها في إسرائيل ومصر وتراجعت القضية الفلسطينية في سلم الأولويات الأمريكية.

ثانياً: اختفاء التهديد الشيوعي والدعم السوفيتي وظهور الحاجة إلى صيغة جديدة للنظام الدولي في عالم أحادي القطبية. لقد تفكك الاتحاد السوفيتي وقواته المسلحة وظهرت قوى نووية جديدة أخرى غير الصين وبريطانيا وفرنسا وهي (روسيا، أوكرانيا - كازاخستان - وروسيا البيضاء). واختفى الأسطول السوفيتي وانمحت عن ظهر الأرض دول، وغابت أحلاف، وتلاشت عقائد ونظريات.

ثالثاً: وجود وظهور دول نووية صغيرة مثل: إسرائيل والهند وباكستان واحتمال نجاح بعض الدول الأخرى مثل: تركيا وإيران في الحصول على أسلحة نووية وأسرار تكنولوجية عسكرية وأسلحة سوفيتية تقليدية متطورة مما يؤثر على التوازن العسكري الإقليمي.

رابعاً: تعاظم النقل الدولي لكل من تركيا وإيران والتنسيق العسكري والسياسي والاقتصادي مع الجمهوريات الإسلامية الست الجديدة في الكومنولث الروسي واستغلال تركيا لشبكة علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الشرق الوسط لصالح الغرب.

(١) حوات، محمد علي، مرجع سابق، ص ١٠٨.

خامساً: انهيار أوروبا الشرقية وتحولها إلى الفكر الرأسمالي وتفكك يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا.

سادساً: تحويل مصادر الدعم الاقتصادي المقدم من العالم الغربي إلى دول الاتحاد السوفيتي الأسبق ودول أوروبا الشرقية بدلاً من توجيهها إلى الدول النامية.

سابعاً: بروز القوى الاقتصادية باعتبارها صمام الأمان للاستقرار الداخلي وأساس القوة الخارجية سواء أكانت القوة السياسية أم العسكرية. وتعاضم الصراع الاقتصادي.

ثامناً: ظهور قوى كبرى في الساحة العالمية مثل ألمانيا الموحدة وفرنسا والصين واليابان كقوى اقتصادية، وظهرت ألمانيا الموحدة كقوة فاعلة داخل المنظومة الأوروبية.

تاسعاً: إتمام مشروع أوروبا الموحدة وبروز الطموحات الأوروبية في تكوين كتلة قوية مكونة من ٢٥ دولة من غرب وشرق أوروبا يبلغ تعدادها ٤٨٠ مليون نسمة، يمكنها تخطي اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان خاصة بعد اتفاق التعاون والأمن الجماعي الذي وقع في شهر يونيو عام ١٩٩٠م بين ٣٤ دولة. وكذلك اتفاق تحديد حجم الأسلحة التقليدية في المنطقة الواقعة بين جبال الأورال شرقاً والمحيط الأطلنطي غرباً والتي وقعت بين ٦ دول من حلف وارسوا و١٦ دولة من حلف الأطلنطي.

عاشراً: انحسار دول عدم الانحياز وفقدانها لتقلها العالمي.

وفي ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة وأثرها على الأمن القومي العربي جاء النظام العالمي الجديد ليبرز دور إسرائيل كدولة رائدة في منطقة الشرق الأوسط، من خلال مؤتمر مدريد وما تبعه من لجان متفرعة أومن خلال مؤتمر الدار البيضاء، الذي جاء ليؤكد قيادة إسرائيل للنظام الشرق أوسطي اقتصادياً وتكنولوجياً، وانتهاء بالمبررات الأمريكية ودعمها لموقف إسرائيل الرافض للتوقيع على المعاهدة النووية طويلة الأمد وهي الدولة الوحيدة التي لها ترسانة نووية ضخمة في المنطقة إضافة إلى تفوقها العسكري في مجال الأسلحة التكتيكية.

وجاءت حرب الخليج الثانية كأحدى أهم المتغيرات الجديدة المؤثرة مباشرة على الأمن القومي العربي، حيث استخدمت العراق القوة العسكرية في التعامل مع الأزمة وغزت الكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠م، واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق جميع أهدافها مستغلة موقع النظام العربي في النظام العالمي الجديد بعد حرب الخليج الثانية.

## المطلب الثاني

### الصراعات في القرن الإفريقي ( بعد انتهاء الحرب الباردة )

#### وأثرها على أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي

تغير طابع الصراع في القرن الإفريقي بتغيير الآليات المحركة له، فبينما كان في السبعينات والثمانينات صراعاً بين القوتين العظميين على أرض أفريقية وبأيدٍ أفريقية في الغالب تحول منذ منتصف الثمانينات إلى صراع ذي طابع إقليمي.

ففي أثيوبيا ضعف موقف منجستو هيلي مريام بعد انكفاء الاتحاد السوفيتي على نفسه وعزوفه عن الاستمرار في صراع القطبين، وكانت النتيجة سقوط النظام الماركسي تحت ضربات المقاومة التي دخلت في المفاوضات مع حركة التحرير الأرتيري ونتج عنها انتفاضة أغسطس عام ١٩٩١م التي اعترفت بحق الشعب الأرتيري في تقرير مصيره من خلال استفتاء شعبي، كما نصت الاتفاقية على إبقاء ميناء عصب الأرتيري منطقة حرة مفتوحة تستطيع أثيوبيا استخدامها كمنفذ لها إلى البحر.

جرى الاستفتاء في ارتيريا عام ١٩٩٣ غير أن ارتيريا لم تعلن هويتها العربية ولم تطلب انضمامها إلى الجامعة العربية واقتصرت على إعلان نفسها دولة إفريقية بحكم الموقع الجغرافي<sup>(١)</sup>.

وتمكنت إسرائيل من احتواء الموقف العدائي الأرتيري بإسعاف أفورقي وعلاجه في مستشفياتها بعد أصابته بمرض خطير في المخ، وبترتيبات أمريكية صهيونية تحول إلى صديق حميم لإسرائيل، وأدار ظهره لكل العرب الذين ساعدوه لفترة امتدت أكثر من ثلاثة عقود، بل أن السودان الذي أوى ملايين اللاجئين الأرتيريين وما زال به أكثر من نصف مليون أرتيري قد أصبح دولة معادية لأرتيريا. وفي مقابل ذلك اتسمت مواقف الدول العربية بالجمود تجاه المستجدات في ارتيريا بعد الاستقلال، فلم تبادر أي دولة عربية بالمباركة وتقديم المساعدة للدولة الوليدة التي غالبية سكانها من العرب المسلمين.

(١) حسين، حمدي عبد الرحمن، "الصراع في القرن الإفريقي وانعكاسه على الأمن القومي العربي"،

وفي الصومال تمكنت المعارضة من دخول مقديشيو بعد انسحاب الرئيس سياد بري عام ١٩٩١ نتيجة ما أصابه من ضعف، بسبب انشغال إدارة بوش بترتيب النظام العالمي الجديد، ووضع الخطط لتكون منصة إعلان هذا النظام بقيادة أمريكا على جثث القتلى العرب بعد عملية عاصفة الصحراء.

اختلفت الفصائل الصومالية المعارضة لنظام سيادة بري بعد استيلائها على السلطة وكانت النتيجة قيام حرب أهلية تدور رحاها إلى الآن، فانقسم الصومال إلى شمال بلا دولة وإلى جنوب بلا دولة أيضاً.

من ذلك نرى أن أهم المتغيرات المعاصرة للصراع في القرن الأفريقي هي تحوله من صراع أيديولوجي ملقن إلى صراع إقليمي مبلقن<sup>(١)</sup>.

وعلى الدول العربية ضرورة العمل على الحد من النفوذ الأجنبي في منطقة القرن الأفريقي وتحديد هذه المنطقة عن الصراعات الدولية والإقليمية (أثيوبيا، أرتيريا الصومال، جيبوتي، السودان وكينيا) ذلك لأن لهذه المنطقة أهمية كبيرة ومباشرة على أمن البحر الأحمر.

وفي ظل هذا المناخ الدولي أضحت الولايات المتحدة تمتلك سيطرة واضحة على كثير من مناطق النزاعات والصراعات، وفي القرن الأفريقي تمتلك الإدارة الأمريكية فرصة إيجابية لتحقيق مصالحها ومصالح الدول الغربية أيضاً في المنطقة. وعليه فإنه بعد الانسحاب السوفيتي من المنطقة أصبح للولايات المتحدة مركز قيادي يمكنها من تحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة عن طريق بث الاعتقاد بأنها تشجع التغيرات التالية<sup>(٢)</sup>:

- تغيير في شكل الحكم وذلك بالتخلي عن السلطوية والمركزية والتحول إلى الفدرالية.
- تغيير في التوجهات السياسية والأيديولوجية حيث تم نبذ الاشتراكية الجامدة من أجل تبني الديمقراطية.
- تغيير في الاقتصاد حيث يتم الانتقال من هيمنة الدول إلى المنافسة الحرة.

(١) حوات، محمد علي، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٢) حسن، حمدي عبد الرحمن، "الصراع في القرن الأفريقي وانعكاسه على الأمن القومي العربي".

المستقبل العربي، مرجع سابق، ص ٩٦.

- تغيير في المجتمع، حيث يتم تشجيع نمط من العلاقات الاجتماعية يقوم على أساس التعددية واحترام حقوق الإنسان.

وهذا التغيير على صعيد النظام الدولي أثر بشكل مباشر في ديناميات الصراع في القرن الأفريقي، وقد سهل عملية سقوط رموز الحكم القديم في كل من الصومال وأثيوبيا وظهور قوى فاعلة جديدة تساعد على تسوية وتهذئة الصراع في منطقة القرن الإفريقي . ويمكن الاستنتاج أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أمكنها التحكم في الأحداث المعاصرة للقرن الأفريقي من ناحيتين:

أولاهما: ممارسة ضغوط اقتصادية وسياسية على أنظمة الحكم السابقة في كل من أثيوبيا والصومال حيث أوقفت يد العون والمساعدات وتحكمت في تدفق الأسلحة.

ثانيهما: الاتصال المباشر بقوى المعارضة الداخلية كما حدث في تنظيم مؤتمر لندن في أيار عام ١٩٩١ بين الحكومة الأثيوبية وقوى المعارضة الرئيسية، وقد سهلت أمريكا لإحدى هذه القوى وهي -الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا- مهمة الاستيلاء على السلطة بعد فرار مانجستو.

إن أهداف الإستراتيجية الأمريكية الظاهرة في القرن الأفريقي هي المحافظة على السلامة الإقليمية لأثيوبيا والإبقاء عليها كقوة يعتد بها في عملية التوازن الإقليمي في المنطقة.

وقد أدى الانسحاب السوفيتي الذي كان يؤيد الحفاظ على أثيوبيا أيضاً إلى إعطاء الإدارة الأمريكية زمام المبادرة والتحكم بشكل مباشر في تطورات القرن الأفريقي، وهو ما يتضح من الدور الذي مثله هيرمان كوهين ، مسؤول الشؤون الأفريقية في الخارجية الأمريكية في الإطاحة بنظام مانجستو وتولى قوات ميليس زيناوي السلطة في أديس أبابا<sup>(١)</sup>.

إن منطقة الصراع في القرن الأفريقي تعد على جانب كبير من الأهمية نظراً إلى ارتباطها المباشر بالأمن القومي العربي، عموماً وكذلك تأثيرها الملموس في المصالح

(١) حسن، حمدي عبد الرحمن، "الصراع في القرن الأفريقي وانعكاسه على الأمن القومي"، المستقبل العربي، مرجع سابق، ص ١٩٧.

الحيوية لبعض الأقطار العربية التي يعينها إخماد هذا الصراع سواء بشكل مباشر مثل الصومال والسودان أو بشكل غير مباشر مثل مصر.

### وهنا تجدر الإشارة إلى أمرين في غاية الأهمية :

أولهما: إنه نتيجة التناقض السياسي والأيدولوجي السائد في الوطن العربي، فإن المصالح القطرية الوطنية لكثير من البلدان العربية في المنطقة قد لا تكون متطابقة أو نابعة من الأهداف القومية العليا، ويتضح ذلك على سبيل المثال في التحالفات الليبية المتغيرة مع عدد من القوى الفاعلة في المنطقة، وكذلك محاولات السعودية لممارسة النفوذ، فكثيراً ما قدم السعوديون المال والسلاح إلى العناصر المسلمة ضد العناصر المسيحية داخل الحركة الأرتيرية، كما أن العراق ينظر إلى شعب المنطقة باعتباره جزءاً من النضال التحرري القومي العربي. ومن جانب آخر فإن لمصر مصالح حيوية تفرض عليها التفاعل المستمر والارتباط الدائم بالمنطقة.

ثانيهما: ترتبط منطقة القرن الأفريقي ومنطقة الخليج بروابط إستراتيجية وثيقة لا يمكن التقليل من أهميتها. وتؤكد الشواهد التاريخية مدى عمق هذه الروابط فمنذ نحو قرن ونصف طلب أحد سلاطين الصومال من أحد أمراء القواسمة في الخليج أن يمر الأسطول التجاري القاسمي بالسواحل الصومالية في طريقه إلى شرق أفريقيا<sup>(١)</sup>. وبذلك تسهم القوة البحرية العربية مع القوة البرية الصومالية في الدفاع عن الحزام الجنوبي للوطن الإسلامي.

كما أن الصراع في القرن الأفريقي يمكن أن يهدد الأمن القومي العربي بصورة مباشرة ومن ثلاثة اتجاهات:

- عروبة ووحدة كل من السودان والصومال وجيبوتي.
- التحكم في منابع النيل وتأمين الاحتياجات المائية لكل من مصر والسودان.
- عروبة البحر الأحمر وإشكالية حق تقرير المصير للشعب الأرتيري.

(١) سبي، عثمان صالح، "صراع القوى الكبرى على منطقة القرن الأفريقي وانعكاساته على منطقة الخليج"، ورقة قدمت إلى: الندوة الدبلوماسية التاسعة، الإمارات العربية المتحدة وزارة الخارجية قسم الأبحاث والمعلومات، ١٩٨١، ص ٦٧-٦٨.

أما بالنسبة لكل من السودان والصومال وجيبوتي، فإنه يمكن القول إن هذه الدول الثلاث تشكل دعائم هامة للحزام الأمني الجنوبي للبلدان العربية في أفريقيا. فمن المعروف أن السودان يمثل نقطة تلاقي المصالح العربية والأفريقية، كما أن تأثير الصراعات في منطقة القرن الأفريقي في الوطن العربي في عمومة إنما يكون عبر السودان.

ونظراً إلى أن السودان يمتلك حدوداً مشتركة مع دول الصراع في القرن، فقد دخل في شبكة من العلاقات الدولية المعقدة في المنطقة. فالحرب الأهلية التي أنهكت السودان منذ عام ١٩٥٥م كانت دائماً تجد تأييداً ودعمًا من أثيوبيا في كل مراحل الحكم فيها. ولا يخفى أن الحرب الدائرة في الجنوب السوداني قد أضرت كثيراً بالمصالح الاقتصادية لكل من مصر والسودان على حد سواء ولا سيما في ما يتعلق بقضية المياه، فقد اتفقت كل من مصر والسودان على بعض المشروعات التي تهدف إلى تقليل الفاقد من مياه نهر النيل مثل مشروع قناة جونجلي ١، وقناة جونجلي ٢<sup>(١)</sup>. على أن العمل في مثل هذه المشروعات توقف بسبب اندلاع الحرب الأهلية في الجنوب واعتراض سكان المناطق الجنوبية في السودان على هذه المشروعات بزعم أنها استنزاف لمواردهم الطبيعية والاقتصادية.

ولا شك أن سقوط مانغستو أدى إلى فقدان الحركة الشعبية لتحرير السودان حليفاً قوياً وهو الأمر الذي يسمح في ظل المعطيات الدولية الراهنة للبلدان العربية أن تقوم بدور سياسي نشيط لتسوية مشكلة جنوب السودان. فالمصالح القومية العليا يجب أن تتعدى كل الخلافات القطرية الضيقة أو المنازعات الطارئة بين أنظمة الحكم القائمة في البلدان العربية.

ومن جانب آخر فإن الحفاظ على وحدة الصومال وعروبته يشكل أحد أهم هموم القومية العربية. فإضافة إلى موقعه الإستراتيجي على البحر الأحمر يمكن للصومال أن يمثل للوطن العربي حلقة اتصال مع السودان للنفوذ إلى أفريقيا جنوب الصحراء، كما أنه

(١) عودة، عبد الملك، "التعاون الإقليمي في القرن الأفريقي وحوض النيل"، السياسة الدولية، السنة

يمثل قوة توازن إقليمية مع أثيوبيا وهنا يعني ذلك ضرورة المحافظة على وحدة الصومال وقوته بما يدعم الأمن القومي العربي.

وبناء على ما سبق فإن السياسات العربية تدعم كل الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف الأطراف المتنازعة في الصومال، ولم تعترف أي حكومة عربية بجمهورية أرض الصومال التي أعلنت في ١٧ أيار/ مايو عام ١٩٩١م. وفي اعتقادي إن انفصال الإقليم الشمالي في الصومال (وهو وضع مؤقت) يمثل خروجاً على المؤلف التاريخي الصومالي، وربما يستخدم الشماليون قضية الانفصال للتوصل إلى نظام ديمقراطي عادل يمثل جميع الفعاليات والقوى الاجتماعية الضاغطة في المجتمع الصومالي.

وتبذل جيبوتي التي ينتمي أكثرية سكانها إلى قبائل مسلمة جهوداً من أجل تسوية الأزمة الصومالية. ومن ذلك استضافتها مؤتمر جيبوتي للسلام في تموز/ يوليو عام ١٩٩١م الذي تميز بمشاركة عربية واضحة، إذ شاركت كل من مصر وليبيا والسعودية وعمان والإمارات بالإضافة إلى جيبوتي وممثلين عن جامعة الدول العربية. ومن القرارات الهامة التي توصل إليها هذا المؤتمر التي قد تؤثر بشكل مؤقت، اختيار رئيس للوزراء من الحركة الوطنية الصومالية التي أعلنت استقلال الإقليم الشمالي.

وبالنسبة لتأمين تدفق مياه النيل نلاحظ أن الشواهد التاريخية تشير إلى أنه كلما ساءت العلاقات بين الحبشة ومصر ظهرت قضية مياه النيل ورقة تهديد في أيدي ملوك الأحباش. ففي ظل حكم داود بن يوسف ملك الحبشة خلال الفترة (١٣٨١م - ١٤١١م) لم يكتف هذا بالتهديد بتحويل مياه النيل الأزرق بل شن هجوماً على حدود مصر الجنوبية وبلغ أسوان، منتهزاً حالة الفوضى في البلاد على عهد السلطان برقوق. وقد كشفت بعض الوثائق التاريخية أن ملك الحبشة عام ١٧٠٤م وجه رسالة تهديد إلى حاكم مصر العثماني جاء فيها: "في النيل وحده الوسيلة التي تكفي لعقابكم لأن الله جعل منبع هذا النهر وفيضانه تحت سلطاننا. وفي وسعنا التصرف بمياه هذا النهر بالكيفية التي نلحق الأذى البليغ بكم".

إن بعداً هاماً للأمن القومي العربي يمتد إلى هذه المنطقة من إفريقيا حيث منابع النيل ومن شأن أي تهديد لتدفق مياه النيل أن يمثل تهديداً أساسياً لكل من مصر والسودان، وفكرة تأمين منابع النيل كانت قائمة في إدراك الحكومات المتعاقبة على حكم مصر، ومنذ

أوائل القرن الحالي شغلت قضية مياه النيل جزءاً كبيراً من السياسة المصرية. ويمكن الإشارة هنا إلى أسوان ومشروعات المياه في السودان، وكذلك قيام كبار مهندسي الري المصريين بوضع تصور عن مشروعات النيل الكبرى من المنبع إلى المصب. ومنذ تلك الفترة اتخذت الحكومات المصرية المتعاقبة مجموعة من الإجراءات والمشروعات لتشجيع التعاون الإقليمي لضبط النهر ومن ذلك<sup>(١)</sup>:

في عام ١٩٥٣م قامت بالاتفاق مع أوغندا بإنشاء سد شلالات أوين وتم تنظيم التعاون بين مهندسي الطرفين لأغراض تخزين القوى الكهربائية.

توقيع اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩م بين مصر والسودان التي تم بموجبها تخصيص نصيب لمصر ونصيب للسودان طبقاً للمتوسط السنوي لتصريف النهر عند أسوان، كما أنها تضمنت الموافقة على إنشاء هيئة مياه النيل المشتركة التي أطلق عليها اسم اللجنة الفنية الدائمة.

وفي عامي ١٩٨٠م و١٩٨١م اتفقت مصر مع السودان على إنشاء بروتوكول أولي لتكوين لجنة من الدول التسع الواقعة في حوض النيل، يكون من اختصاصها النظر في كل المشروعات والأعمال والبرامج المشتركة الموجودة في دول حوض النهر وإن كانت هذه الخطة لم تلاق النجاح.

عملت مصر على تشجيع قيام اتحاد لدول حوض النيل أطلق عليه عام ١٩٨٣ اسم مجموعة الاندوجو التي تعني بالسواحيلية "الأخوة" وعلى الرغم من عدم انضمام إثيوبيا إلى هذا التجمع حتى الآن فإن هذه الخطوة تعد تحركاً سليماً للسياسة المصرية، إذ أن مياه النيل ليست شأنًا مصرياً وإثيوبياً فقط، فنحو ١٥ بالمئة من المياه التي تصل إلى مصر تأتي من دول النيل الأبيض في كينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وزائير.

وإذا انتقلنا إلى قضية عروبة البحر الأحمر فإنه يمكن القول بأن الأهمية الإستراتيجية لهذا الممر المائي الهام جعلته دائماً محط أنظار القوى الكبرى في العالم، وتكاد عروبة هذا البحر تتحقق بنسبة كبيرة حيث يطل عليه من الشرق الأردن والسعودية واليمن ومن الغرب مصر والسودان والصومال وجيبوتي، أما الاختراقات غير العربية لهذه الجغرافيا البحرية فهي الشواطئ الإسرائيلية عبر إيلات والإثيوبية عبر السواحل

(١) عودة، عبد الملك، مرجع سابق، ص ١٠٦.

الأرتيرية، أضف إلى ذلك أن البحر الأحمر يفصل بين الجزأين الآسيوي والأفريقي من الوطن العربي ومن ثم فإن الاهتمام بأمنه يعد بمثابة اهتمام بالتواصل بين هذين الجزأين من الوطن العربي الأم.

إن تأمين جنوب البحر الأحمر يعتبر أمراً حيوياً بالنسبة إلى الاستراتيجية العربية وخصوصاً في مواجهة الأطماع الإسرائيلية في المنطقة، ولنتذكر في هذا الصدد إغلاق باب المنذب في جنوب البحر الأحمر من قبل القوات المصرية خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ ضد إسرائيل.

وغني عن البيان أن عروبة البحر الأحمر - وإن كانت فكرة غير واقعية في نظر البعض - يمكن أن تتحقق بشكل كبير في حالة استقلال أرتيريا وانضمامها إلى الجامعة العربية، في تلك اللحظة يصبح ميناء إيلات الإسرائيلي قليل الأهمية غير أن تسوية مكتملة للمشكلة الأرتيرية لن تحرم أثيوبيا من منفذ إلى البحر الأحمر، وهو ما يتضح من اتفاقية ٢ آب/ أغسطس عام ١٩٩١م بين أثيوبيا وأرتيريا التي اعترفت بحق أرتيريا في تقرير المصير من خلال استفتاء شعبي مع إبقاء ميناء عصب الأرتيري منطقة حرة.

وأيا كان الأمر فإن على السياسات العربية أن تتعامل مع دول المنطقة على أساس التعامل السياسي والاقتصادي بما يحقق المصالح المشتركة للأطراف كافة.

وتبين لنا من دراستنا للتحويلات السياسية والصراعات في القرن الأفريقي أنها تلعب دوراً كبيراً في استقرار منظومة الأمن القومي العربي وأمن البحر الأحمر، ومن ثم فإن استقرار منطقة القرن الأفريقي وإعادها عن النزاعات والصراعات الدولية والإقليمية والمحلية أمراً حيوياً للأمن القومي العربي وأمن البحر الأحمر بشكل خاص.

ويجب أن تحتل قضية أمن البحر الأحمر أهمية سياسية ومكانة في الفكر الاستراتيجي العربي، حيث أن واقع الحاضر والمستقبل الإقليمي يشير إلى أنه من الصعب أن يتم التعامل العربي مع قضية أمن البحر الأحمر على أساس أنه بحر عربي، لأن هذه النظرة لا تتوافق حالياً مع الرؤية الأثيوبية والأرتيرية وسياستهما في البحر الأحمر، وعلى هذا فإن الواقعية السياسية تفرض النظرة الشرق أوسطية إلى البحر الأحمر حتى يتحقق التعاون المنشود لكن هذا الاتجاه يجب أن لا يلغي أهمية التعاون والتنسيق بين الدول العربية المطللة على البحر الأحمر والدول العربية في منطقة القرن

الأفريقي (الصومال، جيبوتي، السودان) وهو أمر ممكن إذا توافرت الإرادة العربية ووجد الحد الأدنى المطلوب من التضامن العربي<sup>(١)</sup>.

لقد ظهرت بوادر للتعاون الإقليمي بين الدول المطلة على البحر الأحمر بعد مؤتمر مدريد للسلام في الحفاظ على أمن البحر الأحمر، ولعل تحقيق أمن الدول المطلة على البحر الأحمر يؤدي في النتيجة إلى تحقيق أمن البحر الأحمر و تحييده عن الصراعات الدولية فيجب على الدول العربية ممثلة بجامعة الدول العربية تحقيق الاستقرار للدول العربية الواقعة في منطقة القرن الأفريقي من خلال إيجاد حلول لمشكلات الحرب الأهلية في السودان ومشكلة جنوب السودان والقضاء على أي توترات إقليمية على ساحة القرن الأفريقي المؤثرة على أمن البحر الأحمر وبالتالي على الأمن القومي العربي ككل.

أن من أولويات التعامل العربي مع قضايا البحر الأحمر تلك القضايا الطارئة والساخنة التي تهدد أمن البحر الأحمر واستقراره، ومن ثم تهدد الأمن القومي العربي، وتحديد قضايا منطقة القرن الأفريقي مثل مشكلات السودان والصومال وأرتيريا، إذ تعاني تلك الدول من مشكلات قد تختلف عن مشكلات الدول الأخرى غير أن ما يجمع بين هذه المشكلات هو تأثيراتها السلبية على أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي عموماً. فإعادة أرتيريا لجزيرة حنيش الكبرى في البحر الأحمر إلى السيادة اليمنية - بعد صدور حكم هيئة التحكيم الدولية بهذا الشأن بتاريخ ٩ أكتوبر عام ١٩٩٨ - وقيام أفورقي (الرئيس الأرتيري) بزيارة رسمية إلى اليمن هما مؤثران على حدوث تحول في السياسة الخارجية الأرتيرية تجاه الدول العربية، لذا فإن اتباع الدول العربية لسياسة ودية تجاه أرتيريا هو الحل الأمثل لتوجيه سياساتها وفق السياسات العربية. ويجب انتشال السودان من المشكلات الكبرى التي يعاني منها، وهذا يجب أن يكون من أولويات الدول العربية عامة والمطلة على البحر الأحمر. وكذلك الحال بالنسبة لمشكلة الصومال فإن على الدول العربية أن تضطلع بمسؤولية إيجاد صيغة مناسبة لتسويقها وتشجيع الاستقرار في هذا البلد. كل هذا يأتي حفاظاً على أمن منطقة البحر الأحمر وبالتالي على الأمن القومي العربي<sup>(٢)</sup>.

(١) زكريا، محمد عبد الله، أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص ١٦٦ -

(٢) قدورة، عماد، "نحو أمن عربي للبحر الأحمر"، مرجع سابق، ص ص (٤١-٤٣).

## **الخاتمة**

## **التوصيات والمقترحات**

## التوصيات والمقترحات

إن الخصائص الجيوبوليتيكية والاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر قد اجتذبت عبر التاريخ النفوذ الأجنبي إلى المنطقة، فكان الرومان والصلبييون والعثمانيون والبرتغاليون والفرنسيون والبريطانيون والإيطاليون، ثم ظهرت القوتان العظيمتان بعد الحرب العالمية الثانية. ومن خلال المنظور التاريخي يمكن للمرء أن يدرك إلى حد ما أهمية منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، وذلك بمجرد النظر إلى عدد القوى الأجنبية التي جاءت إلى المنطقة ثم غادرتها. كذلك كانت الخواص الاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر مدعاة لإشعال المنافسة الإقليمية والدولية فضلاً عن الصراعات والخصومات التي تكثفت جميعاً في العقود الأخيرة على صعيد المنطقة. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة ركزت أساساً على مظاهر الصراع في منطقة القرن الإفريقي وأشكاله، وعلى علاقات وتدخلات إسرائيل في منطقة القرن الإفريقي، وكذلك على أهم التحولات السياسية والتغيرات في المنطقة وأثرها على أمن البحر الأحمر وبالتالي على الأمن القومي العربي، إلا أننا نجد استراتيجيات دولية متصارعة على هذه المنطقة لما لها من مصالح وأهداف فيها.

وهكذا وفي ضوء أهمية منطقة القرن الإفريقي لأمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي، فإنه يبدو أمراً ملحاً في الحاضر وفي المستقبل - وأكثر من أي وقت مضى - أن تباشر الأقطار العربية في البحر الأحمر، بالذات وسائر البلدان العربية الأخرى، نحو وضع استراتيجية من شأنها تعزيز وتحقيق أمن هذا الطريق المائي الحيوي، ومنطقة القرن الإفريقي لأنهما يشكلان جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي الشامل.

إن غياب التعاون والتنسيق العربي يهدد الأمن القومي العربي وأمن البحر الأحمر، دونما شك، وفي غياب هذا التعاون ستظهر عوامل سلبية لا يمكن أن يتحقق الأمن القومي العربي في ظلها، وهذه العوامل هي صعوبة اتفاق البلدان العربية على هدف مشترك، وعدم استقرار العلاقات بين الدول العربية وغير العربية المطللة على البحر الأحمر، ووجود صراعات إقليمية وكذلك الخلط بين المصالح الأمنية العربية والمصالح الأمنية للنظم الأخرى<sup>(١)</sup>.

(١) عويدي، أمين، "البحر الأحمر والأمن العربي: العوامل المؤثرة"، المستقبل العربي، السنة ٢، العدد

إن أمن البحر الأحمر يلعب دوراً كبيراً في استقرار الأمن القومي العربي، ومن ثم فإن قضية تأمينه تُعدّ أمراً حيوياً للاستراتيجية العربية وخصوصاً في مواجهة الأطماع الإقليمية والخارجية. وقضية أمن البحر الأحمر لم تحلّ إلى الآن أهميتها ومكانتها في الفكر الاستراتيجي العربي، وإن واقع المستقبل الإقليمي يشير إلى أنه من الصعب التعامل مع قضية الأمن والتعاون في البحر الأحمر على أساس أنه بحر عربي، لأن مثل هذه النظرة -بحر عربي- لا تتوافق حالياً مع كل من أثيوبيا وأرتيريا (الدولتين غير العربيتين في القرن الإفريقي)، كما أن إسرائيل ستقاوم هذا التوجه العربي مستقبلاً، وعلى هذا فإن الواقعية السياسية تفرض وجهة النظر الإقليمية لمنطقة البحر الأحمر بالتعاون مع الدول غير العربية في القرن الإفريقي، وتُعدّ الحرب الأهلية في الصومال، ومشكلة جنوب السودان أهم العوامل الرئيسية الراهنة لعدم الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي وبالتالي تعد عاملاً مهدداً وقلقاً لأمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي.

لذا يجب تحقيق الحد الأدنى من التضامن العربي والتنسيق بين الحكومات والدول العربية في جميع المجالات انطلاقاً من تعزيز القدرات العربية وتحقيق الأمان المنشودة لأبناء الشعوب العربية في الوحدة والرخاء والعزة من خلال إنجاز التنمية العربية الشاملة القادرة على صيانة الأمة وحماية أمنها القومي.

إن هدف تحقيق أمن البحر الأحمر عربياً يقتضي وضوح مفهوم الأمن بكل أبعاده ومضامينه لدى الأطراف العربية، وانعكاسات التحولات الدولية والإقليمية عليها، ومن ثم البحث في شكل النظام والآليات والوسائل الكفيلة بالمساهمة في الحفاظ على أمن البحر الأحمر، ويقتضي أن يتماشى شكل النظام الأمني مع التحولات الدولية والإقليمية خاصة في منطقة القرن الإفريقي، وتوفير قاعدة تعاونية بين الأطراف الإقليمية من خلال تسوية النزاعات والخلافات في منطقة القرن الإفريقي وعلى رأسها الحرب الأهلية في الصومال، ومشكلة جنوب السودان، وهذه المشاكل والقضايا توجب على الدول العربية بذل الجهود لإيجاد مقترحات وحلول لهذه المشاكل، لأن هذه المشاكل والقضايا قد تتفجر لتسبب نزاعات كبرى تؤثر على أمن البحر الأحمر وعلى الأمن القومي العربي الشامل.

إن الشراكة العربية في كثير من القضايا المصيرية مع دول منطقة القرن الإفريقي تحتم على الجانبين النظر بعمق إلى المتغيرات العالمية والإقليمية الجديدة، التي غالباً ما يصبح فيها الضعيف مستبعداً، وهو الأمر الذي يفرض على دول المنطقة ترسيخ وتوطيد

العلاقات التاريخية بينها، ويفتح مجالاً واسعاً للعمل الجاد والتعاون المستمر والمثمر لتحقيق المصالح والغايات والأهداف الكفيلة بأبعاد المخاطر عن منطقة البحر الأحمر وحماية أمنها القومي<sup>(١)</sup>.

من كل ما سبق يتضح لنا ضرورة الإسراع بتحريك عربي فوري وفعال لوضع أسس جديدة ومتطورة لاستراتيجية عربية شاملة تضع في اعتبارها كافة المعطيات والإشكاليات والإيجابيات السابقة، من أجل الحفاظ على أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي بشكل عام، وتكون هذه الاستراتيجية شاملة لكل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية.

### أولاً: المجال الاقتصادي:

ينبغي على الدول العربية في هذا المجال وضع استراتيجية اقتصادية عربية تهدف إلى الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية العربية الهائلة واستغلال الثروة البترولية ورؤوس الأموال العربية، للنهوض بالتنمية العربية الشاملة من خلال استثمارها عربياً بهدف الاعتماد على القدرات العربية الذاتية التي تمكنها من اتخاذ القرارات السياسية دون ارتباطها بقوى خارجية وتحويل جزء من هذه الاستثمارات إلى دول البحر الأحمر العربية ذات القدرات المحدودة لتنميتها اقتصادياً.

- التركيز على زيادة الاستثمارات العربية في منطقة القرن الإفريقي، وإنشاء مشروعات مشتركة معها وتقديم المساعدات التنموية التي تساعد على مواجهة التغلغل الأجنبي فيها، وجعلها تؤيد وتساند الإجراءات العربية لتأمين البحر الأحمر.

- منح أرتيريا حق الأفضلية في الاستثمارات وإقامة المشاريع المشتركة وتقديم المعونات الاقتصادية وبناء المدارس والمستشفيات والمساجد ودور الثقافة، لتكون رافداً لأحياء الثقافة العربية والإسلامية التي تتعرض حالياً لحمات المسح والإلغاء بحجة إحياء اللهجات المحلية.

(١) حوات، محمد علي، مضيق باب المندب وأهميته الإستراتيجية، جامعة صنعاء، مكتب مدبولي،

- إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة بين الدول العربية المطلة على البحر الأحمر بهدف استغلال ثرواته الطبيعية وتحقيق تكامل اقتصادي في هذا المجال، ولا سيما بين الدول التي لديها ثروات طبيعية كبيرة مثل مصر واليمن والسودان والسعودية.

### ثانياً: المجال السياسي:

- تنشيط دور جامعة الدول العربية بعد مراجعة شاملة للمواقف السلبية لها، لتعيد إلى الدول العربية تضامنها من خلال مصالحة عربية شاملة.

- الحد من التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر وإحلال قوات عربية محل القوات الأجنبية لتحفظ الأمن في المناطق التي ظهرت فيها مبررات التدخل الأجنبي.

- التصدي للتواجد الإسرائيلي وتدخلاته في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، عن طريق تقديم المساعدات والخبرات والمعونات لدول القرن الإفريقي.

- العمل على إقامة علاقات مميزة مع أرتيريا ودعمها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً، الأمر الذي يجعلها تقلص من مد خطوط الاتصال مع القوى المعادية للأمة العربية.

- استخدام الدبلوماسية كوسيلة لتقليص التدخل العسكري للدول التي تتنافس على التواجد في منطقة البحر الأحمر والسيطرة على مداخله.

- تنسيق الجهود العربية من إرساء الأمن والاستقرار في مختلف مناطق الوطن العربي باعتبار أن أمن الخليج مكمل لأمن البحر الأحمر وكلاهما ركنان أساسيان في بنية الأمن القومي العربي.

- العمل على إيجاد صيغة عربية مشتركة للتعاون العربي الإفريقي لتكون بديلاً عن المعونات العربية للدول الإفريقية التي غالباً ما تحكمت فيها الجوانب الذاتية ولم يكن لها نتائج ملموسة.

- إظهار دور جامعة الدول العربية وتنشيطه بدراسة مشاكل الدول العربية في منطقة القرن الإفريقي والتي تعاني من قضايا صراعية مثل السودان والصومال وإيجاد

حلول سلمية لهذه المشكلات، ويفترض ضرورة تبني استراتيجية عربية موحدة من خلال جامعة الدول العربية ومؤسساتها المتخصصة.

- انتهاج سياسة عربية موحدة في مواجهة إسرائيل وتحدياتها في أوقات السلم والحرب.

### ثالثاً: المجال العسكري:

- تطبيق الاتفاقية العربية للدفاع المشترك مع إدخال تعديلات على بعض بنودها التي لا تفي بتحقيق الأمن القومي العربي بوجه عام وأمن البحر الأحمر بوجه خاص.
- إنشاء قوة عسكرية مشتركة تساهم فيها الدول العربية المطلّة على البحر الأحمر بحسب طاقات كل دولة وإمكانياتها المادية والعسكرية والبشرية، وأن توضع هذه القوة تحت قيادة عسكرية مشتركة.
- رفع كفاءة المرافق وتحسين أداء القواعد البحرية المطلّة على البحر الأحمر وإعداد أماكن تمرکز بحرية أخرى في الجزر ذات الأهمية الاستراتيجية، وإجراء التحسينات الضرورية في المطارات وأراضي هبوط الطائرات القريبة من سواحل البحر الأحمر في كل من السودان والصومال على وجه الخصوص.
- تكوين وحدات خاصة للقيام بالمهام التي يتعذر على القوات الأخرى القيام بها، ونستذكر في هذا المجال أن اليمن أنشأت حديثاً وحدة عمليات خاصة في بداية حزيران من العام ٢٠٠١ قوامها آلاف الجنود المدربين على العمليات الخاصة.
- تحرير الإرادة العربية والإصرار على امتلاك سلاح عربي رادع مقابل امتلاك إسرائيل للسلاح النووي وأقمار التجسس الصناعية.

### رابعاً: المجال الاجتماعي والثقافي:

العمل على تعمير سواحل البحر الأحمر ووضع سياسة سكانية بعيدة المدى تكفل إنشاء مجتمعات سكانية عربية حضارية تعمل في حرف تتناسب ووضع هذه المناطق، والعمل على تطويرها والاهتمام بتوطين الناس في الجزر العربية في البحر الأحمر

وإمدادها بوسائل الحياة المختلفة التي تشجع على التكاثر وإنشاء مشاريع ومؤسسات صناعية لاستغلال الثروة السمكية والمعدنية في مياه البحر الأحمر، بهدف إيجاد فرص عمل لسكان الجزر وتشجيعهم على الاستقرار فيها.

العمل على دعم الروابط الثقافية والاجتماعية بين شعوب المنطقة وتبادل الزيارات والندوات السياسية والثقافية وإقامة معسكرات للشباب والاشتراك في زيارات متبادلة حتى يسود التفاهم والتضامن بين شباب منطقة القرن الإفريقي ومنطقة البحر الأحمر ككل.

إمداد سكان أرتيريا بالمدرسين والمرشدين المتخصصين العرب وخاصة في مجال الدين والشريعة الإسلامية واللغة العربية والتربية الوطنية، بهدف الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية، والتصدي للمشروعات الإسرائيلية التي تحاول إلغائها من خلال غرس مفاهيم وأيديولوجيات تتناسب ومصالحها في الإقليم.

إن من الضروري جداً بعد هذه الطروحات قيام مجلس تعاوني أممي لدول البحر الأحمر، وهو فكرة رائدة في ضوء المتغيرات الراهنة، ويتكون هذا المجلس من دول إقليمية وليس بالضرورة أن تكون عربية، وعلى نهج مجلس التعاون الخليجي.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

#### أ - الكتب

- أحمد، عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة لعام ١٩٦٨م.
- جوات، محمد علي، مضيق باب المنذب الأهمية الاستراتيجية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، جامعة صنعاء، مكتبة مدبولي، عام ١٩٩٦م.
- حافظ، صلاح الدين، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي-المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت ١٩٨٢م.
- د. حميد، عبد الغني السعودي، العلاقات العربية الأمريكية، دراسة حامد من العربية للتربية والثقافة، القاهرة ١٩٧٨م.
- الخوند، سعود، الموسوعة التاريخية والجغرافية، الطبعة الأولى لمنشورات رواد النهضة، بيروت عام ١٩٩٤م.
- دانيال بورمبرغ ترجمة (عمر سعيد الزبوبي) التعدد والتحديات لاختلاف المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر، دار الساقى، بيروت ١٩٩٧م.
- الزعبي، حلمي عبد الكريم، مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا، الكويت للنشر والتوزيع عام ١٩٨٥م.
- سلاسي بركيت هاني، الصراع في القرن الأفريقي، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٨٠م.
- السلطان، عبد الله عبد المحسن، البحر الأحمر والصراع العربي-الإسرائيلي، التنافس بين استراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.
- عاطف، السيد، البحر الأحمر والعالم المعاصر، دار عطوة للطباعة، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٥م.

- عبد الإله، بلقريز، الدولة والسلطة والأيدلوجيا: نحو إعادة نظر مفهومية وسياسية المستقبل العربي.
- عبد الله، عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي-الإسرائيلي، التنافس بين استراتيجيين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
- عز الدين، دياب، التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي، مدبوي، القاهرة، ١٩٩٢م.
- عودة، عبد الملك، جنوب السودان، ندوة التعددية في الوطن العربي، عمان المركز الأردني للدراسات، أكتوبر ١٩٨٦م.
- قدورة، عماد، نحو أمن عربي للبحر الأحمر، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ١٩٩٨م.
- فخري، أحمد، مصر الفرعونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١م.
- ماح، أحمد برخت، وثائق عن الصومال وأرتيرية، الطوبجي للطباعة والنشر القاهرة ١٩٩٢م.
- مجاهد، حورية توفيق، مشكلة الحدود من الصومال وأثيوبيا بين القومية والأمن والتوازن، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٦م.
- محمود، جميل مصعب، القضية الأرتيرية: دراسة نظرية وميدانية، بغداد، دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م.
- نعناعة، محمود، إسرائيل والبحر الأحمر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٧٤م.
- هائم، محمد الأمين، الصراع الدولي والإقليمي عن المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، مركز الدراسات الأفريقية، السودان، ديسمبر ١٩٩٩م.
- هويدي، أمين، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، بيروت دار الطليعة ١٩٧٥م.
- يحيى، جلال، مشكلة القرن الأفريقي وقضية الصومال، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١م.

- سيلاسي، بيركيت هابتي، الصراع في القرن الأفريقي، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٨٠م.

- يحيى، جلال، البحر الأحمر والاستعمار، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٦.

### ثانياً: الدوريات

- أحمد إبراهيم محمود: الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في أفريقيا مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ١٤٣ لعام ٢٠٠١م.

- أحمد بن حلي، "تحو مشروع قومي عربي لأمن البحر الأحمر"، العدد (٨٩)، آذار/مارس، ١٩٩٧.

- أحمد جلال الدين صراعات القرن الأفريقي-مجلة البيان الإسلامية، العدد ١٤٦ سنة ٢٠٠٠.

- أحمد عبد الحليم، "أمن البحر الأحمر: الماضي، والحاضر، والمستقبل"، قضايا استراتيجية، العدد (٢)، آذار/مارس، ١٩٩٦.

- أحمد النجار، "رؤية عربية للتصورات الإسرائيلية حول قضايا المياه بين العرب وإسرائيل"، شؤون عربية، العدد (٧٣)، آذار/مارس، ١٩٩٣.

- أسعد حيدر (حنيش الكبرى) صراع على جزيرة يغطي الصراع على البحر الأحمر صحيفة الحياة لندن العدد ١١٩٩١ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٩٥م.

- أشرف راضي: القرن الأفريقي: من النزاع الإقليمي إلى المنازعات الأصلية: مجلة السياسية الدولية القاهرة، العدد ١٠٥ عام ١٩٩١.

- الأصفهاني، نبيه: المواجهات المسلمة الأثيوبية الصومالية السياسية الدولية السنة ١٤، العدد ١، أكتوبر ١٩٧٨م.

- ألن برمان، "السياسة المائية الجديدة في الشرق الأوسط"، ترجمة رهام الفقي، قراءات استراتيجية، العدد (١٠)، تشرين أول/أكتوبر، ٢٠٠٠.

- أمين مشاقبة، "الصراع العربي-الإسرائيلي حول المياه"، دراسات وبحوث في الوطن العربي، العدد (١٠)، ٢٠٠٠.

- أمين، السيد عبد الوهاب، "حروب المياه في الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد (١١١)، كانون ثاني/يناير، ١٩٩٣.
- أمين هويدي البحر الأحمر والأمن العربي الأهمية الاستراتيجية، المستقبل العربي العدد ١١ يناير ١٩٨٠.
- أنس، كامل، الصراعات الأثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد، السياسة الدولية، العدد (١٠٧)، كانون ثاني/يناير، ١٩٩٢م.
- أيمن عبد الوهاب، "مياه النيل مدخل لدعم العلاقات المصرية-السودانية"، السياسية الدولية، العدد (١٤٣)، كانون ثاني/يناير، ٢٠٠١.
- إجلال رأفت: الأزمة الصومالية، مجلسة المستقبل العربي بيروت عدد ١٧٣ لعام ١٩٩٣.
- بدر حسن شافعي، "النزاع الأثيوبي-الأرتيري"، السياسة الدولية، العدد (١٤١)، تموز/يوليو، ٢٠٠٠م.
- توفيق بن أحمد القصير "تحو مشروع قومي عربي لأمن البحر الأحمر، في ندوة البحر الأحمر والأمن القومي العربي، عقدها في عمان مركز دراسات الشرق الأوسط عمان ومكتب الآفاق (الرياض) ٨-١٠ ديسمبر ١٩٩٦م.
- جريدة البيان الإماراتية-الصراع الأرتيري الأثيوبي يشعل الأوضاع في القرن الأفريقي، الاثنين ٨ يونيو ١٩٩٨م.
- جورج المصري، "العمل المشترك الأفريقي-العربي"، مستقبل العالم الإسلامي، العدد (٤)، خريف ١٩٩١م.
- جولدن، تمارا، إسرائيل ودول الجوار في أفريقيا-ورقة في ندوة الموقف الإسرائيلي عن الجماعات الأثنية والطائفية في العالم العربي، جامعة بارليان، ورقة بالعبيرية ١٩٩١.
- حسن بكر، "المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلية"، السياسة الدولية، العدد (١٠٤)، نيسان/أبريل، ١٩٩١م.
- حسين، سمير، القرن الأفريقي أهم القضايا المثارة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢١٨ لعام ١٩٩٧.

- حسن حميدي عبد الرحمن: الصراع في القرن الأفريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي مجلة المستقبل العربي-العدد ١٥٧ آذار ١٩٩٢م.
- حلمي عبد الكريم الزعبي-الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر في الماضي والحاضر والمستقبل مجلة شؤون عربية العدد ٤٧ سبتمبر ١٩٨٦م.
- حمدي، عبد الرحمن، "التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري"، السياسة الدولية، العدد (١٣٥)، نيسان/ أبريل، ١٩٩٩م.
- خالد عمر، "العلاقات السودانية ضمن إطار وادي النيل"، دراسات استراتيجية، العدد (٥)، كانون الثاني/يناير، ١٩٩٦.
- رأفت جلال: القرن الأفريقي: أهم القضايا المثابرة المستقبل العربي العدد ٩٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧.
- الرشدان، عبد الفتاح، الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي في التسعينات دراسة في أسباب الأزمة ومصادر التهديد، مجلة شؤون عربية العدد ٩١ لعام ١٩٩٧م.
- صلاح الدين حافظ: صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، الكويت المجلة الوطنية للثقافة والبحوث والآداب ١٩٨٢.
- زكريا عبد الله، "أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي"، شؤون عربية، العدد (٨٨)، كانون أول/ديسمبر، ١٩٩٦.
- سيد، عثمان صالح، صراع القوى الكبرى على منطقة القرن الأفريقي وانعكاساته على منطقة الخليج، ورقة عمل قدمت في ندوة الدبلوماسية التاسعة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية، عام ١٩٨١م.
- شعيب، مختار، العلاقات الإسرائيلية-الأردنية مرحلة ما بعد الحرب البارد، مجلة السياسية الدولية العدد ١٣١ لعام ١٩٦٨م.
- صلاح حليلة، "النزاع الأرتيري-الأثيوبي: رؤية تحليلية"، السياسة الدولية، العدد (١٣٦)، تموز/يوليو، ١٩٩٩.
- طارق، حسني أبو سنة، "استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كينيا وإسرائيل"، السياسة الدولية، العدد (٩٦)، نيسان/ أبريل، ١٩٨٩م.

- طارق، حسني أبو سنة، التطورات الأخيرة في القرن الأفريقي، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٠٠، لعام ١٩٩٠م.
- عبد السلام نوير، قضية أرتيريا والعلاقات العربية الأفريقية، مستقبل العالم الإسلامي، العدد (٤)، خريف ١٩٩١.
- عبد العزيز منصور، "العلاقات الاقتصادية العربية-الأفريقية"، معلومات دولية، العدد (٦١)، صيف ١٩٩٩.
- عبد القادر الطرابلسي، "أزمة المياه العربية بين تحديات الداخل وأخطار الخارج"، شؤون عربية، العدد (٩٥)، أيلول/سبتمبر، ١٩٩٨.
- عبد اللطيف البوني، "المد والجزر في العلاقات العربية الأفريقية، دراسات استراتيجية، العدد (٥)، كانون الثاني/يناير، ١٩٩٦.
- عز الدين شكري، "التعاون الإسرائيلي الأثيوبي والأمن القومي المصري"، السياسية الدولية، العدد (١٠١)، تموز/يوليو، ١٩٩٠.
- علاء سالم، "النزاع اليمني الأرتيري حول أرخبيل حنيش"، السياسية الدولية، العدد (١٢٤)، نيسان/إبريل، ١٩٩٦.
- علي الدين هلال "تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم"، منتدى الفكر العربي، العدد (٨)، أيار/مايو ١٩٨٦.
- عودة عبد الملك التعاون الإقليمي في القرن الأفريقي وحوض النيل مجلة السياسة الدولية العدد ١٠٤ إبريل ١٩٩١م.
- عويدي أمين، البحر الأحمر والأمن العربي العوامل المؤثرة المستقبل العربي السنة الثانية العدد ١٢ شباط ١٩٨٠م.
- غادة خضر، "المشروعات الأثيوبية وانعكاساتها على حصة مصر من مياه النيل"، السياسة الدولية العدد (١٢٨)، نيسان/إبريل، ١٩٩٧.
- فتحي حسين، "المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف"، السياسة الدولية، العدد (١٠٨)، نيسان/إبريل، ١٩٩٢.
- فوزي صلوح: الواقع الإقليمي قضايا ومواقف، شؤون الأوساط بيروت مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيق شؤون الأوساط ٩٣ آذار ٢٠٠٠م.

- مبارك بن علي القطحاني الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر) مجلة الحرس الوطني السعودي العدد ١٧١ أكتوبر-نوفمبر ١٩٩٦.
- مجدي حماد، "التحول الأفريقي ضد إسرائيل"، شؤون عربية، العدد (١٢)، شباط/فبراير، ١٩٨٢.
- محمد الشريف، "الموقف الأفريقي من القضايا العربية: قضيتا فلسطين ولوكربي (نموذجاً)"، معلومات دولية، العدد (٦١)، صيف ١٩٩٩.
- مختار شعيب، "العلاقات الإسرائيلية-الأرثيرية: مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، السياسة الدولية، العدد (١٣١)، نيسان/إبريل، ١٩٩٨.
- محمد صفى الدين خربوش، "نحو مشروع قومي عربي لحفظ الأمن في البحر الأحمر"، المستقبل العربي، العدد (٢٣٧)، تشرين ثاني/نوفمبر، ١٩٩٨.
- محمد علي تورباي وآخرون (ندوة العلاقات العربية الأفريقية وتجربة الصومال جامعة القاهرة نوفمبر ١٩٩٢).
- محمد علي حامد: الحرب الأهلية في الصومال: أسبابها ونتائجها، ١٩٩٢.
- محمود، عبد النافع، الأحجية الاستراتيجية للبحر الأحمر ومحاولات إرساء (دوره) النفوذ الإسرائيلي فيه، آفاق عربية السنة، العدد ١ أيلول ١٩٧٩.
- محمود، محمود توفيق، البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية، مجلة السياسة الدولية السنة ١٥ العدد ٥٧ تموز ١٩٧٩م.
- مصطفى، محسن، ملاحظات سيولوجية نقدية حول المسألة الجهوية وقضايا التنظيم والديمقراطية والتنمية في مجتمعات العلم الثالث، مجلة دراسات عربية العدد ٣٥ لعام ١٩٩٩م.
- منال، لطفي حامد، سيناريوهات الأزمة الصومالية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٨ لعام ١٩٩٧م.
- نجوى أمين الفوال: دولة الصومال ولادة جديدة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٦٢ لعام ٢٠٠٠.

- نجيب ناهي النجم: دراسة في الجغرافية الإقليمية الصومال الجنوبي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بغداد سلسلة دراسات عدد ٣٠٨ عام ١٩٨٢م.
- نيفين القباج، "تطورات الوضع في القرن الأفريقي"، السياسة الدولية، العدد (١٠٨)، نيسان/إيريل، ١٩٩٢.
- هلال، علي الدين، الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر، المستقبل العربي، العدد ٩ أيلول ١٩٧٩م.
- ياسر هاشم، "الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه"، السياسة الدولية، العدد (١٠٤)، نيسان/إيريل، ١٩٩١.
- يوسف أحمد، "المؤشرات السياسية لموارد المياه في حوض النيل والشرق الأوسط"، دراسات استراتيجية، العدد (٤)، آب/أغسطس، ١٩٩٥.
- النظرة الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه البحر الأحمر في إطار نظرية الأمن الإسرائيلية، مختارات إسرائيلية، السنة السابعة، شباط/فبراير، ٢٠٠١.

## المراجع باللغة الإنجليزية

- Abir, Mordechai. "The Contentions Horn of Africa". Conflict Studies (London): No. 24, March 1972.
- Bell, J. Bowyer. The Horn of Africa: Strategic Magnet in the Seventies, New Yourk: Crane and Russak, (1973).
- Bill Lee. Conflict in the Horn of Africa. New York: Africana Publishing Company, 1977.
- Calpham, Christopher. Ethiopia and Somalia. London: International Institute for Strategic Studies, 1972.
- Crocker, Chester A. "The African Setting" Washington Review of Strategic and International Studies: May 1978. (Special suppliment, white paper: "The Horn of Africa").
- Farer, Tom J. War Clouds on the Horn of Africa: The Widening Stom. 2<sup>nd</sup> ed.
- Gerald Blake, "The Red Sea and the Arab Gulf: Strategic and Economic Links", in Abdel Majid Farid (Editor): The Red Sea: Prospects for Stability, Croom Helm (London), 1984.
- Gitelson, Susan Aurelia. "Escalating Conflicts in the Horn of Africa". Middle East review: Vol. 10. No.4, Summer 1978.
- Hashim Hussein the Sudarese civil war as acrase of protracted social conflict, paper presented at: meeting of the intemational studies associatin South, 23-25 October 1987.
- Howell, John. "Horn of Africa: Lessons from the Sudan Conflict". International Affairs (London): Vol. 54, No. 3, July 1978.

- I, M. Lewis. *Amoherm History of Somalia: From Nation to State*, London, Westview press 1988.
- "Israelis, Out of Favor in Africa, Still Find Home in Ethiopia". *Washington Post*: 1 October 1977.
- Jhon Markakis (the crisis of the State in Ethiopia) paper presented at: the Regionalsecurity conference, Cairo, 1990.
- Kenneth W. Thompson and Gavin Boyd (eds). *World Politics: An Introduction*. New York: Free Press, 1976.
- Kraft, Joseph. "War around the Horn". *Washington post*: 27 September 1977.
- Marston, Thomas E. *Britain's Imperial Role in the Red Sea Area, 1800-1878*, Hamden, Conn: Shoe String Press, 1961.
- Novik, Nimrod. *On the Shores of Bab al-Mandeb: Soviet Diplomacy and Regional Dynamics*, Philadelphia, Penn: Foreign Policy Research Institute, 1879.
- *Red Sea Politics* London: International Institute for Strategic Studies, 1972, (Adelphi Papers).
- Roberts Aliboni, *The Red Sea Region: Local Actors and the Superpowers*, Croom Helm (London), 1985.
- *Sharm al-Sheikh-Babal-Mandeb: The Strategic Balance and Israel's Southern Approaches*. Jerusalem: Hebrew Univesity, Leonard Davis Institute for International Relations, 1974. (Jerusalem Papers on Peace Problems).
- Subcommittee on African Affairs. *Hearings on Ethiopia and the Horn of Africa*. 94<sup>th</sup> Congress, 2<sup>nd</sup> Session, August 4,5 and 6,

1976. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1976.
- Susan Aarelia "Escalating Conflicts in the horn of African middle East Review. Vol. 4 Summer 1978.
  - Stevens, Richard P. and Abdelwahab M. Elmessiri. Israel and South Africa: The progression of a Relationship. New York: New world press, 1976.
  - United States Security Strategy for the Middle East Department of Defense Office of International Security Affairs, May 1995.

## Abstract

**POLITICAL CHANGES IN THE AFRICAN HORN & THEIR  
EFFECT ON THE SECURITY OF THE RED SEA**

*by*

**Saud Bin Ali Bin Mohammad Al-Ruqeishi**

**College – Post Graduate  
Specialization- Political Science**

*Supervisor*

*Dr. Abdullah Al Nuqrush*

The area of the African Horn lies in the Northern part of the African continent. It overlooks the shores of the Red Sea and its Southern approaches, as well as the Indian Ocean and the Straits of Bab El Mandib. It is self-explanatory that this strategic and important situation accorded upon it great significance and made it a coveted place for the colonists countries that aspired to spawn over it in protection for their interests and gaining more momentum and supremacy.

It is needless to say and emphasize that Bab El Mandib which the African Horn area overlooks and controls, is a vital waterway of considerable reckoning to world states and an effective life vein, whereas the Arab petrol trade ply through via the Red Sea down to the Mediterranean and to the European sea ports in the West. If we come to know that the Red Sea is connected to the Mediterranean by Suez Canal and if we come to know that this road has shorten the distance between East and West and made no need for the merchants and vessels captains to go round the Head of the Good Hope and make a big turn round Africa, if we come to know all that, we realize how far this route is so significant to the countries that are located at the border lines of the Red Sea, which whetted the appetite of the powerful countries to peep with greedy eyes to the area. It is not strange, as such, that the said area turn into a hot point of the world conflict and as a result thereto, the conflicts reflected on the states of the area itself and consequently have destabilized its security and became a scene for drastic political differences.

These international conflicts with its sequences on the Red Sea and the African Horn Area and the effects that followed, were the main focus of this

study and its cornerstone. I traced in my study these changes and conflicts, their trails on the security of the Red Sea: My thesis based on that dominated three chapters preceded by a foreword wherein I high lighted the importance of the area and the calamities and disasters that ran over it in flurry, then I pointed out the value of this study starting with the strategic significance of the area, and how that was the motive for the big world countries to hurry their steps to the area and spread their supremacy over it. In the context, I hinted the phases of the conflict, its beginnings and how it turned by passage of time from international conflict to regional conflict and from prompted ideological conflict to balkanized regional conflict. The thesis came in a preface (introduction) and three chapters, and concluded with a set of recommendations and suggestions.

In the first chapter of this study I pointed out the importance of this area its geographical boundaries, followed with a discussion about the history of the area and trying to divide this history era demarcated with its characteristics and its features. The second chapter included my discussion about the regional conflicts in the African Horn Area wherein I reviewed the Somali-Ethiopian conflict, the Eritrea-Ethiopian conflict, the Yemeni-Eritrea conflict over the Greater Hunnish islands, the long-awaited problem of Southern Sudan and its civil war, in addition to talking about the Israeli policy in the area and its reactions on the area countries. In the third chapter, I talked about the Arab national security concept, the sources that threaten it, then talked about water problem, as one of the threat sources, then peeled to the international political changes, the African Horn Conflicts and their effects on the security of the Red Sea and consequently on the Arab national security.

I endeavoured as far as I could to live up to the requirements of this subject in research, investigation and delving, and benefited from the previous studies that tackled it, taking as pivots a lot of related references and sources hoping that my thesis would be in the best form I aspired for, and willing to submit to the people of our national all the pabulum that may help and enhance.

*The foam goes off and the substance keeps up.  
Peace be upon you.*

The Researcher